البنك الأول
Alawwal bank

التقرير السنوي 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان آل سعود
ولي ولي العهد،
وزير الدفاع

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن نايف آل سعود
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير الداخلية

المحتويات

البيانات المالية 6
أعضاء مجلس الإدارة 8
أول 90 عام 10
تقرير مجلس الإدارة 14
بيان الرقابة الداخلية 31
إنجازات 2016 32
المدراء التنفيذيون 33
البنك الأول والمجتمع 34
تقرير مراجعي الحسابات المستقلين 38
القوائم المالية الموحدة 44
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 49

البيانات المالية

2012 - 2016

قائمة الدخل (بملايين الريالات السعودية)	2016	2015	2014	2013	2012
دخل العمولات الخاصة (صافي)	2,507	2,298	1,966	1,624	1,372
إجمالي الدخل من غير العمولات الخاصة	1,178	1,302	1,216	992	847
إجمالي دخل العمليات	3,685	3,600	3,182	2,616	2,219
مصاريف العمليات	1,336	1,159	1,011	895	847
صافي دخل العمليات	2,349	2,441	2,171	1,721	1,373
مخصص خسائر الائتمان والإستثمارات، صافي	1,288	418	346	219	120
صافي الدخل	1,065	2,022	1,821	1,502	1,253

قائمة المركز المالي (بملايين الريالات السعودية)	2016	2015	2014	2013	2012
حقوق المساهمين	12,863	12,027	10,742	9,401	8,306
ودائع العملاء	85,359	89,088	76,814	61,875	53,914
قروض وسلف للعملاء، صافي	72,743	76,412	65,148	53,211	45,276
استثمارات، صافي	21,258	21,263	18,784	16,849	11,379
إجمالي الموجودات	105,071	108,070	96,619	80,468	68,506
عدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	1,143,072	571,536	476,280	396,900	396,900
عدد الموظفين	1,713	1,691	1,637	1,534	1,499
عدد الفروع	65	60	55	48	45

المؤشرات المالية	2016	2015	2014	2013	2012
صافي ربح السهم (بالريال السعودي)	0.93	1.77	3.82	3.15	3.16
معدل الربح الموزع (الأرباح الموزعة / صافي الأرباح) %	0.00	14.70	34.00	31.19	35.48
قيمة الموجودات الصافية للسهم (بالريال السعودي)	11.25	10.52	22.55	23.69	20.93

المعدلات	2016	2015	2014	2013	2012
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	8.56	17.76	18.08	16.96	15.95
معدل العائد على متوسط الموجودات (%)	1.00	1.98	2.06	2.02	1.99
معدل كفاية رأس المال (%) (رأس المال+رأس المال المساند)	17.81	15.58	15.85	18.32	17.60
معدل الفعالية %	36.25	32.20	31.78	34.22	38.10

تصنيف الائتمان

وكالة التصنيف	طويل الأجل	قصير الأجل	النظرة المستقبلية
موديز	A3	P-2	مستقر
فيتش*	BBB+	F2	مستقر

* تم تغيير التصنيف الائتماني للبنك من -A الى BBB+ من قبل فيتش في 30 مارس 2017

صافي الدخل (بملايين الريالات السعودية)

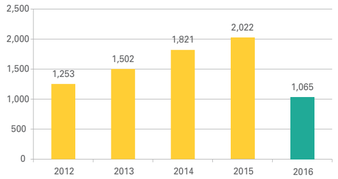

إجمالي الموجودات (بملايين الريالات السعودية)

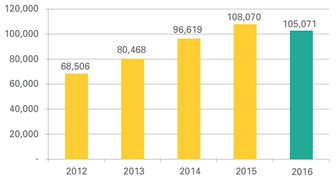

إجمالي ودائع العملاء (بملايين الريالات السعودية)

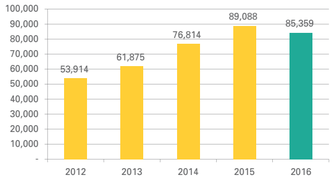

قروض وسلف للعملاء (بملايين الريالات السعودية)

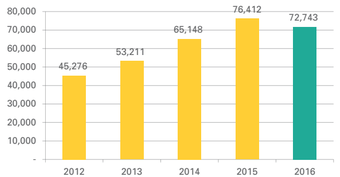

العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)

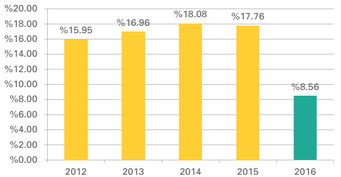

العائد على متوسط الموجودات (%)

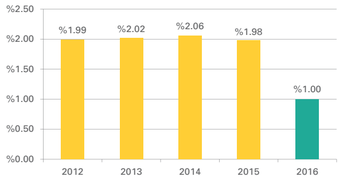

	2016	2015	2014	2013	2012
إجمالي الموجودات	105,071	108,070	96,619	80,468	68,506
إجمالي المطلوبات	92,208	96,043	85,877	71,067	60,200
صافي الموجودات	12,863	12,027	10,742	9,401	8,306

الإفصاحات بموجب أطر العمل التي نصت عليها توصيات لجنة بازل 3

يجب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية بموجب أطر العمل التي نصت عليها توصيات لجنة بازل 3 على أساس ربع سنوي، أو نصف سنوي أو سنوي. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع البنك على الإنترنت: www.alawwalbank.com خلال الفترة النظامية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن هذه الإفصاحات لا تخضع للتدقيق من قبل المراجعين الخارجيين للمجموعة.

أعضاء مجلس الإدارة

البنك الأول
شركة مساهمة سعودية

رقم السجل التجاري
1010064925

رأس المال
11,430,720,000 ريال سعودي مدفوع بالكامل مقسم إلى 1,143,072,000 سهم القيمة الإسمية للسهم الواحد 10 ريال سعودي

المساهمون
مستثمرون سعوديون 60%، بنك إيه بي إن أمرو إن.في 40%.

الإدارة العامة
ص.ب 1467 - الرياض 11431 ، المملكة العربية السعودية

موقع الإنترنت
www.alawwalbank.com

هاتف
+ 966 11 401 0288

المهندس مبارك بن عبدالله الخفرة
رئيس مجلس الإدارة

السيدة لبنى سليمان العليان
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ سليمان عبدالله القاضي
عضو

الأستاذ عبدالهادي علي شايف
عضو

الأستاذ إياد عبدالرحمن الحسين
عضو

الأستاذ يان كوبمان
عضو

الأستاذ خافير مالدونادو
عضو

الأستاذ أحمد فريد العولقي
عضو

الأستاذ سورن كرينق نيكولايزن
العضو المنتدب*

* تم تعيين العضو المنتدب اعتباراً من 2017/01/01
استقال د. بيرند فان ليندر اعتباراً من 2016/12/31
انضم فرانك فيرميولن لعضوية مجلس الإدارة في 2017/01/01

أول 90 عام

1926

بدور تأسيس البنك غرسها جلالة المغفور له الملك عبد العزيز، عندما أرسل نجله جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية آنذاك) في زيارة إلى هولندا على رأس بعثة دبلوماسية هدفها تعزيز العلاقات السعودية الهولندية والتعاون التجاري بين البلدين.

1928

اضطلع البنك بدور فاعل في إحدى أبرز محطات التنمية الاقتصادية الحديثة للمملكة العربية السعودية، حين أسهم في سك أول عملة مستقلة للمملكة، الريال سعودي.

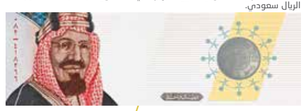

1930

ضمن جهوده المتواصلة في دعم مسيرة التنمية والتحديث على امتداد المملكة، قام البنك بتمويل استيراد أول دفعة من سيارات فورد إلى المملكة، وكان لذلك أثر كبير على نهضة المملكة ورخاء شعبها.

1945

من المحطات المحورية في تاريخ البنك تحويل ملايين الجنيهات الذهبية إلى المملكة بناءً على طلب أرامكو.

1926

كان أبناء المملكة على موعد مع التاريخ عندما افتتح البنك (الشركة التجارية الهولندية آنذاك) مكتبه في جدة ليصبح أول بنك تجاري يزاول نشاطه في المملكة.

1927

في عام 1927 وصل أكثر من 52,000 حاج إلى ميناء جدة قادمين من جزر الهند الشرقية، وكانوا يمثلون 42% من مجموع الحجاج القادمين من خارج المملكة آنذاك. وقد وجدوا في البنك الحديث النشأة شريكاً مصرفياً يقدم لهم خدمات متميزة ويوفر لهم الدعم أثناء أدائهم لفريضة الحج في المحار المقدسة.

1933

أبرمت المملكة عقداً مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) لاستخراج النفط، معلنة بذلك بزوغ فجر جديد في مسيرة التنمية الحديثة، وقد استلمت المملكة أول دفعة من عائدات النفط في ذلك العام.

1950

تدشين خط أنابيب النفط (التابلاين) بطول 1,700 كم، وهو يعد إنجازاً تقنياً مذهلاً يربط بين حقول النفط في المنطقة الشرقية ولبنان، وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

1977

تولى السيد حسين العطاس مهامه كأول رئيس لمجلس إدارة البنك، وتم إنشاء شبكة فروع جديدة للبنك في الرياض والجبيل ومكة المكرمة والهفوف والمدينة المنورة والقطيف وسائر مناطق المملكة.

1990

قام البنك بتعزيز مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي في المملكة من خلال تركيب أول جهاز صرف آلي في مطار الظهران بالدمام، بالتزامن مع افتتاح فرع جدة الرئيسي لأول إدارة مصرفية خاصة بالشركات.

1990

تبنى البنك شعاراً جديداً للمستقبل، يعكس التحول الذي طرأ على طموحات وشرائح عملائه، ومواطني المملكة والمؤسسات العاملة في مختلف أرجائها.

1996

وضع أقمار صناعية عربية في مدارها الفلكي أدى إلى تطوير قطاع الاتصالات في المنطقة، وأسهم ذلك في توفير التواصل، والأمان، ووسائل الترفيه للأفراد والمؤسسات والحكومات على امتداد العالم العربي، بفضل قمري عرسات اللذين قام بتمويلهما البنك.

2003

في إطار مواكبته لأحدث الابتكارات المصرفية حول العالم، أصدر البنك أول بطاقة ائتمانية بشريحة ذكية لعملائه في المملكة.

2005

تأكيداً على تاريخه العريق في رعاية حجاج بيت الله الحرام في مكة المكرمة منذ نشأته الأولى، قاد البنك "كونسورتيوم" من تمانى بنوك سعودية لتمويل مشروع جسر الجمرات الجديد في منى بقيمة 1.5 مليار ريال.

2006

احتفل البنك بذكرى مرور ثمانين عاماً على تأسيسه في جدة، متطلعاً نحو المستقبل من خلال إطلاق هويته المؤسسية بحلتها الجديدة.

2012

بفضل إدراك البنك لأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي في المملكة ودورها الفاعل في مجال الابتكار وريادة الأعمال، افتتح البنك أول مركز لمصرفية الأعمال لخدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2015

سعياً للتطور الدائم والتواجد بشكل أقرب إلى عملائنا تم توسعة شبكة البنك ليصل عددها إلى 60 فرعاً وكذلك استحداث المزيد من أجهزة الصراف الآلي ليصل عددها إلى 500 صراف آلي منتشرة في أنحاء المملكة، إضافة إلى إطلاق الجيل الجديد من تطبيق مصرفية الجوال المبتكر لتنفيذ العمليات المصرفية في أي مكان وعلى مدار الساعة.

2016

ينطلق البنك الأول في مسار استراتيجي جديد هدفه التركيز على العملاء، بما يتلاءم مع متطلبات العصر، واستعداداً لحقبة جديدة .. بهوية ورؤية جديدة.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

مقدمة

يسر مجلس إدارة البنك الأول أن يقدم تقريره السنوي للمساهمين الكرام للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

كان عام 2016م نقطة تحول في تاريخ البنك الممتد على مدى 90 عاما حيث تم تغيير الاسم والهوية التجارية للبنك من البنك السعودي الهولندي إلى البنك الأول.

ويعكس اسم البنك "الأول" تاريخه الثري والعريق ومستقبله كرائد للابتكار في مجال الخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية.

كما يمثل تغيير الهوية التجارية للبنك بداية التحول الذي سيشهده البنك مرتكزاً على سمعته الرائدة في مجال الابتكار والتميز في خدمة العملاء، وذلك سعيًا منه في دعم النمو الاقتصادي المحلي ودعم الجيل الجديد من التنفيين وقادة ورواد الأعمال والشركات السعوديون.

وقد حافظت قطاعات الأعمال الأساسية الثلاثة في البنك على أدائها الجيد خلال العام، حيث كانت الأرباح التشغيلية الأساسية، والمعدلة للبنود غير المكررة، متماشية مع العام السابق. وبلغ صافي الربح لعام 2016م 1,065 مليون ريال (والذي يمثل انخفاضاً بنسبة 47 % عن العام السابق). وقد تم اتخاذ مخصصات احترازية وذلك نتيجة للتحديات التي شهدتها البيئة الائتمانية الخارجية. وبلغت نسبة تغطية القروض غير العاملة 130 %.

ونتيجة لتباطؤ النشاطات الاقتصادية ولقلة الطلب على الائتمان، لاسيما خلال النصف الثاني من العام، بلغ إجمالي أصول البنك بنهاية العام 105 مليار ريال والذي انخفض بنسبة 2.8 % عن العام السابق. كما ارتفعت الشريحة الأولى لرأس مال البنك الأول بواقع 183 نقطة أساس، حيث بلغت ما نسبته 13.41 % في حين بلغت نسبة إجمالي رأس المال 17.81 %.

كما واصل البنك الأول التوسع في قطاع أعمال مصرفية الأفراد بهدف تنويع محفظة الائتمان الخاصة بالبنك وتنويع الإيرادات وقاعدة التمويل. وقد شكل التحول إلى الخدمات التقنية والرقمية الجزء الأساسي من هذا التوسع والذي يهدف إلى تحسين تجربة العملاء، كما شهدت منصات البنك الرائدة في السوق في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف الجوال نموًا كبيراً من حيث عدد المستخدمين النشطين خلال عام 2016م وذلك بنسبة 35 % و68 % على التوالي. وتمت العمليات التي تم تنفيذها عبر الهاتف الجوال بنسبة 171 % مقارنة بالعام السابق، كما نال تطبيق البنك الأول للهاتف الجوال على جائزة "أفضل تطبيق للهاتف الجوال للسنة" والمقدمة من قبل مجلة انترناشونال فاينانس.

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية قام البنك بالتوسع في شبكة فروعه حيث حققت نموا بنسبة 50 % وبلغ عدد فروع البنك 65 فرعاً كما تضاعف عدد أجهزة الصرف الآلي في نفس الفترة وبلغ عددها 538 جهازاً.

وقد تم تقدير إنجازات البنك في عام 2016م من قبل عدد من أبرز مراقبي القطاع المصرفي وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بحصوله على ثمانية جوائز مرموقة خلال العام، بما فيها جائزة "بنك العام في المملكة العربية السعودية" و "أفضل بنك إسلامي في المملكة العربية السعودية" من قبل مجلة ذا بانكر وجائزة " أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية" من قبل مجلة انترناشونال فاينانس.

وقد تم عرض تفاصيل أكثر عن قطاعات البنك وأسواقها في القسم الخاص بأنشطة البنك في هذا التقرير.

1. قطاعات البنك

يتكون البنك من ثلاثة قطاعات أساسية هي: قطاع الشركات وقطاع الأفراد وقطاع الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك خدمات الوساطة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة الأول للاستثمار التابعة والمملوكة بالكامل من قبل البنك الأول. كما يمتلك البنك شركات تابعة أخرى وهي شركة وكالة الأول للتأمين التي تعتبر ذراع التأمين للبنك الأول وشركة الأول العقارية. ويمتلك البنك أيضاً نسبة 20 % من الشركة الوطنية للتأمين.

الخدمات الرئيسية المقدمة تحت كل قطاع من قطاعات البنك هي كالتالي:

1.1 قطاع الشركات

يعمل قطاع الشركات على تقديم مجال واسع من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والمؤسسات والتي تشمل القروض لأجل والتمويل التجاري والضمانات وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية (بالتعاون مع شركة الأول للاستثمار). كما يقدم هذا القطاع سلسلة متكاملة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.1 قطاع الأفراد

يعمل هذا القطاع من خلال شبكة فروع محلية وأجهزة صرف آلي مدعمة بسلسلة من الخدمات المصرفية الهاتفية والإلكترونية ومصرفية الهاتف الجوال.

وتشمل المنتجات التي يوفرها هذا القطاع: الحسابات الجارية وحسابات الودائع لأجل والقروض الشخصية والتمويل السكني والبطاقات الائتمانية. كما يوفر البنك خدمة "المصرفية المميزة" و "المصرفية الشخصية" المصممة للعملاء المؤهلين الذين يحتفظون بأصول كبيرة لدى البنك، بينما يتم تقديم الخدمات المصرفية الخاصة لكبار العملاء ذوي الثروات الكبيرة باعتبارها علاقة مصرفية حصرية يتم فيها توفير منتجات معدة حسب الطلب وبأعلى مستوى من الخدمات الشخصية من خلال كبار مدراء العلاقات المعينين. كما تتوفر خدمات المتاجرة بالأسهم وإدارة الأموال من خلال شركة الأول للاستثمار. ويوفر البنك أيضا مجالاً واسعاً من الخدمات المصرفية للسيدات من خلال شبكة فروع السيدات.

3.1 قطاع الخزينة

يقدم قطاع الخزينة في البنك الأول منتجات استثمارية وتحوطية لعملاء البنك. وحافظت إدارة الخزينة على مكانتها الرائدة في تقديم منتجات النقد من العملات الأجنبية، وفي أنشطتها الخاصة بالمشتقات بالعملات الأجنبية وأسعار العمولة الخاصة. كما يعتبر قطاع الخزينة ضمن أكبر المزودين الرئيسيين للأسواق بين البنوك لمنتجات الخزينة المسعرة بالريال السعودي وأسعار العمولة الخاصة، إضافة إلى أن قطاع الخزينة مسؤول عن إدارة أسعار العمولة ومخاطر السيولة والعملات في الميزانية العمومية للبنك نيابة عن لجنة الموجودات والمطلوبات.

إن الموجودات والمطلوبات والنتائج لهذه القطاعات موضحة في الإيضاح رقم (28) من القوائم المالية الموحدة.

وفيما يلي أنشطة وخدمات الشركات التابعة والزميلة للبنك الأول:

شركة الأول للاستثمار:

بدأت شركة الأول للاستثمار، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك الأول، نشاطها في بداية العام 2008م بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وقد شاركت منذ ذلك الوقت في العديد من الصفقات الهامة. حيث يشتمل عمل الشركة على ممارسة التعامل بصفة أصيل ووكيل في مجالات الوساطة المالية للأفراد، وإدارة الأصول، وتمويل الشركات والمشورة في مجال الأنشطة الاستثمارية وترتيب الديون وخدمات حفظ الأوراق المالية.

شركة الأول العقارية:

بدأت شركة الأول العقارية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك الأول، نشاطها في بداية عام 2010م بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشتمل أنشطة الشركة على تسجيل صكوك ملكية العقارات الخاصة بمنتج التمويل السكني للبنك.

شركة وكالة الأول للتأمين:

بدأت شركة وكالة الأول للتأمين، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك الأول نشاطها في عام 2012م. وتم الترخيص لها لمزاولة أعمال التأمين من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

الشركة الوطنية للتأمين:

اشترى البنك حصة تبلغ 20 % من أسهم شركة الوطنية للتأمين في عام 2008م، ومكنت هذه الحصة البنك من التوسع في تلبية احتياجات قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في مجال التأمين. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين في عام 2010 م.

وقد تم الإشارة إلى تفاصيل أكثر عن الشركات التابعة والزميلة في الإيضاح (1) والإيضاح (8) من القوائم المالية الموحدة وفي البند (11) من هذا التقرير.

2. الاستراتيجية

تهدف استراتيجية البنك إلى مواصلة السعي لتحقيق أهدافه الأساسية والمتمثلة في: أن يصبح البنك هو الخيار الأول للشرائح المستهدفة من عملاء مصرفية الشركات وعملاء مصرفية الأفراد وذلك عن طريق مضاعفة القيمة المضافة للعملاء من خلال توفير خدمات شاملة وشخصية ذات جودة عالية. وسوف تستمر خطط أعمال البنك وقرارات الإدارة بإتجاه تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

وفي مايلي أبرز إنجازات كل قطاع:

المجموعة المصرفية للأفراد

تقوم المجموعة المصرفية للأفراد بتقديم خدمات مصرفية بمزايا رقمية، حيث تقدم منتجات وخدمات شخصية شاملة وذات جودة عالية. وقد قامت المجموعة المصرفية للأفراد خلال عام 2016م بمواصلة تركيزها على الإستفادة من التوسع في شبكة الفروع لتنمية الموجودات والمطلوبات.

وواصلت مبادرة البنك في التوسع في شبكة فروعه خلال العام تحقيق أهدافها، حيث بلغ إجمالي عدد الفروع 65 فرعاً، كما نمت قاعدة أجهزة الصرف الآلي ليصل إجمالي عددها إلى 538 جهازاً. كما واصلت المجموعة تركيزها على تطوير منتجات قروض الأفراد والتمويل السكني والبطاقات والودائع والذي نتج عنه أرباحاً في أعمالها، حيث نمت الأصول بنسبة 24 %.

كما أحرز البنك تقدماً كبيراً في تعزيز إسهاماته وتواجده في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أسس قنوات بديلة للتفاعل مع المنتجات كما وحد مسارات القنوات الإلكترونية المتعددة بالإضافة إلى تنفيذ حملات تسويقية رقمية والتحول الرقمي الذي شهدته معاملات الفروع. ونبعاً لذلك، نما عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف الجوال بنسبة 57 % خلال العام، والذي نجم عنه ارتفاع في عدد المعاملات الإلكترونية بنسبة 50 %. بالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً تنفيذ ما نسبته 96 % من المعاملات المماثلة التي يتم إجرائها في الفروع من خلال قنوات الخدمات الذاتية.

وقد تم تكريم المجموعة المصرفية للأفراد لتركيزها على الابتكار وتجربة العملاء بعدد من الجوائز خلال عام 2016م والتي كان من بينها جائزة " أفضل تطبيق لمصرفية الجوال في المملكة العربية السعودية" المقدمة من مجلة انترناشونال فاينانس، وجائزة "أفضل مصرف في إدارة علاقات العملاء في منطقة الشرق الأوسط" من مجلة أسيان بانكر وواصلت مجموعة مصرفية الأفراد خلال عام 2016م أسبقيتها في السوق حيث كان البنك الأول أول بنك يطلق خدمات المعاملات المصرفية من خلال تقنيات قابلة للإرتداء والذي عزز مكانة البنك في السوق كمزود لحلول مبتكرة من شأنها تعزيز تجربة العملاء.

المجموعة المصرفية للشركات

يعتبر البنك الأول من خلال خبرته الطويلة لاعباً أساسياً في السوق عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المصرفية للعديد من أهم الشركات في المملكة العربية السعودية. وتهدف المجموعة المصرفية للشركات إلى توفير أفضل الحلول مع تقديم خدمات متكاملة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

وتتكون مصرفية الشركات من قسمين هما مصرفية المنشآت الكبيرة، ومصرفية الشركات للشركات المتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويسهم هذا التقسيم بتركيز الموارد لضمان تجاوز توقعات العملاء في جميع القطاعات.

وقد تم تكريم جهود البنك المبذولة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2016م بحصوله على جائزة " أفضل خدمة عملاء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية" من مجلة بانكر ميدل ايست.

الخزينة وشركة الأول للاستثمار وشركة الأول العقارية والمصرفية الإسلامية

يوفر قطاع الخزينة في البنك الأول وشركة الأول للاستثمار وشركة الأول العقارية منتجات وخدمات وخبرات استشارية مقدمة لمجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد في البنك. ويقوم قطاع الخزينة بتزويد العملاء من الأفراد والشركات بحلول توطيبة وعروض لتحسين العائد على استثماراتهم. وتوفر شركة الأول للاستثمار مجموعة كاملة من منتجات الوساطة وإدارة الأصول والمنتجات المصرفية الاستثمارية. كما توفر شركة الأول العقارية خدمات شراء وتسجيل العقارات لدعم أعمال البنك في التمويل السكني.

علاوة على ذلك، يستمر البنك في الاستثمار في أعمال المصرفية الإسلامية الخاصة به ويهدف إلى أن يكون رائداً في هذا المجال، وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم المصرفية الإسلامية بتقديم الخبرات والدعم لجميع قطاعات الأعمال في البنك.

3. إدارة المخاطر:

1.3 مقدمة

تعتبر إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في البيئة المصرفية. وتضمن إدارة المخاطر السليمة تحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن جميع المخاطر الجوهرية، كما تضمن الالتزام بحدود الرغبة في المخاطرة المحددة من قبل مجلس الإدارة في السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

ويسترشد نهج إدارة المخاطر في البنك الأول بإطار حوكمة المخاطر الذي يحدد مبادئ إدارة المخاطر في البنك، وأدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر والنهج المستخدم في إدارة المخاطر. ويتضمن نهج إدارة المخاطر على السياسات والإجراءات الداخلية، والحدود، واختبار الإجهاد ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. كما يتضمن نهج إدارة المخاطر على توجيهات وآليات معينة تؤخذ في عين الاعتبار عند هيكلة المعاملات.

وتقدم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإرشاد والتوجيه الاستراتيجي للإدارة فيما يتعلق بإطار حوكمة المخاطر في البنك. ومن مسؤوليات اللجنة تقديم التوصيات للمجلس بشأن مسائل تختص بتحديد الرغبة في المخاطرة واستراتيجيتها وعمليات تقييم المخاطر والسياسات والتطورات التنظيمية واعتبارات البيئة التحتية للمخاطر، بالإضافة إلى توفير التوجيهات التصحيحية في حال وجود تجاوزات كبيرة للحدود الموضوعة.

2.3 نظرة عامة عن الأصول المرجحة المخاطر ونهج إدارة رأس المال

تتركز أعمال البنك الرئيسية في مصرفية الشركات ومصرفية الأفراد في المملكة العربية السعودية. ولدى البنك علاقة طويلة الأمد مع الكثير من عملاء الشركات. ولهؤلاء العملاء تاريخ ائتماني مستقر ولديهم خبرات مكتسبة من مختلف الدورات الاقتصادية، وتمكن هذه الخصائص البنك من وضع تصور طويل الأمد.

خلال الأعوام الماضية، تمكن البنك من تحسين التنويع في الأصول من خلال تنمية محفظة مصرفية الأفراد بشكل كبير، وتم تحقيق هذا النمو بشكل جزئي من خلال التوسع في شبكة الفروع والتوسع في عروض منتجات مصرفية الأفراد لا سيما منتج التمويل السكني.

ولكون البنك بنكاً تجارياً بالدرجة الأولى، تشغل أصول مخاطر الائتمان حيزا كبيراً في الميزانية العمومية للبنك، كما هو موضح في تقسيم الركيزة الأولى للأصول المرجحة المخاطر كما في نهاية عام 2016م.

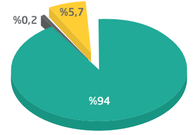

الرسم البياني (1) الأحمال المرجحة المخاطر حسب نوعها

1.2.3 تهجـ كفاية رأس المال

تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من جميع البنوك في المملكة العربية السعودية العمل وفق إطار معايير بازل 3. بالإضافة إلى وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال الدولية، يقدم إطار بازل 3 حد أدنى لمعايير مخاطر السيولة: نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

يحتوي إطار بازل على ثلاثة ركائز من شأنها زيادة متانة وشفافية النظام المالي.

• **الركيزة الأولى:** تشير الركيزة الأولى إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق. ويقوم البنك الأول بإعداد متطلبات الركيزة الأولى الخاصة برأس المال ضمن النهج الموحد. وللحصول على المزيد من التفاصيل المالية يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (35) من القوائم المالية الموحدة.

• **الركيزة الثانية:** تتطلب خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية من البنوك القيام بعمل تقييم وتوضيح للجهة التنظيمية بأن مستوى رأس المال الموجود يقدم الدعم الكافي لجميع المخاطر الحالية والمستقبلية في مجال أعمالها. المزيد من التفاصيل المالية موضحة بالبند 2.2.3 أدناه.

• **الركيزة الثالثة:** تهدف الركيزة الثالثة لتعزيز انضباط السوق من خلال متطلبات الإفصاح التنظيمية وذلك عن طريق تمكين المشاركين في السوق من الوصول إلى المعلومات الرئيسية المتعلقة برأس مال البنك التنظيمي والتعرض للمخاطر، بهدف زيادة الشفافية وتمكين المقارنة.

2.2.3 نظرة عامة على الركيزة الثانية: خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية:

يتم إجراء تقييم داخلي لكفاية رأس المال مقابل جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من خلال عملية خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية السنوية. وتبين خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية كفاية رأس مال البنك الحالية والمتوقعة من خلال تطبيق عدد من التقنيات الكمية والنوعية. وبواسطة خطة تقييم كفاية رأس المال، تستطيع الإدارة التأكيد والتوضيح لمجلس إدارة البنك ولمؤسسة النقد العربي السعودي بأن البنك لديه رأس المال الكافي الذي من شأنه دعم جميع أنواع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها. ويتم العمل بها جنباً إلى جنب مع برنامج البنك لإختبار الإجهاد لإثبات قدرة البنك على تحمل الإجهاد في مستويات متفاوتة الشدة. ولهذا، فإن خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية تعزز الصلة بين المخاطر ورأس المال لكي تصبح رغبة البنك في المخاطرة ضمن خطته لرأس المال.

3.2.3 نظرة عامة عن اختبار الإجهاد

يقوم البنك الأول بإجراء برنامج اختبار الإجهاد على مستوى البنك ككل ويركز على أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها. ويقصد بـ "اختبار الإجهاد" التقنيات المختلفة (الكمية والنوعية) المستخدمة لقياس احتمالية تعرض البنك لأحداث استثنائية يمكن حدوثها. ويتضمن برنامج اختبار الإجهاد في البنك المبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والمبادئ الموضوعة من قبل لجنة بازل ويعتبر عنصر أساسي في إطار حوكمة المخاطر لدى البنك.

وكما هو الحال في خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية، فإن أحد الأهداف الرئيسية من اختبار الإجهاد هو توضيح كفاية رأس مال البنك ومن توفر السيولة لتحمل حالات الإجهاد، وخاصة قدرته على استعادة مركزه المالي وعملياته إلى المستويات الطبيعية، دون الاعتماد غير المبرر على أطراف خارجية. ويلي عملية تحديد الحساسيات التي تتم أثناء عملية اختبار الإجهاد، إجراءات يتم اتخاذها من قبل الإدارة بهدف تخفيف تأثيرها المحتمل في حال حدوث الإجهاد الفعلي.

تركز الإجهادات الرئيسية على أحداث الائتمان -في كل من محفظة مصرفية الشركات ومصرفية الأفراد -المصاحبة للانخفاض في الأرباح ومستويات إجهاد تتعلق بالخسائر التشغيلية، وإجهاد حالات السوق، ويشكل إجمالي، تم تصميم ثمانية سيناريوهات للإجهاد تتراوح بين خفيفة وشديدة وعكسية. وتأخذ سيناريوهات إجهاد السيولة بالاعتبار مجموعة من القياسات النقدية وتركز على متطلبات بازل 3 وغيرها من المتطلبات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالسيولة.

3.3 أنواع المخاطر الرئيسية والرقابة

يقدم القسم التالي نظرة عامة عن أنواع المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك ونهج إدارة المخاطر المرتبط بها.

لدى معظم أنواع المخاطر الرئيسية مقاييس مرتبطة برغبة المخاطرة الخاصة بها والتي تشكل جزءً من بيان رغبة المخاطرة المحدد من قبل مجلس الإدارة. ويقوم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بمراقبة نتائج مقاييس الرغبة بالمخاطرة بانتظام وذلك لضمان عمل البنك ضمن مقاييس الرغبة بالمخاطرة ومن أجل تقييم كفاية الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الإدارة في حال حدوث أي تجاوزات أو توجهات سلبية.

تتم مراجعة بيان ومقاييس الرغبة في المخاطرة للبنك بشكل سنوي على الأقل. كما قد تتم التوصية بإجراء تعديلات على مستويات الرغبة في المخاطرة، مع مراعاة بيئة الأعمال والتطورات الاستراتيجية.

1.3.3 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة المقترض أو طرف آخر على الوفاء بالتزاماته المالية أو التعاقدية تجاه البنك. وتنشأ مخاطر الائتمان عن أنشطة البنك في الإقراض المباشر وإصدار الضمانات والصكوك وغيرها من الأدوات المالية وعن أنشطة التمويل التجاري وعن الأنشطة الاستثمارية والتجارية.

ويعتبر منح الائتمان للعملاء من أعمال البنك الرئيسية ويشكل نسبة كبيرة من الميزانية العمومية للبنك ومن ربحيته. ولجودة محفظة الائتمان تأثير مباشر ومهم على أداء البنك وقوته. وتحدد سياسات وإجراءات الائتمان الإرشادات المتعلقة بالإقراض بهدف إدارة مخاطر الائتمان في محافظ البنك.

ويضمن دليل سياسات وإجراءات الائتمان من أن مخاطر الائتمان تدار طبقاً لأعلى المعايير وبطريقة متسقة في جميع إدارات البنك. ويتضمن دليل سياسات وإجراءات الائتمان المبادئ الرئيسية لتحديد وقياس مخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها وذلك في جميع أنشطة الإقراض لمصرفية الشركات وبعض أنشطة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وأنشطة الإقراض بين البنوك وأنشطة الإقراض لمصرفية الأفراد. ويتم مراجعة دليل سياسات وإجراءات الائتمان من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

وتتم مراقبة مخاطر الائتمان باستخدام تقنيات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان مثل استخدام التصنيف الائتماني ووضع الحدود ومراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود للمعاملات مع أطراف معينة، وتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة وبواسطة الهيكلة الملائمة للعمليات بما في ذلك استخدام الضمانات. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بانتظام وتطلب ضمانات إضافية حسب الاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر ذلك. كما تقيّم الإدارة القيمة السوقية للضمانات أثناء مراجعتها لكفاية مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة الخاصة بالخزينة وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع أطراف أخرى في الظروف الملائمة ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر. ويمثل التعرض للمخاطر الائتمانية للمشتقات في البنك التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك، تقيّم الإدارة الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض.

ويمكن أن يتأثر الأداء المالي للبنك بتركزات مخاطر الائتمان. ويتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الملتزمين لأنشطة متشابهة، أو عندما تتشابه سماتهم التي سؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. وقد تنشأ مخاطر التركز أيضاً عن المخاطرة الكبيرة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي العلاقة. ويسعى فريق الإدارة في البنك إلى إدارة تركز مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض ومن خلال استخدام الحدود الداخلية والتنظيمية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. ويتم تحليل الاستثمارات حسب الملتزم / المصدر في الإيضاح رقم (6) من القوائم المالية الموحدة، ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (7) من القوائم المالية الموحدة. كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (29) والإيضاح رقم (19) على التوالي في القوائم المالية الموحدة. وتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان القصوى للبنك حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح رقم (28) في القوائم المالية الموحدة.

2.3.3 المخاطر التشغيلية

تُعرف المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة -المباشرة أو غير المباشرة-التي يتعرض لها البنك والناتجة عن عدم كفاية أو فشل الأنظمة أو الإجراءات الداخلية أو تلك الناتجة عن الأخطاء البشرية أو عن أحداث خارجية. وتغطي المخاطر التشغيلية ثلاثة مجالات رئيسية وهي:1-الخسائر المالية الناجمة عن أخطاء تشغيلية2- الإضرار بالسمعة 3-الأثر السلبي الناتج عن مخالفة قوانين الجهات التنظيمية.

ويتبع البنك منهجية "أفضل الممارسات" المقبولة في تقييم المخاطر وتقييم الرقابة لتحديد المخاطر التشغيلية الكامنة للمنتجات والإجراءات القائمة، وكذلك للمنتجات والإجراءات الجديدة المقترحة. ويتم تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها باستخدام التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وباستخدام أدوات مؤشرات المخاطر الرئيسية. ويتم الاحتفاظ بسجل للمخاطر والخوابط والإجراءات المخففة من هذه المخاطر في نظام التحكم المركزي.

وتقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية للمبادرات/المنتجات الجديدة أو التي تم تعديلها من خلال إجراء تقييم للمخاطر التشغيلية، ويتم استخدام هذا الإجراء وفقاً لسياسة تقييم المخاطر التشغيلية.

كما يتم تسجيل جميع الخسائر والمشاكل التشغيلية في نظام البنك للحوكمة والمخاطر والرقابة، والذي نشأ كمبادرة مشتركة بين وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة أمن المعلومات. وتم إنشاء هذه المنصة الموحدة لجمع ومراقبة المخاطر والخوابط وأوجه القصور والإجراءات، للتأكد من أن جميع أنشطة الرقابة تشكل جزء متكامل من الأنشطة اليومية للبنك. ويتم تحديد أنشطة الرقابة لجميع مستويات الأعمال وجميع الإدارات بوجود متابعة آلية لعدم الالتزام من خلال موافقات سير العمل. ويتم تحليل المعلومات في نظام البنك للحوكمة والمخاطر والرقابة بواسطة وحدة إدارة المخاطر التشغيلية. وقد يؤدي هذا التحليل إلى تعديل السياسات والإجراءات أو اعتماد إجراءات رقابية أخرى للتخفيف من احتمال حدوث أي خسارة مماثلة.

3.3.3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في أسعار الأسواق المالية (والتي تتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار العمولات وهوامش الائتمان وأسعار الأسهم وأسعار السلع) والتي من شأنها أن تغير القيمة الدفترية لبعض موجودات ومطلوبات البنك.

ويتعرض البنك لمخاطر السوق بسبب أنشطة المتاجرة، وتعتبر رغبة البنك في المخاطرة فيما يتعلق بمخاطر السوق منخفضة، وتم وضع الحدود والضوابط لضمان الحفاظ على مراكز مخاطر السوق ضمن حدود الرغبة في المخاطرة. وتم ذكر الطبيعة المحدودة لمخاطر السوق التي يتعرض لها البنك في الشكل رقم 1 في الصفحة رقم 5 والذي يوضح أن ما نسبته 0.2 % فقط من الأصول المرجحة للمخاطر كانت ناتجة عن مراكز مخاطر السوق.

وتتم إدارة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة ومراقبتها باستخدام عدة طرق ومن ضمنها منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). أما مخاطر السوق لغير أغراض المتاجرة، فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) واختبار الإجهاد وتحليل الحساسية.

1.3.3.3 مخاطر السوق - محفظة المتاجرة

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي تتم إدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر المحتملة استناداً على مجموعة افتراضات وتغيرات في أوضاع السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) يقدر احتمالية التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك طرق افتراضية لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية لمحفظة المتاجرة بناء على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل توزيع إحصائي. كما أن منهج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99 % من الخسائر المحتملة والتي لايتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. وإن استخدام مستوى الثقة عند 99 % يعني بأن زيادة الخسائر في القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط.

على الرغم من فائدة منهج القيمة المعرضة للمخاطر، إلا أن لهذا المنهج عدد من أوجه القصور، وعلى وجه الخصوص، أن القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) يتم احتسابها من قبل البنك بناءً على مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل كما أنها لا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. وتعتمد نماذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) على الأسعار التاريخية أو تحركات وارتباطات الأسعار الضمنية كونها مؤشرات جيدة لتحركات السوق المستقبلية، ومن الممكن أن تختلف نتائج عمليات المتاجرة عن تلك المحتسبة بواسطة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، كما يجب إيلاء عناية خاصة بالمقاييس في أوضاع السوق تحت الإجهاد.

وللتغلب على أوجه القصور في منهج "القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)" المذكورة أعلاه، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموذجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولاتقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على مراكز مخاطر السوق وتقوم باختبارات تحمل الاجهاد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحددت خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات تحمل الاجهاد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

2.3.3.3 مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية/ العمليات المصرفية:

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية/ العمليات المصرفية بصفة رئيسية من أسعار العمولات والتعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في أسعار الأسهم.

• مخاطر أسعار العمولات

تنشأ مخاطر أسعار العمولات المتعلقة بالعمليات المصرفية من أثر التغير في التدفقات النقدية على الموجودات والمطلوبات المالية نتيجة التغير في أسعار العمولات. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو حدوث فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. وتتم إدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بواسطة استراتيجيات إدارة المخاطر. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار العمولات لفترات محددة. ويتم مراقبة هذه الحدود يومياً من قبل إدارة الخزينة في البنك. وتراقب الإدارة المراكز وتستخدم استراتيجيات تحوط عند الضرورة بهدف التأكد من الاحتفاظ بالمراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

• مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. ويدير مجلس الإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار تحويل العملات الأجنبية السائدة على المركز المالي للبنك وتدفقاته النقدية من خلال وضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة ويشكل إجمالي. ويتم مراقبة هذه الحدود يومياً، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط للتأكد من أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود.

• مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للبنك نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم أو قيمة الأسهم الفردية. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار الأسهم لوجود أسهم في محفظته الاستثمارية. يرجى الاطلاع على الإيضاح (31) من القوائم المالية الموحدة.

4.3.3 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة. وتشمل هذه الالتزامات المالية ودائع العملاء والمدفوعات المستحقة بموجب عقود المشتقات وتسوية معاملات إعادة الشراء والتزامات الإقراض والاستثمار. وللتقليل من مخاطر السيولة، يسعى البنك لتنويع مصادر التمويل. كما تتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بالاعتبار مراكز السيولة للحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتعد إدارة السيولة أحد الوظائف الأساسية لأي بنك بصفتها ملازمة لعملية تحول الاستحقاق التي تكمن وراء مصرفية الأفراد والشركات. ونظراً للنطاق الواسع لإدارة السيولة، فإنه من النادر أن يكتفي بإجراء واحد فقط لتحديد مخاطر السيولة، ولهذا يقوم البنك بتطبيق منهجيتين واسعتي النطاق لإدارة مخاطر السيولة - منهجية تطلعية ومنهجية تاريخية. وترتكز هذه المنهجيات على إطار إدارة مخاطر السيولة في البنك والذي يحتوي على تقنيات إدارة مخاطر مختلفة تتماشى مع مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

وتقوم المنهجيات التطلعية بتقييم احتياجات التمويل خلال المستقبل القريب والتي تقع من ضمن مهام إدارة الخزينة التي تدير احتياجات التمويل لمختلف الفترات الزمنية. وتقوم إدارة المخاطر والإدارة المالية بإجراءات الرقابة والرصد بانتظام كما تقوم بإجراء تبليغ انتقائي يمتد للجان عليا. وتتضمن منهجية الرقابة التاريخية مستويات مختلفة من نسب السيولة، حيث يتم تطبيق التعليمات الداخلية والتنظيمية على الميزانية العمومية الفعلية. كما يتم تطبيق سلوكيات المنتج المبنية على الافتراضات في مراكز الميزانية العمومية الفعلية لتقييم احتمالية ارتفاع مخاطر السيولة.

ومن بين أهدافه الأخرى، يقوم البنك بإختبار إجهاد السيولة والذي صمم ليتماشى مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي لاختبار الإجهاد. ويعتبر مقياس بازل 3 لقياس إجهاد السيولة لمدة 30 يوماً ونسبة تغطية السيولة أساساً لاختبار إجهاد السيولة في البنك. ويتم وضع سيناريوهات الإجهاد من خلال تعديل السلوكيات المفترضة للموجودات والمطلوبات. ومن ثم يتم تطبيق هذه السيناريوهات للحصول على نسبة تغطية سيولة تحت الإجهاد بالإضافة إلى تدابير تنظيمية وداخلية رئيسية أخرى بما فيها إجهاد صافي نسبة التمويل المستقرة.

ولدى البنك خطة تمويل للطوارئ والتي تحدد خطة العمل التي سوف يستخدمها البنك لتمويل أنشطته عند الأزمات والأوضاع غير الاعتيادية للسوق.

5.3.3 مخاطر الاقتصاد الكلي ودورات الأعمال

مخاطر الاقتصاد الكلي ودورات الأعمال هي المخاطر التي تتعرض لها الأرباح نتيجة تقلبات دورات الاعمال. ويأخذ البنك بالاعتبار الزيادة في المخاطر المالية الناتجة عن التراجع الاقتصادي كجزء من تقييمه لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر أسعار العمولات. ويقوم البنك بعد ذلك بتقييم المخاطر المحتملة الإضافية على الأداء المالي -والتي ليست من ضمن أنواع المخاطر المذكورة أنفاً -مثل انخفاض الدخل من الأتعاب.

لايمكن تأكيد المخاطر الناجمة عن التراجع الاقتصادي ومدى شدتها، أو المدة التي سوف تستغرقها، وتكون البيانات التاريخية مجرد دلالات، مما يعني عدم دقة بعض مخفضات المخاطر. ومن شأن التراجع الاقتصادي أن يخفض أنشطة الأعمال مما يحد من قدرة البنك على إقامة أعمال جديدة وتحقيق أرباح.

6.3.3 مخاطر السمعة

تغطي مخاطر السمعة مخاطر الخسائر الناجمة عن قيام المشاركين الآخرين في السوق، بما فيهم العملاء، بتكوين رأي سلبي عن البنك، بغض النظر عما إذا كان هذا الرأي يستند إلى وقائع أو مجرد تصور. وتنتج مخاطر السمعة بشكل أساسي من أنواع المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة أو مخاطر الائتمان أو المخاطر التشغيلية.

تلعب السمعة دوراً هاماً في تحديد ما إذا كان للبنك مستقبل مستدام. كما أنها تعزز ثقة أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعمل هذه الثقة على تعزيز سلامة ومتانة وتنافسية البنك وقيمته التجارية. بالإضافة إلى أن السمعة الحسنة قد تساعد البنك على تخطي أزمات السوق حال حدوثها، وفي حال تضررت سمعة البنك بشكل كبير واهتزت ثقة العامة به فإن ذلك قد يؤثر على أعمال البنك واستمراريته. وتحظى إدارة مخاطر السمعة (أو بالأخص المخاطر التي قد تؤثر على السمعة) ووضع الخطط اللازمة لتحديد وتقليل هذه المخاطر على الاهتمام والأولوية.

وتركز الاستراتيجية الرئيسية للبنك لإدارة مخاطر السمعة على توجيه سلوك البنك والموظفين باستخدام الاسترشادات الأساسية التالية:

- **قيم البنك الأول.**
- **مبادئ أعمال البنك الأول.**
- **سياسة إدارة مخاطر السمعة في البنك الأول.**
- **السياسات والإجراءات التي تغطي الأعمال اليومية للبنك.**

ومن ضمن السياسات والمعايير المطبقة تلك التي تتعامل مع قبول العملاء ومكافحة غسل الأموال وسياسات الائتمان ودليل قواعد السلوك الخاص بالبنك وسياسة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

ويعتمد البنك نهج منظم لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر أو التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على سمعة البنك بشكل سلبي. وفيما يتعلق بإجراءات القياس، يقوم البنك بإجراء استبيان عن مخاطر السمعة، ويهدف هذا الاستبيان إلى معرفة ما إذا كانت سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها والرقابة التشغيلية تعمل بشكل فعال لتعزيز أهداف البنك التي تعنى بتفادي مخاطر السمعة. كما أن مخاطر السمعة موجودة كبند دائم في جدول أعمال لجنة المخاطر التشغيلية.

7.3.3 مخاطر المصرفية الإسلامية

يأخذ البنك الأول بعين الاعتبار المخاطر التي تقع ضمن إدارة المصرفية الإسلامية بشكل منفصل. وتكمن مجالات المخاطر الرئيسية في الوفاء بالسلع وتسليمها والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة. وهناك عمليات محددة وضوابط وإجراءات لجميع هذه المجالات.

ويمكن أن يؤدي عدم التزام البنك مع مقررات الشريعة الصادرة عن الهيئة الشرعية عند مزاولة أعماله إلى مخاطر سمعة جسيمة. كما يتبع البنك سياسة صارمة بعدم التسامح مع أي عدم التزام بمقررات الهيئة الشرعية، وبالتالي يركز البنك على ما يلي:

1. إلزام جميع الموظفين الذين يشاركون في أي جانب من جوانب الأعمال المصرفية الإسلامية باستكمال برنامج اليسر المعتمد والذي يتكون من التدريب المصرفي الإسلامي على المستوى الأساسي والمتقدم.
2. إجراء ورش عمل على مستوى المنتجات والأعمال والفروع لتعزيز فهم الموظفين للعمل المصرفي الإسلامي.
3. تدريب جميع الموظفين ذوي الصلة بأي منتج إسلامي جديد على هيكل المنتج وإجراءاته قبل إطلاقه.
4. قيام البنك بترتيب ندوات للعملاء بانتظام لزيادة وعي عملائه بمفاهيم المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي بشكل عام، وبالمنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك على وجه الخصوص.
5. إجراء عمليات تدقيق في المصرفية الاسلامية على أساس منتظم لضمان التوافق مع أحكام الشريعة.

4.3. أنواع مخاطر أخرى/مجالات الرقابة

1.4.3 إدارة استمرارية الأعمال

تُعرف إدارة استمرارية الأعمال على أنها قدرة المنشأة على مواصلة تقديم منتجات أو خدمات على مستويات مقبولة ومحددة مسبقاً بعد حدوث عطل للمنشأه. ومن أجل تقليل خطر تعطل الأعمال والاستجابة بشكل منظم لأي عطل محتمل واستئناف "العمل كالمعتاد" بأسرع وقت ممكن، فقد وضع البنك خطة لاستمرارية الأعمال.

ويرخص لتفعيل خطة استمرارية الأعمال من خلال مركز القيادة والرقابة، وهي السلطة المخولة باتخاذ القرارات خلال كامل فترة الأزمة حتى يعود "العمل كالمعتاد". ويتألف فريق مركز القيادة والرقابة من أعضاء من الإدارة العليا ومن بدلاء تم تعيينهم للنيابة عنهم. ويضمن هذا النهج المركزي الكفاءة والفعالية في عملية استعادة الأعمال مع التقليل من عدم وضوح المسؤوليات وتفادي احتمال ازدواجية الجهود. ويتم تحديد عدد من السيناريوهات الرئيسية لمخاطر استمرارية الأعمال لمستويات متفاوتة الخطورة والتي يمكن أن تؤدي إلى استخدام خطة استمرارية الأعمال.

ويتم تعميم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا تغطي وضع جميع المبادرات الرئيسية لإدارة استمرارية الأعمال والمهام المنجزة والمهام القائمة.

2.4.3 أمن المعلومات

يتعامل البنك الأول مع العديد من معلومات وبيانات العملاء كجزء من أعماله الأساسية، ويتضمن التعامل مع المعلومات والبيانات وتخزينها ومعالجتها ونقلها.

أنشأ البنك إدارة أمن المعلومات والتي تهدف إلى تقليل المخاطر الناجمة عن تضرر البيانات المخزنة لدى البنك أو سوء استخدامها، وتعمل إدارة أمن المعلومات كنقطة مركزية لمراقبة ومعالجة أي تغييرات تطرأ على حق المستخدم للوصول لأنظمة أجهزة الحاسب الخاصة بالبنك، ومعالجة أي قصور أمني محتمل قد يطرأ على شبكة البنك، كما تُعنى إدارة أمن المعلومات بتوفير بنية تحتية آمنة لشبكة المعلومات والمحافظة عليها، كما أنها تقوم بعمليات مراقبة عن طريق الإنترنت للتأكد من أن شبكة البنك محمية ومتوافقة مع سياسات أمن المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز التوعية المتعلقة بأمن الأنظمة للموظفين والعملاء وذلك بالتعاون مع الإدارات المختصة، كما تعمل كنقطة إتصال مباشرة مع مؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها من الجهات التنظيمية. ويقوم البنك بمواكبة التوجهات والتطورات والأساليب الأمنية التي تضمن مداومة تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بأمن نظم المعلومات.

3.4.3 مخاطر الاستراتيجية

تتعلق المخاطر الاستراتيجية بالتغييرات التي تحدثها المنشأة على الاستراتيجية وبتغيرات في ظروف السوق الأساسية.

وتكون المخاطر الاستراتيجية أحد الاعتبارات الرئيسية عند القيام بتخطيط الأعمال. وقد تنشأ مخاطر استراتيجية مفرطة نتيجة تخطيط للدخول في أسواق جديدة أو منتجات جديدة أو من خلال التوسع الجغرافي. ولا تعتقد الإدارة أن هناك أي مبادرات عالية المخاطر من شأنها أن تؤدي إلى مخاطر استراتيجية غير مبررة.

ولدى البنك الأول عدة لجان تساهم في الإدارة والتخفيف من حدة المخاطر الاستراتيجية. وتوفر لجنة توجيه الأعمال الاستراتيجية والتكنولوجيا إطار الحوكمة للاختيار الفعال للاستثمار في محفظة مشاريع البنك. وتحكم لجنة العقود عملية الموافقة على العقود. كما تقوم الإدارة العليا باجتماعات منتظمة لمراجعة أداء الأعمال مقابل الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية المحددة.

4.4.3 مخاطر أخرى

من المخاطر الأخرى التي يعتبرها البنك في إطار أعماله هي مخاطر التورق والقروض المشتركة وهي أعمال لم ينشط بها البنك خلال عام 2016م. كما يعتبر البنك المخاطر العالمية ضمن سياق مخاطر الاقتصاد الكلي ودورة الأعمال.

وتم توضيح المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي يتعرض لها البنك في الإيضاح رقم (29) و (31) و(32) من القوائم المالية الموحدة.

4. التصنيف الائتماني

تم تقييم التصنيف الائتماني للبنك الأول من قبل موديز ومجموعة فيتش وذلك كما يلي:

وكالة التصنيف الائتماني	التصنيف
موديز	A3
مجموعة فيتش*	A-

* تم تغيير التصنيف الائتماني للبنك من -A الى +BBB من قبل فيتش في 30 مارس 2017

5. المؤشرات المالية

حقق البنك الأول صافي ربح قدره 1,065 مليون ريال سعودي خلال العام مقارنة بأرباح قدرها 2,022 مليون ريال في عام 2015م.

تم تلخيص الفروقات الجوهرية للنتائج التشغيلية للبنك لعام 2016م مقارنة بعام 2015م كما يلي:

واصل البنك في تحقيق سنة أخرى من النمو في إجمالي دخل العمليات بنسبة 2.4 % والذي كان ناتجاً عن ارتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 9.1 % وارتفاعاً في أرباح الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة بنسبة 502.4 % بعد تحفيه بعض الأصول في المحفظة الاستثمارية للبنك. وقابل هذا الإرتفاع بشكل جزئي انخفاض في دخل أتعاب وعمولات ودخل المتاجرة بنسبة 11.5 و38.2 % على التوالي.

ارتفع إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 66.3 %، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع في مخصص خسائر الائتمان المحتملة وارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية بنسبة 179.2 و51.5 % على التوالي. كما ارتفع مخصص خسائر الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 100 %.

وواصل البنك نموه القوي في قطاع مصرفية الأفراد حيث ارتفع دخل العمولات والأتعاب بنسبة 9.2 % خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية الخاصة بمصرفية الأفراد حققت مستوى قياسي جديد بنهاية العام ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح البنك في منتجات التمويل السكني والتمويل الشخصي.

وقد بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل لهذا العام 36.2 % والتي هي أعلى من نسبة عام 2015م والبالغة 32.2 %، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى مصاريف غير مكررة ذات علاقة بتغيير هوية البنك التجارية ومصاريف أخرى متعلقة بصندوق حماية المودعين، كما يعزى ذلك إلى ارتفاع في مصاريف الإيجار نتيجة للتوسع في شبكة الفروع.

انخفضت الميزانية العمومية بواقع 3 مليار ريال سعودي، والتي شكلت انخفاضاً بنسبة 2.8 % مقارنة بالعام السابق. كما انخفض إجمالي القروض والسلف ليصبح 72.7 مليار ريال سعودي، والذي شكل انخفاضاً بنسبة 4.8 % مقارنة بعام 2015م. ومن جهة أخرى انخفضت ودائع العملاء بنسبة 4.2 % خلال العام. كما تم تعزيز المركز القوي لرأس المال والسيولة بمعدل كفاية رأس المال ومعدل القروض إلى الودائع بواقع 17.8 و81.3 % على التوالي.

وخلال عام 2016م استمر التركيز على الارتقاء بجودة الائتمان ونسبة العائد على المخاطر. وتمكن البنك من الحفاظ على نهجه التحفظي تجاه مخصصات الائتمان. وبلغت تغطية البنك للقروض غير العاملة من مخصصات الائتمان بنهاية العام نسبة 130 % مقارنة بنسبة 166.8 % في العام السابق، كما بلغ المخصص الائتماني إلجمالي تغطية القروض نسبة 2.9 % والتي هي أعلى من نسبة عام 2015م والبالغة 1.8 %.

ويوضح الرسم البياني أدناه والخاص بنمو الدخل مقابل التكاليف (باستثناء مخصصات خسائر الائتمان ومخصص خسائر الاستثمارات المتاحة للبيع)، نجاح البنك في إدارة التكاليف بشكل صارم خلال الأعوام السابقة.

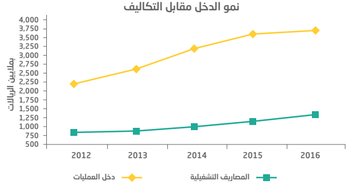

البيانات المالية لقطاعات الأعمال الرئيسية

بملايين الريالات *تم تقريب الأرقام 2016م	المجموعة المصرفية للشركات	المجموعة المصرفية للافراد	الأعمال المصرفية الاستثمارية والخدمات الاستثمارية	الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
إجمالي الموجودات	51,274	21,469	554	31,774	**105,071**
إجمالي المطلوبات	26,267	27,682	16	38,243	**92,208**
صافي الدخل للسنة	733	394	16	(78)	**1,065**

أبرز المؤشرات والنسب المالية للخمس سنوات الماضية

(المبلغ بملايين الريالات)	2016	2015	2014	2013	2012
القروض	72,743	76,412	65,148	53,211	45,276
الاستثمارات	21,258	21,263	18,784	16,849	11,379
إجمالي الموجودات	105,071	108,070	96,619	80,468	68,506
الودائع	85,359	89,088	76,814	61,875	53,914
ودائع البنوك الأخرى	1,348	1,357	3,055	2,494	1,475
أوراق مالية تابعة	3,910	3,907	3,900	4,625	2,900
حقوق المساهمين	12,863	12,027	10,742	9,401	8,306
صافي الربح	1,065	2,022	1,821	1,502	1,253
ربحية السهم (ريال)	0.93	*1.77	3.19	2.63	2.19
إجمالي أرباح مقترح توزيعها للسهم	-	0.52	1.30	1.18	1.12

(المبلغ بملايين الريالات)	2016	2015	2014	2013	2012
القروض غير العاملة	1,656	824	842	739	722
نسبة القروض غير العاملة إلى صافي القروض(%)	2.3	1.1	1.3	1.4	1.6
نسبة التغطية (%)	130.0	166.8	160.6	161.5	152.8
نسب رأس المال (%)					
- الشريحة الأولى	13.4	11.6	11.2	11.8	12.4
- المجموع (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية)	17.8	15.6	15.9	18.3	17.6
نسبة القروض إلى الودائع (%)	81.3	82.3	80.9	80.3	79.9
نسبة السيولة (%)	25.9	25.7	24	25.8	27

* تم إعادة احتساب ربحية السهم لتعكس أسهم المنحة المصدرة خلال عام 2016م.

وبقيت النسب الرأسمالية للبنك قوية حيث بلغ إجمالي نسبة رأس المال 17.8 %. في نهاية العام. كما بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.4 % في نهاية العام. وسوف تسمح المستويات القوية لرأس المال للبنك بتحقيق استراتيجيته في النمو وسياسة توزيع الأرباح في الأعوام القادمة.

الاستنتاج:

بالرغم من الظروف الإقتصادية الصعبة التي شهدها عام 2016م بخلاف الأعوام السابقة، تمكن البنك الأول من تحقيق أرباحاً صافية بلغت 1,065 مليون ريال. كما تم اتخاذ مخصصات احترازية لخسائر الائتمان المحتملة، في حين استمرت الأعمال الأساسية للبنك في تحقيق مستويات أداء جيدة. وجاءت الأرباح التشغيلية الأساسية متماشية مع العام السابق، بينما واصل البنك المحافظة على أسلوب منضبط لجودة الموجودات والعوائد من المخاطر. كما تحسن التنويع في المحفظة وذلك تبعاً لنمو أعمال المجموعة المصرفية للأفراد. كما تعززت القاعدة الرأسمالية للبنك الأول حيث بلغت الشريحة الأولى لرأس المال نسبة 13.4 %، في حين بلغ إجمالي رأس المال نسبة 17.8 %.

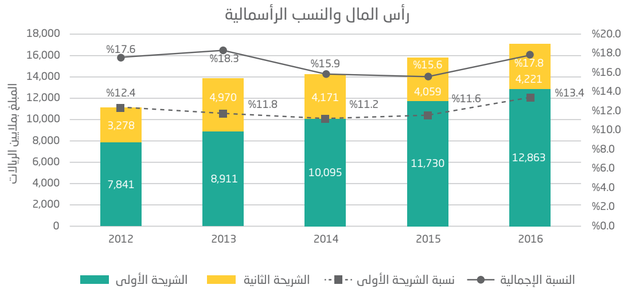

6. التركز الجغرافي

1.6 التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان:

2016 (بآلاف الريالات)	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكيتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,487,379	-	-	-	-	-	7,487,379
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	497,576	34,632	290,913	182,616	177	18,455	1,024,369
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	283,446	28,759	81,574	-	-	-	393,779
استثمارات، صافي	20,412,335	281,034	187,593	377,536	-	-	21,258,498
قروض وسلف، صافي	72,395,210	-	-	347,887	-	-	72,743,097
الاستثمار في شركة زميلة	35,697	-	-	-	-	-	35,697
ممتلكات ومعدات، صافي	1,281,023	-	-	-	-	-	1,281,023
موجودات أخرى، صافي	446,079	309,654	74,650	16,229	2	44	846,658
الإجمالي	102,838,745	654,079	634,730	924,268	179	18,499	105,070,500
التعهدات والالتزامات المحتملة	25,011,402	1,509,198	1,218,389	607,401	11,005	544,261	28,901,656
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (مبالغ المعادل الائتماني)							
التعهدات والالتزامات المحتملة	10,856,813	736,409	474,020	226,318	5,502	232,820	12,531,882
المشتقات	963,606	256,368	407,031	469	-	-	1,627,474

ولا يوجد لأي من شركات البنك التابعة وهي شركة الأول للاستثمار وشركة الأول العقارية وشركة وكالة الأول للتأمين أي مخاطر خارج المملكة. ولمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (30) من القوائم المالية الموحدة.

2.6 التحليل الجغرافي للإيرادات:

تتحقق الإيرادات التشغيلية للبنك الأول من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية، وليس للبنك أية فروع أو شركات تابعة أو زميلة تأسست أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية. ويبين الجدول الآتي توزيع إجمالي الإيرادات التشغيلية حسب التصنيف الجغرافي لمناطق المملكة العربية السعودية.

المبلغ بملايين الريالات

السنة	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية	المنطقة الشرقية
2016	1,700	1,100	885

7. أهم بنود الأرباح والخسائر كنسبة مئوية من إجمالي الدخل

يوضح الرسم البياني التالي أهم بنود الأرباح والخسائر بشكل نسبة مئوية من إجمالي الدخل:

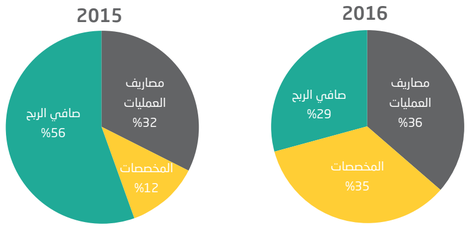

ويظهر الجدول أدناه الاختلاف في بنود الأرباح والخسائر الرئيسية بين عامي 2016م و2015م

المبلغ بملايين الريالات (تم تقريب الأرقام)	2016	2015	التغيير
إجمالي دخل العمليات	3,685	3,600	% 2
المصاريف التشغيلية	1,336	1,160	% 15
المخصصات (صافي)	1,287	418	% 208
حصة الربح/الخسارة في شركة زميلة	3	(0.2)	% 1600
صافي الربح	1,065	2,022	(% 47)
ربح السهم (ريال سعودي)	0.93	1.77	(0.84)

8. معايير إعداد البيانات المالية والمراجعة

يقوم البنك الأول بإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويحتفظ البنك بالسجلات المحاسبية السليمة، كما يوجد في البنك إدارة للمراجعة الداخلية تقوم برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها برفع التقارير إلى مجلس الإدارة الذي يشرف على نظام المراجعة الداخلية في البنك. وتقوم لجنة المراجعة بالإشراف على سلامة أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والأخذ بتوصياتها. كما تقوم هذه اللجنة بإجراء مناقشات دورية مع الإدارة ومع المراجعين الداخليين والخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على القوائم المالية الموحدة والرقابة الداخلية ومختلف مواضيع الحوكمة والرقابة. وبناء عليه، تقوم اللجنة بإخطار مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بالإقرار على علمه بذلك.

9. فاعلية نظام الرقابة الداخلية

يكون مجلس الإدارة، بالتعاون مع لجنة المراجعة، مسؤولاً عن التحقق من وجود نظام رقابة داخلي كافي وفاعل في البنك ومن أن الإدارة العليا تقوم بمراقبة أداء هذا النظام والمحافظة عليه.

وتكون الإدارة مسؤولة عن التصميم الأمثل لنظام الرقابة الداخلي وعمله، بينما تكون إدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والالتزام وغيرها من الإدارات المعنية بالرقابة الداخلية مسؤولة عن المراقبة المستمرة للنظام وتقييمه. بالإضافة إلى ذلك، يعد المراجعون الخارجيون مسؤولون عن تحديد مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لاتخاذ قرار بشأن مستوى الاعتماد الموضوع على فعالية الرقابة الداخلية في البنك ولتصميم إجراءات التدقيق الخاصة بهم.

ويعد جميع الموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفية، مسؤولون عن إدارة والحفاظ على فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وقد تم تصميم الأنظمة والإجراءات لضمان فعالية وكفاءة العمليات، ولحماية الأصول من الاستخدام أو التصرف غير المشروع وللحفاظ على سجلات محاسبية سليمة ولتوفير معلومات مالية موثوقة لاستخدامها في الأعمال أو في النشر وللالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها ولمراقبة السياسات الداخلية ذات العلاقة بأداء الأعمال. وتم تصميم هذا النظام لإدارة مخاطر الفشل في تحقيق أهداف الأعمال، عوضاً عن القضاء عليها. ويعطي هذا النظام تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجسيمة أو الخسائر أو الاحتيال.

يتعرض البنك خلال سير أعماله المعتاد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد وضعت السياسات والإجراءات والعمليات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف هذه المخاطر. وهناك إجراءات مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبرى التي يواجهها البنك ولضمان وجود الضوابط الملائمة لإدارتها. وبالإضافة إلى المراجعة المنتظمة من قبل الإدارات المعنية، تتم متابعة هذه المخاطر بواسطة لجان إدارية مختلفة في البنك.

وقد وضعت الأنظمة والإجراءات لتحديد ومراقبة المخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها، بما فيها مخاطر الائتمان، ومخاطر تغيرات أسعار السوق للأدوات المالية ومخاطر السيولة ومخاطر الأخطاء التشغيلية ومخاطر الاحتيال. ويتم مراقبة التعرض لهذه المخاطر على مستوى البنك بأكمله من قبل لجنة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان في الإدارة العامة (اللجنة العليا للائتمان في البنك). كما يتم مراقبة هذه المخاطر بواسطة اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة للمجلس.

تزود إدارة التدقيق الداخلي إدارة البنك بتقييم مستقل وموضوعي لفاعلية إطار الرقابة الداخلي. ويتحقق هذا الهدف باتباع خطة تدقيق مستندة على المخاطر والتي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة. كما تقوم إدارة الالتزام وإدارة المخاطر التشغيلية بالتعاون من خلال مراجعاتها على رصد البيئة الرقابية.

وكجزء من التزام البنك الأول بتوفير نظام فاعل للرقابة الداخلية، وضع البنك نظام مبتكر للحوكمة والمخاطر والرقابة. ويضمن هذا النظام التحديد والتقييم المستمر لجميع المخاطر الكبرى التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف البنك. وتعد مبادرة الحوكمة والمخاطر والرقابة جهداً مشترك بين كل من إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة الرقابة الداخلية وإدارة أمن المعلومات. كما تعمل هذه المنصة الموحدة، التي تجمع وترصد المخاطر والضوابط وأوجه القصور والإجراءات، على ضمان أن أنشطة الرقابة تشكل جزء أساسياً من أنشطة البنك اليومية. ويتم تحديد أنشطة الرقابة لكل مستوى من مستويات الأعمال ولكل إدارة، بحيث توجد متابعة آلية لعدم الالتزام من خلال مقررات مسارات العمل.

وبالتالي، فإن نظام البنك الأول للحوكمة والمخاطر والرقابة يسهل من وضع صورة موحدة لعوامل المخاطر وحدودها القصوى. كما يوضح هذا النظام المسؤوليات ويخلق شفافية أكبر في المسؤولية عن المخاطر، ممكناً بذلك قيام البنك بإقفال أي ثغرات في الرقابة وبتقديم تغطية متكاملة لمختلف أنواع المخاطر. علاوة على ذلك، يسير نظام البنك للحوكمة والمخاطر والرقابة جنباً إلى جنب مع دمج إدارة المخاطر بعمليات الحوكمة في البنك، حيث يقوم بتوحيد جميع سجلات المخاطر والرقابة لتحسين أداء جميع إدارات الرقابة الداخلية في البنك. كما يقوم البنك بتعديل وإعادة تنظيم مبادرات الحوكمة والمخاطر والرقابة بشكل مستمر وفق متغيرات السوق والظروف لتفادي المخاطر المستقبلية. واشتملت هذه المبادرة على برنامج اتصال وتدريب للتأكد من أن جميع الموظفين يدركون ويلتزمون بالسياسات والإجراءات المؤثرة في مهامهم ومسؤولياتهم.

وعند النظر في جميع العوامل الواردة في الفقرات السابقة، وفي بيئة الرقابة الحالية وفي المراجعات السنوية لفاعليتها والتأكيد المقدم من الإدارة، يرى مجلس الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية فاعل ولا يوجد لدى المجلس ما يجعله يعتقد بأن نظام الرقابة الداخلية لم يتم إعداده وتطبيقه بالشكل الصحيح أو أنه لم يتم وضع نظام فاعل للرقابة الداخلية خلال العام 2016م.

10. المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك للبنك الأول

تمثل المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك للبنك الأول الدليل والمعايير للمبادئ الأخلاقية العالية والممارسات المهنية المتلى. ويلتزم البنك بموجب قواعد السلوك الخاصة به بتطبيق ثقافة مهنية تسود فيها أعلى المعايير الأخلاقية ويلتزم بالمحافظة عليها. وتستند قواعد سلوك البنك الأول على مبادئ أساسية وهي النزاهة والسرية والمهنية. وتنطبق هذه القواعد على جميع أعضاء مجلس إدارة البنك وموظفيه ومستشاريه وجميع الأطراف المرتبطة بالبنك. كما يشرف مجلس الإدارة بدوره على تنفيذ قواعد السلوك والمعايير الأخلاقية في البنك والتأكد من فاعليتها.

11. الشركات التابعة والزميلة

أ) شركة الأول للاستثمار (والمعروفة سابقاً باسم شركة السعودي الهولندي المالية)

تأسست شركة الأول للاستثمار وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1-39-2007 بموجب سجل تجاري رقم 1010242378 تاريخ 30 / 12 / 1428هـ (الموافق 9 / 1 / 2008م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول للبنك والمتعلقة بالتعامل والإدارة والترتيب والاستشارات وحفظ الأوراق المالية والتي تشرف عليها هيئة السوق المالية. وتعتبر هذه الشركة شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة، وقد بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من 2 / 4 / 1429هـ (الموافق 9 / 4 / 2008م). وتقع الإدارة العامة لشركة الأول للاستثمار في الرياض، وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال شركة الأول للاستثمار المصرح به والمدفوع بالكامل 400 مليون ريال مقسماً إلى 400,000 سهم بقيمة 1,000 ريال للسهم الواحد.

ب) شركة الأول العقارية (والمعروفة سابقاً باسم شركة السعودي الهولندي العقارية)

تأسست شركة الأول العقارية وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 وتاريخ 21 / 6 / 1429هـ (الموافق 26 / 5 / 2008م) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتقوم هذه الشركة بممارسة أنشطة شراء وبيع وتأجير العقارات. وتقوم الشركة أيضا بتسجيل الصكوك العقارية لمنتجات التمويل وإدارة الصناديق العقارية. وتقع الإدارة العامة لشركة الأول العقارية في الرياض وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل 500,000 ريال مقسماً على 500 سهم بقيمة 1,000 ريال للسهم الواحد.

ج) شركة وكالة الأول للتأمين (والمعروفة سابقاً باسم شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين)

تأسست شركة وكالة الأول للتأمين، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك الأول من خلال ملكية واستفادة مباشرة، بموجب سجل تجاري رقم 1010300250 تاريخ 29 / 1 / 1432هـ (الموافق 4 / 1 / 2011م) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتعمل الشركة كوكيل لبيع منتجات الشركة الوطنية للتأمين، وهي شركة زميلة. وتقع الإدارة العامة لشركة وكالة الأول للتأمين في الرياض وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل 500,000 ريال مقسماً على 50,000 سهم بقيمة 10 ريال للسهم الواحد.

د) الشركة الوطنية للتأمين

اشترى البنك حصة تبلغ 20 % من أسهم الشركة الوطنية للتأمين خلال عام 2008م بمبلغ 20 مليون ريال، وخلال العام قامت الشركة الوطنية للتأمين بإصدار حقوق أولوية بواقع سهم لكل سهم قائم. وقام البنك بالاكتتاب في هذا الإصدار بالكامل حيث بلغت التكلفة الإجمالية للاستثمار 40 مليون ريال سعودي. وتصنف هذه الشركة على أنها شركة زميلة. وتمكن هذه الحصة الاستراتيجية البنك من تلبية احتياجات قطاع مصرفية الأفراد من نشاط التأمين. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين بتاريخ 15 مايو 2010م، وبدأت نشاطها في 1 يوليو 2010م.

12. الاقتراضات طويلة الأجل

تتكون اقتراضات البنك طويلة الأجل كما في 31 ديسمبر 2016م من شريحتين من الصكوك المتوافقة مع الشريعة. وتستحق صكوك البنك المصدرة في عام 2012م بمبلغ 1,400 مليون ريال في عام 2019م، وتستحق الصكوك المصدرة في عام 2013م بمبلغ 2,500 مليون ريال في عام 2023م. ويمكن استرداد جميع هذه الصكوك حسب رغبة البنك بعد خمس سنوات من إصدارها وبعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وللمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (14) من القوائم المالية الموحدة.

13. سياسة توزيع الأرباح

أ) بموجب المادة (49) من النظام الأساسي للبنك، توزع الأرباح السنوية الصافية التي تحدد بعد خصم كافة المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة خسائر الديون والاستثمارات المحتملة والالتزامات الطارئة وأي خصومات أخرى يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك على النحو التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين والضريبة المقررة على المساهمين غير السعوديين حسب الأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية. وسيدفع البنك هذه المبالغ للجهة المعنية نيابة عنهم.
2. يرحل ما لا يقل عن 25 % (خمسة وعشرين في المائة) من المتبقي من الأرباح الصافية للاحتياطي النظامي. ويجوز أن تقرر الجمعية العامة العادية وقف أو تخفيض هذا التجنيب متى أصبح إجمالي الاحتياطي المذكور مساوياً لرأس المال المدفوع.
3. يخصص من الباقي من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي النظامي مبلغ لا يقل عن 0.1 % (عشر الواحد بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة للمساهمين. فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح الصافية لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية. ولا يجوز للجمعية العامة للمساهمين أن تقرر توزيع أرباح للمساهمين مالم يقترح مجلس الإدارة ذلك، أو أن تقرر توزيع نسبة أرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
4. يستخدم الباقي - إن وجد -بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (2) و (3) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة للمساهمين.
5. يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى من صافي الربح. ويجب على كل من هاتين المجموعتين (المساهمين السعوديين وغير السعوديين) المساهمة في تلك الاحتياطيات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهمتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

ب) الأسس المعتمدة:

عند مراجعة ووضع سياسة الأرباح السنوية سوف يسترشد مجلس الإدارة والإدارة العليا بالأسس التالية:

1. استدامة الأرباح:

من أجل بناء قيمة طويلة الأجل للمساهم ولاكتساب ثقة السوق في مستقبل البنك، فإنه ينبغي تقييم مبالغ الأرباح ووتيرة توزيعها على أساس قدرة البنك في الاستمرار بدفعها عند مستوى متكافئ أو أعلى في المستقبل القريب. كما يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تهدد قدرة البنك في المحافظة على المستويات الحالية من الأرباح.

2. نمو البنك:

يجب ألا يعيق مبلغ ونوع ووتيرة توزيع الأرباح من قدرة البنك على تحقيق خطط نموه الاستراتيجية.

3. إدارة رأس المال:

خلال المراجعة السنوية وعند وضع سياسة الأرباح للعام الحالي يجب أن يتأكد مجلس الإدارة والإدارة العليا من التالي:

- محافظة البنك على مستويات كافية من رأس المال من أجل تحقيق الحد الأدنى للمتطلبات النظامية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- المحافظة على مستويات كافية من رأس المال لدعم أهداف النمو الاستراتيجي للبنك بالشكل المنصوص عليه في خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية.
- الأخذ في الاعتبار أي تغيرات مقترحة للحد الأدنى لمستويات رأس المال التي تقرها لجنة بازل وعدم الإبقاء على رأس مال يتجاوز المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات الواردة في البندين (1) و (2) أعلاه.

14. اقتراح الأرباح النقدية وأسهم المنحة المصدرة خلال العام

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد يوم الاثنين 23 / 1 / 2017م التوصية للجمعية العامة للمساهمين بعدم توزيع أرباح عن العام المالي 2016م. وسيخضع هذا القرار إلى مصادقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في اجتماعها المزمع عقده خلال النصف الأول من عام 2017م.

وخلال العام أقرت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في اجتماعها المنعقد في 2 / 5 / 2016م إصدار أسهم منحة عن طريق توزيع سهم مجاني لكل سهم. وعليه، تم إصدار 571.45 مليون سهم تبلغ قيمة كل سهم منها 10 ريال، وذلك من خلال رسملة الاحتياطي النظامي والأرباح المبقاة.

15. كبار المساهمين

فيما يلي كبار المساهمين الذين يملكون خمسة بالمائة وأكثر من رأسمال البنك خلال عام 2016م.

	31 ديسمبر 2016م		1 يناير 2016م		
	الأسهم المملوكة	%	الأسهم المملوكة	%	التغيير
بنك أي بي أي أمروإن. في.	457,228,800	%40	228,614,400	% 40	-
شركة العليان السعودية للاستثمار	248,760,002	%21.76	124,200,000	% 21.73	-
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	120,116,916	%10.51	65,769,179	% 11.51	(1 %)

16. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بالإضافة إلى سياسة البنك الداخلية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات، مالم تكن مدرجة في أماكن أخرى في القوائم المالية الموحدة، هي كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة وهي كالتالي:

(بآلاف الريالات)	2016	2015
بنك أي بي أن أمرو إن. في.		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	243,509	13,744
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,129	28,307
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	(1,710)	(1,976)
التعهدات والالتزامات المحتملة	81,256	160,677
الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين وشركاتهم الشقيقة التي يمارس عليها تأثير جوهري:		
قروض وسلف	749,019	711,330
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	9,972	11,205
استثمارات	40,028	40,000
ودائع العملاء	9,644,108	6,264,673
سندات دين ثانوية	698,696	722,000
التعهدات والالتزامات المحتملة	15,447	48,215
صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:		
استثمارات	151,227	147,566
قروض وسلف	-	170,775
سندات دين ثانوية	15,028	15,000
ودائع العملاء، صافي	259,574	361,607
المشتقات بالقيمة العادلة، صافي	3,210	10,502

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون نسبة أكثر من 5 % من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المترتبة من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

(بآلاف الريالات)	2016	2015
دخل عمولات خاصة	14,262	14,901
مصاريف عمولات خاصة	196,769	112,530
أتعاب خدمات بنكية، صافي	1,218	2,609
أتعاب خدمات إدارية	14,898	18,719
مصاريف عمومية وإدارية	25,769	23,499
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومصاريف أخرى ذات صلة	4,792	3,708
تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة	48,641	47,829
مكافآت نهاية خدمة مدفوعة لكبار موظفي الإدارة	3,949	-

17. مجلس الإدارة

فيما يلي بيان بصفة عضوية أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016م وعضويتهم في الشركات المساهمة الأخرى:

الاسم	صفة العضوية	العضوية في الشركات المساهمة الأخرى
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	عضو مستقل	شركة التصنيع الوطنية، شركة ملاذ للتأمين، شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية، شركة التصنيع والصحراء للأوليفينات
السيدة/ لبنى سليمان الطيان (نائب الرئيس)	عضو غير تنفيذي	شركة شلومبرقر، الشركة السعودية للمعادن (معادن)
الأستاذ/سليمان عبدالله القاضي	عضو مستقل	الشركة السعودية للكهرباء، شركة التطوير الكيميائي، شركة الصناعات الكيميائية الأساسية، الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني
الأستاذ/ عبدالهادي علي شايف	عضو مستقل	شركة بوبا العربية للتأمين، الشركة السعودية للخدمات الارضية
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	عضو غير تنفيذي	الشركة الوطنية للرعاية الطبية
الأستاذ/ أحمد فريد العولقي	عضو مستقل	-
الأستاذ / يان كوبمان	عضو غير تنفيذي	-
الدكتور/ بيرند فان لينتر*	عضو تنفيذي	الشركة الوطنية للتأمين
الأستاذ/ خافيير مالدونادو	عضو غير تنفيذي	-
الأستاذ/ سورن كرينج نيكولايزن	عضو غير تنفيذي	-

* استقال الدكتور بيرند فان لينتر من البنك الأول اعتبارًا من 2016/12/31م

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام حسب الجدول الموضح أدناه:

الاسم	عدد الجلسات التي تم حضورها	27 يناير 2016م	27 أبريل 2016م	22يوليو 2016م	31 أكتوبر 2016م
المهندس/ مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	4	✓	✓	✓	✓
السيدة / لبنى سليمان الطيان (نائب الرئيس)	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / عبدالهادي علي شايف	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي	3	✓	✓	×	✓
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين	3	✓	✓	×	✓
الأستاذ/أحمد فريد العولقي	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / خافيير مالدونادو	2	×	×	✓	✓
الأستاذ / يان كوبمان	4	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ سورن كرينج نيكولايزن	4	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ بيرند فان لينتر	4	✓	✓	✓	✓

* حضور: ✓ غياب: ×

لجان مجلس الإدارة

يوجد أربعة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي: اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر التابعة للمجلس.

1) اللجنة التنفيذية

يتم تعيين اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة حسب المادة 26 من النظام الأساسي للبنك. وتعاون اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في حدود السلطات المخولة لها منه، كما تتولى المهام التي يعهد المجلس إليها بها. ولكن لا يكون للجنة سلطة تعديل أي قرار يصدره المجلس أو قواعد أو لائحة يضعها. وتتكون من رئيس مجلس الإدارة وأربعة من أعضاء المجلس.

عقدت اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات خلال العام، وفيما يلي أعضاء اللجنة التنفيذية:

المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (رئيس اللجنة)

السيدة/ لبنى سليمان العليان

الأستاذ / عبدالهادي علي شايف

الأستاذ/سورن كرينج نيكولايزن

الدكتور / بيرند فان ليندر

2) لجنة المراجعة

إن لجنة المراجعة هي أحد اللجان المتفرعة عن المجلس، وتشكل بقرار من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وتعد هذه اللجنة مسؤولة عن الإشراف على جميع المواضيع الخاصة بالرقابة في البنك. وتشرف لجنة المراجعة على أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والنظر في توصياتها. وتقوم اللجنة بإجراء المناقشات الدورية مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على القوائم المالية الموحدة والرقابة الداخلية. وتقوم لجنة المراجعة بإخطار مجلس الإدارة عن أعمالها.

عقدت لجنة المراجعة خمسة اجتماعات خلال العام، وفيما يلي أعضاء لجنة المراجعة:

الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي (رئيس اللجنة)

الأستاذ / صالح حسن حسين

الأستاذ / مفضل عباس محمد علي

3) لجنة الترشيحات والمكافآت

بناء على المادة (15) من نظام حوكمة الشركات الصادر بقرار من هيئة السوق المالية رقم 1-212- 2006 بتاريخ 21 / 10 / 1427هـ (الموافق 12 / 11 / 2006م) وبعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 مارس 2008م، فقد قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة منفصلة للترشيحات والمكافآت. وتتضمن واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت مايلي:

1. التوصية بخصوص التعيينات في مجلس الإدارة
2. القيام بالمراجعة السنوية لمتطلبات المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة.
3. القيام بمراجعة هيكل مجلس الإدارة وضمان عدم وجود تضارب في المصلحة بالنسبة للعضوية في المجلس.
4. وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا في البنك.

وعقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ثلاثة اجتماعات خلال العام، وفيما يلي أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

الأستاذ / عبدالهادي علي شايف (رئيس اللجنة)

السيدة / لبنى سليمان العليان

المهندس / مبارك بن عبدالله الخفرة

الأستاذ / سورن نيكولايزن *

الأستاذ /سليمان عبدالله القاضي

الأستاذ/أحمد فريد العولقي

* تنحى الأستاذ/ خافيير مالدونادو من عضويته في لجنة الترشيحات والمكافآت بتاريخ 2016/02/17م، وشغل عضويته في اللجنة الأستاذ/سورن نيكولايزن منذ تاريخه.

كما تم القيام بالتعديلات اللازمة لسياسات التعويضات في البنك من أجل الالتزام بقوانين بازل.

4) لجنة المخاطر التابعة للمجلس

بناء على المادة (78) من المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي في يونيو من عام 2012م، قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة منفصلة للمخاطر يرأسها عضو غير تنفيذي لمساعدة المجلس في الإشراف على عملية إدارة المخاطر. وترتبط لجنة المخاطر التابعة للمجلس بشكل مباشر بمجلس الإدارة وتتضمن واجبات ومسؤوليات اللجنة مايلي:

1. تقديم الإشراف والمشورة للمجلس فيما يتعلق بالمخاطر القائمة والمحتملة، بما في ذلك دون حصر، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
2. تقييم ومراقبة كفاية وفعالية إطار إدارة المخاطر في البنك والإشراف عليه لضمان تحديد وقياس وتجميع المخاطر والإبلاغ عنها بشكل فاعل، بما في ذلك تحديد الرغبة في المخاطرة والقدرة على تحمل المخاطر.
3. معاونة المجلس في أي مسائل أخرى قد يطلبها.

عقدت لجنة المخاطر التابعة للمجلس أربعة اجتماعات خلال العام. وفيما يلي أعضاء لجنة المخاطر:

الأستاذ / أحمد فريد العولقي (رئيس اللجنة)

الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين

الأستاذ / سورن كرينج نيكولايزن

18. المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

(بآلاف الريالات)

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	ستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات في البنك بما فيهم العضو المنتدب ومدير عام المالية
الرواتب والتعويضات	لا يوجد	لا يوجد	9,403
البدلات	لا يوجد	لا يوجد	3,395
المكافآت الدورية والسنوية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الحوافز	لا يوجد	لا يوجد	15,565
أي تعويضات أو مزايا أخرى عينية تدفع بشكل شهري أو سنوي	لا يوجد	4,432	لا يوجد

19. مصالح أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين (وأزواجهم وأولادهم القصر)

أعضاء مجلس الإدارة

إن الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (شاملة أسهم ضمان العضوية البالغة (1000) سهم لكل عضو) في بداية ونهاية عام 2016م موضحة في الجدول أدناه.

الاسم	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2016م	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2016م
المهندس /مبارك عبدالله الخفرة (الرئيس)	6,320	3,160
السيدة/لبنى سليمان العليان (نائب الرئيس)	60,912	30,456
الأستاذ/أحمد فريد العولقي	3,456	1,728
الأستاذ/سليمان عبدالله القاضي	35,778	21,439
الأستاذ/عبدالهادي علي شايف	40,000	120,000
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	-	-
الأعضاء المعينين من قبل بنك أي بي أن أمرو إن.في	4,000	4,000

كبار التنفيذيين

إن الأسهم التي يملكها كبار التنفيذيين في بداية ونهاية عام 2016م موضحة في الجدول أدناه:

الاسم	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2016م	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2016م
الأستاذ /فواز العنزي	لا يوجد	718
الأستاذ /حسام الخيال	لا يوجد	7,929

20. المراجعين الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين الذي عقد بتاريخ 25 / 7 / 1437هـ (2 مايو 2016م) تم تعيين السادة/الفوزان والسدحان (عضو شركة كي بي أم جي) والسادة/ ارنيست ويونغ كمراجعين خارجيين مشتركين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

21. الزكاة وضريبة الدخل والمدفوعات الأخرى

يتم تسديد الزكاة وضريبة الدخل لعام 2016م كما يلي:

أ) المساهمين السعوديين

بلغت الزكاة الشرعية المستحقة على المساهمين السعوديين لعام 2016م حوالي 18مليون ريال سعودي (35 مليون ريال في عام 2015م) والتي ستحسم من حصتهم من توزيعات الأرباح المستقبلية.

ب) المساهمين غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المستحقة على المساهمين غير السعوديين عن حصتهم من الدخل لعام 2016م حوالي 99 مليون ريال سعودي (164 مليون ريال في عام 2015م) والتي ستحسم من حصتهم من توزيعات الأرباح المستقبلية.

ج) الجهات الحكومية

يوضح الجدول أدناه المدفوعات الرئيسية للجهات الحكومية:

المدفوعات (آلاف الريالات)	2016	2015
الزكاة وضريبة الدخل	326,637	263,901
التأمينات الاجتماعية	58,351	56,668
رسوم تأشيرات وجوازات	690	669
الإجمالي	385,678	321,238

22. برنامج الأسهم

أطلق البنك الأول وشركاته التابعة (ويشار إليهم فيما بعد بـ "المجموعة") في يناير من عام 2008م برنامج منحة الأسهم (ويشار إليه فيما بعد بـ "البرنامج") للموظفين التنفيذيين وكبار موظفي المجموعة (ويشار إليهم فيما بعد بـ " الموظفين المؤهلين") وذلك بناءً على موافقة مجلس الإدارة على الخطة الأولية خلال اجتماعه المنعقد في 10 ذو القعدة 1428هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007م) وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها بتاريخ 26 صفر 1429هـ (الموافق 4 مارس 2008م). وتم تعديل شروط استحقاق الأسهم في عام 2009م بموجب موافقة مجلس الإدارة خلال اجتماعه بتاريخ 5 شعبان 1430هـ (الموافق 27 يوليو 2009م) وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها بتاريخ 20 ذوالقعدة 1430هـ (الموافق 9 نوفمبر 2009م). وحسب الخطة المعدلة فإن الموظفين المؤهلين سوف يستلمون أسهم من البنك في حالة تحقيقهم الشروط والأحكام التالية:

- يطلب من الموظفين المؤهلين الاستمرار في خدمتهم لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنحة من أجل استحقاقهم لنصف الأسهم الممنوحة لهم وسنة أخرى لامتلاك الجزء المتبقي من الأسهم.
- أن تحقق المجموعة أهداف نمو محددة حسب موافقة مجلس الإدارة حيث ينتج عن تحقيق كل هدف قيمة معينة للأسهم للموظفين المؤهلين.

وبموجب أحكام البرنامج، لن تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت، وحتى تحين فترة استحقاق تلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. وبموجب البرنامج، فإن شركة الأول للاستثمار ستدير صندوق برنامج أسهم الموظفين وستعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه ومؤسسة النقد العربي السعودي في خطابها المشار إليه أعلاه. وتتطلب أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وللمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (37) من القوائم المالية الموحدة.

23. الأنظمة المطبقة

التزم البنك الأول بأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات والأنظمة الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وفي حال وجود أي اختلاف في الأنظمة المطبقة، فإن البنك يلتزم بالأنظمة الحالية التي تحكم عمل البنوك والشركات المساهمة قبل تأسيس هيئة السوق المالية.

دفع البنك خلال عام 2016م مبلغ 1,900,328 ريال الذي يمثل الغرامات التي فرضتها الجهات الإشرافية في المملكة على البنك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجهة التي فرضت الغرامة	المبلغ (بالريال)
مؤسسة النقد العربي السعودي	1,392,328
هيئة السوق المالية	200,000
غرامات لوحات أجهزة الصراف الآلي والغرامات البلدية	308,000
الإجمالي	1,900,328

24. إقرارات

يقر مجلس إدارة البنك الأول بما يلي:

- أن سجلات الحسابات أُعدّت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أُعّد على أسس سليمة ونُفّذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد لدى البنك أي اتفاقيات تعتبر أحد أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير المالي أو أي من تابعيهم له مصلحة مادية فيها، باستثناء ما تم ذكره في البند الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في هذا التقرير.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- بناء على توصية لجنة المراجعة، وافق مجلس الإدارة على القوائم المالية الموحدة لعام 2016م بتاريخ 23 / 02 / 2016م.

بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 02 / 05 / 2016م، اعتمد البنك الأول طريقة التصويت التراكمي لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة السعوديين، وعليه تم تعديل النظام الأساسي للبنك ليعكس هذا التغيير. وبهذا قام البنك بتطبيق كافة أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

خاتمة

يتشرف مجلس إدارة البنك الأول بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وإلى سمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وإلى معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة والاستثمار ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ومعالي رئيس هيئة السوق المالية لما يقدمونه من دعم متواصل للقطاع المصرفي بالمملكة.

كما يتوجه المجلس بشكره وتقديره إلى جميع مساهمي البنك وعملائه ومراسليه على ثقتهم المستمرة ودعمهم المتواصل، وإلى إدارة البنك وموظفيه على إخلاصهم وكفاءتهم وعملهم كفريق، والذين لولا جهودهم لما تمكن البنك من تحقيق هذه النتائج.

والله الموفق

مجلس الإدارة

بيان الرقابة الداخلية

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي كافي وفعال والمحافظة عليه، ويشمل هذا النظام السياسات والإجراءات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ويشتمل نطاق إدارة المراجعة الداخلية - وهي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - على تقييم فاعلية وكفاية نظام الرقابة الداخلي في البنك، بالإضافة إلى تقديم تأكيد معقول عن قيام الإدارة بتطبيق السياسات والإجراءات الموضوعة والالتزام بها. كما يتم رفع جميع نتائج التقييم الجوهرية التي قامت بها إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والتي تراقب بدورها كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلي بشكل مستمر وذلك لضمان الحد من المخاطر المحددة حفاظًا على مصلحة البنك.

تبذل جميع إدارات البنك جهود متضافرة وموحدة لتحسين قاعدة البيئة الرقابية وذلك من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. تعتبر كل إدارة تقع تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن مراقبة تصحيح القصور في الرقابة المحددة من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين، وتقوم إدارة الالتزام بضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وسياسات وإجراءات البنك الداخلية من خلال التطبيقات الآلية المركزية والفحوصات الفعلية.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلي للبنك لتزويد المجلس بتأكيد معقول عن إدارة المخاطر وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وبغض النظر عن مدى جودة تصميم نظام الرقابة الداخلي إلا أنه ذا محدودية وقد لا يمنع أو يرصد جميع أوجه القصور في الرقابة، وعلاوة على ذلك فإن توقعات التقييمات الحالية لفاعلية النظام للفترات المستقبلية خاضع لاحتمالية عدم كفاية الرقابة بسبب تغير في الظروف أو في الالتزام بالسياسات والإجراءات.

بناءً على توصيات مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال إرشاداتها عن الرقابة الداخلية، قامت الإدارة باعتماد إطار رقابة داخلي متكامل.

تقوم لجنة المراجعة أيضًا بمراجعة تقرير تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلي المعد من قبل إدارة المراجعة الداخلية في البنك، ولا يشتمل هذا التقرير على أوجه الضعف الجوهرية لإطار الرقابة الداخلي للبنك التي لم تنتهي الإدارة من معالجتها بالشكل الكافي.

وفقاً لنتائج التقييم المستمر الذي أجرته الإدارة خلال السنة، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلي الحالي للبنك كافي ويعمل بشكل فعال ويتم مراقبته باستمرار. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة تسعى باستمرار لتحسين وتعزيز نظام الرقابة الداخلي للبنك.

وبناءً على ماسبق ذكره، اعتمد مجلس الإدارة تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلي بالشكل المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

إنجازات 2016

حصولنا على جائزة أفضل إدارة نقد في المملكة العربية السعودية من "بانكر ميديل إيست"

اطلاق منتج تمويل البيع على الخارطة والذي يمكن عملائنا من تملك منزل على الخارطة بسهولة و راحة بال

التوسع في شبكة فروعنا لتصل إلى 65 فرعاً و 538 صراف آلي لنكون أقرب إلى عملائنا

اطلاق تطبيق ساعة أبل لنوفّر لعملائنا خدمات أكثر راحة وسهولة

إعادة اطلاق موقع مصرفية الشركات بحلته الجديدة و الذي يقدم مجموعة واسعة من الخدمات و المميزات

حصولنا على جائزة "بنك العام في المملكة العربية السعودية" من "دا بانكر"

حصولنا على جائزة أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة من "إنترناشيونال فايننس" هو نتيجة دعمنا المستمر لمجتمعنا

حصولنا على جائزة أفضل بنك في قطاع الخدمات المصرفية الشخصية في المملكة العربية السعودية من "آسيان بانكر"

حصول البنك على جائزة أفضل بنك في إدارة علاقات العملاء في منطقة الشرق الأوسط من "آسيان بانكر" عن برنامج مكافئات تدلل

التوسع في شبكة فروع الشركات لتصل إلى 6 فروع حول المملكة العربية السعودية

المدراء التنفيذيون

الصف الأمامي (من اليمين لليسار)

الأستاذ مفيد الجشي
مصرفية المنشآت الكبيرة

الأستاذ ماجد الغانمي
رئيس العمليات التشغيلية

الأستاذة مي الهوشان
الموارد البشرية

الأستاذ سورين نيكولايزن
العضو المنتدب

الأستاذة مها السديري
أمانة سر مجلس الإدارة والحوكمة

الأستاذ محمد آل الشيخ
الخزينة

الأستاذ خلدون الفاخري
إدارة المخاطر

الصف الخلفي (من اليمين لليسار)

الأستاذ فواز الكسار
التدقيق الداخلي

الأستاذ عبد الله العريني
المالية

الأستاذ هاي يو
التعاملات المصرفية والدولية

الأستاذ يعقوب العريني
إدارة الالتزام

الأستاذ حسام الخيال
مصرفية الشركات

الأستاذ علي عمران
الخدمات المالية للأفراد

الأستاذ معروف شويكه
المستشار العام

الأستاذ بندر القعيطي
شبكة الفروع

البنك الأول والمجتمع

الابتكار

- أطلقنا 4 مبادرات تشجع الإبداع والابتكار
- درّبنا أكثر من 2500 طالب
- مشاركة أكثر من 29 جامعة و 600 مدرسة حول المملكة
- وصلنا إلى أكثر من 2 مليون مستخدم عبر قنوات التواصل الاجتماعي
- وزّعنا 4000 رمز للطلاب و الطالبات للحصول على برامج و أدوات تقنية

التعليم

- أطلقنا 5 مبادرات تعليمية
- شملت أكثر من 4000 طالب و طالبة في 3 مناطق رئيسية في المملكة العربية السعودية

التوظيف

- شاركنا في 4 مبادرات لتوظيف الشباب السعودي
- قمنا برعاية 10 ورش تدريبية لتشجيع ريادة الأعمال
- درّبنا أكثر من 300 شاب وشابة للالتحاق بسوق العمل

المجتمع و الثقافة

- قمنا برعاية 7 مبادرات تخدم الثقافة والمجتمع بالتعاون مع مؤسسات وجمعيات خيرية
- قدمنا الدعم لأكثر من 1.5 مليون مستفيد في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية

بعض من شركائنا

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي البنك الأول — الموقرين

(شركة مساهمة سعودية).
(المعروف سابقًا بالبنك السعودي الهولندي)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للبنك الأول (المعروف سابقًا بالبنك السعودي الهولندي) ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2016 والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الاخرى من (1) إلى (40).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية، و
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقًا لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس معايير آداب وسلوك المهنة الدولي للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الاخرى وفقًا لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

الانخفاض في قيمة القروض والسلف:

أمر المراجعة الرئيسي:

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغ إجمالي القروض والسلف 74.895 مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض في خسائر الائتمان بمبلغ 2,152 مليون ريال سعودي. تشتمل هذه المخصصات على مخصص قروض محددة ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة.

لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات معقدة والقيام بافتراضات لتحديد الانخفاض وتوقيت إثبات هذا الانخفاض.

وبشكل عام، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي:

- تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لكل شركة على حدة.
- استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لعمليات الاحتساب تلك.
- تقويم تعرض المجموعة لبعض قطاعات الأعمال المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية الحالية.

يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح 3(ل)(1) حول القوائم المالية الموحدة للسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالانخفاض في قيمة القروض والسلف، وكذلك الإيضاح 2(د)(1) الذي يتضمن إفصاح حول التقديرات المحاسبية الهامة بشأن الانخفاض في قيمة القروض والسلف، والإيضاح 7(ب) الذي يتضمن إفصاح حول الانخفاض في قيمة القروض والسلف.

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا:

قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على عملية تكوين ومراجعة مخصص انخفاض القروض المحددة ومخصص الانخفاض على أساس المحفظة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات.

قمنا باختيار عينة من القروض والسلف لغرض تقويمنا الخاص فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله عند حدوثه.

عند احتساب انخفاض القيمة لكل عميل على حدة، قمنا باختبار الافتراضات المتعلقة بتحديد الانخفاض بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتحصيل المتوقع من أي ضمان ذات علاقة الخ. بالنسبة للقروض التي يتم تقويمها لكل عميل على حدة، قمنا أيضاً باختيار عينة من القروض والسلف الممنوحة لقطاعات الأعمال التي تأثرت سلباً بالأوضاع الاقتصادية الحالية لتقويم الانخفاض الذي أعدته الإدارة لتلك القروض. بالنسبة لنموذج الانخفاض المجنب على أساس المحفظة المستخدم من قبل الإدارة ضمن إجراءات أخرى، قمنا باختبار:

- على أساس العينة، مخرجات البيانات السابقة إلى الأنظمة ذات العلاقة.
- الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة بما في ذلك احتمالية التعثر وخسارة التعثر الافتراضية، وتحليل أيام الإخفاق في السداد إلخ، المستخدمة في النماذج.
- على أساس العينة، عمليات الاحتساب في النماذج.

الزكاة:

أمر المراجعة الرئيسي:

تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من 2005 حتى 2013، ونتج عنها مطالبات بزكاة إضافية قدرها 281.6 مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم توافق المجموعة على تفسير الهيئة وقدمت اعتراضات على مختلف مستويات لجان الاعتراض المتاحة.

لم يتم إجراء الربوط لعامي 2014 و2015 بعد. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من 2005 حتى 2013، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة للمطالبات الزكوية الإضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الافصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك.

قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم الالتزامات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الادارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها.

لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة ولأن المطالبات الإضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3(ز) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة والإيضاح 26 بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا:

- لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية الذي طالبت به الهيئة.
- قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة.
- كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط التي أجرتها الهيئة، ومدى ملاءمة الأحكام التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة.
- كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

أتعاب الخدمات البنكية

أمر المراجعة الرئيسي:

تقوم المجموعة باحتساب أتعاب مقدما عن معاملات وخدمات القروض الممنوحة للشركات والأفراد. ونظراً لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهرية، تقوم الإدارة بإجراء تسويات على العائد الفعلي بناءً على بعض المستويات، ويتم إثبات هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.

يجب إثبات كافة هذه الأتعاب والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية، بغض النظر عن هذه المستويات، كتسوية على العائد الفعلي للقروض التمويلية.

لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الافتراضات لوضع المستويات قد يؤدي إلى إظهار ربحية المجموعة بأكبر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية.

يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم 3(ز) (3) حول القوائم المالية الموحدة.

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا:

قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على تطبيق المستويات، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه المعاملات.

لقد أخذنا في الاعتبار الافتراضات التي أجرتها المجموعة وقمنا بتقويم المستويات التي وضعتها لإجراء تسويات على العائد الفعلي للقروض التمويلية وتسجيل هذه التسويات في قائمة الدخل الموحدة.

لقد حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام المستويات المذكورة سابقاً:

- قمنا، على أساس العينة، بتتبع بيانات السنوات السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة.
- قمنا بتقويم أثر استخدام المستويات (والافتراضات ذات العلاقة المستخدمة في عمليات الاحتساب) عند إثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة

أمر المراجعة الرئيسي:

كما في 31 ديسمبر 2016، يوجد لدى المجموعة استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة بمبلغ 21,258 مليون ريال سعودي. تشتمل هذه الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة على أسهم وسندات وصكوك شركات تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب أوضاع السوق و/أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة.

لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمراقبة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل تكلفة أدوات الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة.

بخصوص أدوات الدين مثل سندات/صكوك الشركات، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع انخفاض في

الموقف المالي للجهة المصدرة أو أداء الصناعة أو القطاع، والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية و/أو التمويلية للجهة المصدرة.

لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهريًا بالنسبة للقوائم المالية الموحدة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3(ل) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، والإيضاح 2(د)(3) بخصوص التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والإيضاحين 29 و31 بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا:

قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات، بما في ذلك:

- تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للأسهم و/أو أي تعثر من قبل الجهة المصدرة فيما يتعلق بسندات/صكوك الشركات.
- مراجعة الإدارة وموافقتها على منهجية ونتائج الانخفاض.

بالنسبة لاستثمارات الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بـ:

- تقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات.
- تقويم أسس تحديد التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات.
- تتبع تكلفة الاستثمارات إلى السجلات المحاسبية ذات العلاقة وتتبع تقييم الاستثمارات إلى أعمال الإدارة على التقويم العادل للاستثمارات (وذلك إما على أساس القيمة السوقية أو طرق التقويم).
- الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا كان الاستثمار يفي بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة.

بالنسبة لسندات/صكوك الشركات، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بناءً على معلومات السوق المتوفرة، والتي زودتنا بها الإدارة، والتدفقات النقدية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على شروط وأحكام إصدار هذه السندات/الصكوك.

الموجودات الأخرى:

أمر المراجعة الرئيسي:

كما في 31 ديسمبر 2016، اشتملت الموجودات الأخرى للمجموعة على مبلغ 437 مليون ريال سعودي. تم صرف هذا المبلغ في الأصل إلى طرف آخر تعثر في السداد، وتتوقع الإدارة استرداد هذا الرصيد من أحد الجهات ذات علاقة. لقد توصلت المجموعة إلى تسوية مع الجهة ذات العلاقة لاسترداد هذا المبلغ.

قامت المجموعة بتجنيب بمخصص انخفاض في القيمة قدره 150 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016 لقاء الرصيد القائم بسبب حالة عدم التأكد حول توقيت استرداد هذا الرصيد.

لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لعدم التأكد حول توقيت استرداد هذا المبلغ والشروط المتعلقة باتفاقية التسوية التي قد تؤثر على استرداده.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 10 حول القوائم المالية الموحدة بخصوص الإفصاح عن الأرصدة المدينة المذكورة أعلاه.

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا:

قمنا بالإجراءات التالية:

- قراءة اتفاقية التسوية وتواصلنا مع الجهة ذات العلاقة لتقويم الأحكام والشروط المتعلقة بالاتفاقية.
- عقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ونتائج المراسلات مع الجهة ذات العلاقة.
- عقد اجتماعات مع ممثل الجهة ذات العلاقة لمناقشة مجرى الاتفاقية.
- تقويم الأسس التي تستخدمها الإدارة لتقويم مدى كفاية مخصص الانخفاض لقاء الأرصدة المدينة.
- تقويم مدى ملائمة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام 2016

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقرير البنك السنوي. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام 2016، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود أخطاء جوهرية بها، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية

والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة و، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. وتحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونبلغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما يتطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

إرنست ويونغ
ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

كي. بي. ام. جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

وليد غازي توفيق
محاسب قانوني - ترخيص رقم 437

عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني - ترخيص رقم 348

7 جمادى الثانية 1438 هـ
الموافق 6 مارس 2017 م

القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	ايضاحات	2016	2015
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	7,487,379	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	1,024,369	734,615
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	11	393,779	307,597
استثمارات، صافي	6	21,258,498	21,263,296
قروض وسلف، صافي	7	72,743,097	76,412,190
استثمار في شركة زميلة	8	35,697	12,567
ممتلكات ومعدات، صافي	9	1,281,023	801,046
موجودات أخرى، صافي	10	846,658	901,154
إجمالي الموجودات		105,070,500	108,070,334
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	1,347,732	1,357,167
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	11	270,793	148,476
ودائع العملاء	13	85,358,788	89,088,174
سندات دين ثانوية	14	3,909,905	3,906,975
مطلوبات أخرى	15	1,320,488	1,542,348
إجمالي المطلوبات		92,207,706	96,043,140
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	11,430,720	5,715,360
احتياطي نظامي	17	266,183	1
احتياطي عام		130,000	130,000
احتياطيات أخرى	18	41,147	(37,691)
احتياطي أسهم مجانية	16	-	5,715,360
أرباح مبقاة		1,054,072	255,528
أرباح مقترح توزيعها	26	-	297,199
احتياطي برنامج أسهم	37	(59,328)	(48,563)
إجمالي حقوق المساهمين		12,862,794	12,027,194
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		105,070,500	108,070,334

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاحات	2016	2015
دخل العمولات الخاصة	20	4,082,624	2,890,931
مصاريف العمولات الخاصة	20	1,575,307	592,929
صافي دخل العمولات الخاصة		2,507,317	2,298,002
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	784,741	886,826
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		160,848	178,948
دخل المتاجرة، صافي	22	129,787	210,026
أرباح استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، صافي		-	5,802
توزيعات أرباح من استثمارات متاحة للبيع		11,446	5,480
أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة	23	90,658	15,050
إجمالي دخل العمليات		3,684,797	3,600,134
رواتب ومصاريف الموظفين	24	693,225	676,258
إيجار ومصاريف المباني		142,169	115,906
استهلاك وإطفاء	9	122,039	117,487
مصاريف عمومية وإدارية		378,133	249,642
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع		120,246	-
مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي	7ب(2)	1,167,389	418,188
إجمالي مصاريف العمليات		2,623,201	1,577,481
دخل العمليات		1,061,596	2,022,653
الحصة في ربح/ (خسارة) الشركة الزميلة	8	3,130	(226)
صافي دخل السنة		1,064,726	2,022,427
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي لكل سهم)	25	0.93	1.77

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	2016	2015
صافي دخل السنة		**1,064,726**	2,022,427
بنود الدخل الشامل الأخرى:			
بنود الدخل الشامل الأخرى التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة			
استثمارات متاحة للبيع:			
- صافي التغير في القيمة العادلة	18	**(4,457)**	(28,192)
- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	18	**83,016**	(13,063)
		78,559	(41,255)
تغطية مخاطر التدفقات النقدية:			
- صافي التغير في القيمة العادلة	18	**279**	-
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى		**78,838**	(41,255)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**1,143,564**	1,981,172

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

2016	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي عام	احتياطات أخرى		احتياطي أسهم مجانية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	احتياطي برنامج أسهم	إجمالي حقوق المساهمين
					احتياطي الاستثمارات المتاحة للبيع	احتياطي تغطية مخاطر التدفقات النقدية					
الرصيد في بداية السنة		**5,715,360**	**1**	**130,000**	**(37,691)**	**-**	**5,715,360**	**255,528**	**297,199**	**(48,563)**	**12,027,194**
صافي دخل السنة		-	-	-	-	-	-	**1,064,726**	-	-	**1,064,726**
صافي التغير في القيمة العادلة	18	-	-	-	**(4,457)**	**279**	-	-	-	-	**(4,178)**
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	18	-	-	-	**83,016**	-	-	-	-	-	**83,016**
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	**78,559**	**279**	-	**1,064,726**	-	-	**1,143,564**
محول إلى الاحتياطي النظامي	17	-	**266,182**	-	-	-	-	**(266,182)**	-	-	-
أسهم مجانية مصدرة	16	**5,715,360**	-	-	-	-	**(5,715,360)**	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	16	-	-	-	-	-	-	-	**(297,199)**	-	**(297,199)**
معاملات برنامج الأسهم	37	-	-	-	-	-	-	-	-	**(10,765)**	**(10,765)**
الرصيد في نهاية السنة		**11,430,720**	**266,183**	**130,000**	**40,868**	**279**	-	**1,054,072**	-	**(59,328)**	**12,862,794**
2015											
الرصيد في بداية السنة		4,762,800	3,536,355	130,000	3,564	-	952,560	709,306	619,164	28,133	10,741,882
صافي دخل السنة		-	-	-	-	-	-	2,022,427	-	-	2,022,427
صافي التغير في القيمة العادلة	18	-	-	-	(28,192)	-	-	-	-	-	(28,192)
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	18	-	-	-	(13,063)	-	-	-	-	-	(13,063)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(41,255)	-	-	2,022,427	-	-	1,981,172
محول إلى الاحتياطي النظامي	17	-	505,607	-	-	-	-	(505,607)	-	-	-
أسهم مجانية مقترحة	16	-	(4,041,961)	-	-	-	5,715,360	(1,673,399)	-	-	-
أسهم مجانية مصدرة	16	952,560	-	-	-	-	(952,560)	-	-	-	-
أرباح مقترح توزيعها	26	-	-	-	-	-	-	(297,199)	297,199	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	16	-	-	-	-	-	-	-	(619,164)	-	(619,164)
أسهم البنك لدى صندوق برنامج أسهم موظفي البنك الأول	37	-	-	-	-	-	-	-	-	(86,477)	(86,477)
معاملات برنامج الأسهم	37	-	-	-	-	-	-	-	-	9,781	9,781
الرصيد في نهاية السنة		5,715,360	1	130,000	(37,691)	-	5,715,360	255,528	297,199	(48,563)	12,027,194

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاحات	2016	2015
الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل السنة		1,064,726	2,022,427
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية:			
(تراكم الخصومات) وإطفاء العلاوة على الاستثمارات المقتناة لغيرأغراض المتاجرة، صافي		(81,592)	(104,656)
خسارة / (ربح) إستبعاد ممتلكات ومعدات		1,445	(100)
أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة	23	(90,658)	(15,050)
القيمة العادلة للمشتقات، صافي		36,135	36,135
سندات دين ثانوية		2,930	946
استهلاك وإطفاء	9	122,039	117,487
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع		120,246	-
مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي	7ب(2)	1,167,389	418,188
الحصة في (ربح)/ خسارة شركة زميلة	8	(3,130)	226
معاملات برنامج الأسهم		10,805	16,182
		2,350,335	2,491,785
صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		48,668	(724,148)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوم من تاريخ الاقتناء		(145,000)	-
قروض وسلف، صافي		2,501,704	(11,289,175)
موجودات أخرى		32,926	446,758
صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(9,435)	(1,697,676)
ودائع العملاء		(3,729,386)	12,061,542
مطلوبات أخرى		(221,860)	(321,325)
صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		827,952	967,761
الأنشطة الاستثمارية			
المحصل من بيع واستحقاق استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة		13,865,828	15,300,142
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		(13,730,188)	(17,670,610)
إستثمار في شركة زميلة	8	(20,000)	-
شراء ممتلكات ومعدات	9	(603,461)	(392,145)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		-	100
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(487,821)	(2,762,513)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة	16	(297,199)	(619,164)
النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(297,199)	(619,164)
صافي الزيادة / (النقص) في النقدية وشبه النقدية		42,932	(2,413,916)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		3,896,332	6,310,248
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	27	3,939,264	3,896,332
عمولات خاصة مقبوضة خلال السنة		3,846,068	2,652,680
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		1,436,244	558,410
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة		78,838	(41,255)

تعتبر الايضاحات المرفقة من 1 الى 40 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1) عـام

البنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) (يشارإليه فيما بعد "البنك")، شركة مساهمة سعودية، مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/85 الصادر بتاريخ 29 ذي الحجة 1396هـ (الموافق 21 ديسمبر 1976م). بدأ البنك أعماله في 17 شعبان 1397هـ (الموافق 2 أغسطس 1977م)، بعد أن انتقلت إليه عمليات بنك الجيني نيذرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010064925 بتاريخ 6 جمادى الثاني 1407هـ (الموافق 5 فبراير 1987م) وذلك من خلال شبكة فروعه وعددها 65 فرعاً (2015م: 60 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن العنوان المسجل للمركز الرئيسي للبنك هو:

البنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي)

المركز الرئيسي

شارع الضباب

ص. ب. 1467

الرياض 11431

المملكة العربية السعودية

إن هدف البنك وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة منشأة من قبل البنك.

إعتبارا من 27 صفر 1438هـ (الموافق 27 نوفمبر 2016م)، تم تغيير اسم البنك من البنك السعودي الهولندي إلى البنك الأول.

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة. وفيما يلي تفاصيل هذه الشركات التابعة:

شركة الأول للاستثمار (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي المالية)

تأسست شركة الأول للاستثمار، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك، في المملكة العربية السعودية وفقا لقرار هيئة السوق المالية رقم 1-39-2007 بموجب السجل التجاري رقم 1010242378 بتاريخ 30 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 9 يناير 2008م) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول الخاصة بالمجموعة و المنظمة من قبل هيئة السوق المالية والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية. بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من 2 ربيع الثاني 1429هـ (الموافق 8 أبريل 2008م).

شركة الأول العقارية (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي العقارية)

تأسست شركة الأول العقارية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ (الموافق 26 مايو 2008م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة لتسجيل ملكية الأصول العقارية التي يحصل عليها البنك كضمانات من مقترضيه.

شركة الأول لوكالة التأمين (المعروفة سابقاً بشركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين)

تأسست شركة الأول لوكالة التأمين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال الملكية المباشرة، في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010300250 بتاريخ 29 محرم 1432هـ (الموافق 4 يناير 2011م) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تم تأسيس الشركة للعمل كوكيل لبيع المنتجات التأمينية لشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة.

2) أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقرير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، كما تم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتوافق مع متطلبات نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

ب) أسس القياس والعرض

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات.
- الاستثمارات المتاحة للبيع.
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المثبتة والمصنفة كأدوات تحوط لتغطية مخاطر القيمة العادلة والتي يتم تعديلها بالتغيرات في القيمة العادلة والخاصة بالخطر الذي تم تغطيته.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك، وقد تم تقريب المعلومات المالية لأقرب ألف، ما لم يرد خلاف ذلك.

د) الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، استخدام بعض الافتراضات والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب الأمر من الإدارة أن تمارس حكمها عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم تقييم هذه الافتراضات والتقديرات والأحكام باستمرار وذلك بالاعتماد على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تتضمن توقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل هذه الظروف والحصول على استشارات مهنية. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات أو الأحكام أو تلك التي تمارس فيها الافتراضات ما يلي :

1) الانخفاض في قيمة القروض والسلف

تقوم الإدارة على أساس شهري بمراجعة محفظة القروض الخاصة بها للتأكد من وجود انخفاض خاص وجماعي في قيمتها، ولتحديد وجوب تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة، تقوم الإدارة باستخدام أحكامها لتحديد ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. وقد يحتوي هذا الدليل على بيانات يمكن ملاحظتها والتي تشير إلى أن هناك تغيراً عكسياً في حالة السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات بناء على الخبرة السابقة للخسائر في القروض ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة حيث يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. وتتم مراجعة المنهجية

والأحكام المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أية فروقات بين الخسائر المقدرة و الخسائر الفعلية (أنظر إيضاح رقم 7)

2) قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة والمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق في الإيضاح رقم 6(د).

تعرف القيمة العادلة أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات بموجب عملية نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويبنى قياس القيمة العادلة على افتراض أن عملية بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في السوق الأكثر ملائمة لتلك الموجودات أو المطلوبات في حالة عدم توفر سوق أساسي

يجب أن تكون المجموعة متمكنة من الوصول للسوق الأساسي أو السوق الأكثر ملائمة. وتُقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات والتي قد يستخدمها المتعاملين في السوق لتسعير الموجودات أو المطلوبات وذلك بافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم.

وتستخدم المجموعة طرق تقييم ملائمة في الظروف والتي يتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والتي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

إن كافة الموجودات والمطلوبات والتي تقاس بالقيمة العادلة أو الظاهرة في القوائم المالية الموحدة السنوية يتم تصنيفها من خلال تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه ومبنية على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.

المستوى الثاني: طرق تقييم حيث يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: طرق تقييم حيث لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات والمسجلة في القوائم المالية الموحدة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك تحويلات قد حصلت بين المستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (بناء على أدنى مستوى مدخل والذي يعتبر جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) ، بتاريخ نهاية كل فترة مالية. ويقوم مثمنون خارجيون بتقييم الموجودات الهامة مثل العقارات والموجودات المالية المتاحة للبيع، والمطلوبات الهامة مثل العوض المحتمل. إن عمل المثمنين الخارجيين يتقرر سنوياً من قبل لجنة التقييم بعد التباحث مع لجنة المراجعة بالبنك والحصول على موافقتها. وتشتمل أسس ومعايير الاختيار على الإلمام بالسوق، والسمعة والاستقلالية وما إذا تمت مراعاة المعايير المهنية.

3) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين

تمارس المجموعة الأحكام لتقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع وسندات الدين، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، ويتضمن ذلك تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون تكلفتها. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض جوهري ، يتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية للأصل عند الاثبات الأولي لإستثمارات الأسهم. ولتحديد ما إذا كان الانخفاض مستمر ، يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة والتي كانت فيها القيمة العادلة للأصل دون تكلفته الأصلية عند الاثبات الأولي. إن تحديد ماهو جوهري يتطلب القيام بممارسة الأحكام. وللقيام بهذه الاحكام، تقوم المجموعة ضمن عوامل أخرى بتقييم التقلب الطبيعي في سعر الأداة والتدهور في الوضع المالي للمنشأة المستثمر بها وأداء الصناعة والقطاع والتغير في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

وللتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع إنخفاض في قيمة استثمارات الديون المتاحة للبيع ، يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الأدلة المتاحة بما في ذلك البيانات القابلة للملاحظة أو أية معلومات حول أحداث تتعلق خصيصاً بأدوات مالية قد ينتج عنها انخفاضاً في استرداد التدفقات النقدية المستقبلية. إن الصعوبات المالية للمصدر وكذلك اي عوامل أخرى مثل المعلومات المتعلقة بمخاطر السيولة و المخاطر المالية، ومستويات وتوجهات التعثر لموجودات مالية مماثلة، والتوجهات والظروف المحلية ،والقيمة العادلة للضمانات والكفالات تؤخذ بعين الاعتبار مفردة او مجتمعة، للتأكد من وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

4) تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذه الأحكام، تقوم الإدارة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وفي حالة عدم قدرة المجموعة على إبقاء هذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، باستثناء بعض الحالات الخاصة، على سبيل المثال بيع قريب من تاريخ الاستحقاق أو أن المبلغ غير جوهري، يتطلب من المجموعة إعادة تصنيف كافة الاستثمارات المصنفة كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق إلى استثمارات متاحة للبيع.

5) تحديد السيطرة على المستثمر به

تخضع مؤشرات السيطرة المبينة في الإيضاح رقم 3 (أ) لأحكام الإدارة التي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على حصة المجموعة في صناديق الاستثمار.

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (والمتضمنة أية حصص مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق، راجع الإيضاحين (6) و (36).

هـ) مخصص الالتزامات والمطالبات القانونية

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية خلال دورة أعمالها العادية. وقد قامت الإدارة بإجراء الأحكام بشأن احتمال تجنيب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المطلوب سداده غير مؤكد بما في ذلك مبلغ تدفقات المنافع الاقتصادية الخارجية المحتملة. يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات القانونية على الاجراءات النظامية المتبعة.

و) مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، واقتنعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم يقين قد تثير الشكوك حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً على ذلك ، تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية .

3) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م فيما عدا اتباع التعديلات على المعايير الحالية التالية والتفسيرات الجديدة المذكور أدناه والتي لم يكن لديها أي اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة خلال السنة الحالية أو السنوات السابقة والتي يعتقد أن يكون لها أثر غير جوهري في الفترات المستقبلية:

- **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) - "القوائم المالية الموحدة"، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) "الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): "الاستثمارات في الشركات الزميلة"**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وتتناول ثلاثة أمور نشأت عند تطبيق الاستثناء المتعلق بالمنشآت الاستثمارية المذكور في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10). توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) بأن الاعفاء من العرض في القوائم المالية الموحدة ينطبق على المنشأة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشأة استثمارية وذلك في حالة قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الشركات التابعة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يتم فقط توحيد الشركة التابعة لمنشأة استثمارية التي لا تعتبر نفسها منشأة استثمارية -تقدم خدمات إسناد للمنشأة المستثمرة. يتم قياس كافة الشركات التابعة الأخرى لمنشأة استثمارية بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) للمستثمر - عند استخدام طريقة حقوق الملكية - الابقاء على قياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة أو المشروع المشترك للمنشأة المستثمرة على حصتها في الشركات التابعة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "عرض القوائم المالية"**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وتوضح المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) الحالية والتي تتعلق بالتالي :

- المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
- يجوز فصل بنود محددة في قوائم الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، وقائمة المركز المالي.
- لدى المنشآت المرونة في ترتيب عرض الايضاحات حول القوائم المالية.
- يجب عرض الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية بشكل إجمالي وكبند مستقل، ويتم التصنيف بين البنود التي تم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة.

كما توضح التعديلات المتطلبات التي يتم تطبيقها عند عرض المجاميع الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والآلات والمعدات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) - "الموجودات غير الملموسة"**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وتقتصر استخدام نسبة الايرادات الناتجة على إجمالي الايرادات التي يتوقع أن تنتج من أجل استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، وفي ظروف محدوده جداً، يجوز استخدامها في إطفاء الموجودات غير الملموسة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والآلات والمعدات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41) - "الزراعة"**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، تم تغيير نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ليتضمن الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف الأشجار المنتجة مع بقاء الأشجار المثمرة في طور النمو ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41. كما أن المنح الحكومية التي تتعلق بالأشجار المثمرة سيتم احتسابها طبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 20 "المحاسبة على المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم 41.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - القوائم المالية المنفصلة**

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وتسمح للمنشأة إتباع طريقة حقوق الملكية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (28) عند المحاسبة في قوائمها المالية المنفصلة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للأعوام من 2012 - 2014

تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5): "الموجودات غير المتداولة المعدة للبيع والعمليات المتوقفة"**

تم تعديله لتوضيح أن الانتقال من طريقة بيع إلى أخرى لا يعتبر خطة جديدة للاستبعاد بل يعتبر استمرارا للخطة الأصلية. وبالتالي، ليس هناك انقطاع في تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5.

- **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "الأدوات المالية: الإفصاحات"**

يوضح التعديل بأن عقود الخدمات التي تشتمل على أتعاب يمكن أن تشكل إرتباطاً مستمراً مع الأصل المالي. يجب تقييم طبيعة الأتعاب والترتيب، وذلك للتأكد فيما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (7). وأنه يجب إجراء التقييم بأثر رجعي. كما تم تعديل المعيار ليوضح بأن متطلبات الافصاح عن المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة ما لم تقدم هذه الإفصاحات تحديثاً هاماً عن المعلومات الواردة في آخر تقرير سنوي.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم (19): "مزايا الموظفين"**

توضح التعديلات بأنه يجب تقويم مدى عمق سوق سندات الشركات ذات الجودة العالية على أساس العملة المسجل بها الالتزام، بدلاً من البلد التي وقع فيه الالتزام. وفي حالة عدم وجود مثل هذا السوق لسندات الشركات ذات الجودة العالية بتلك العملة، فإنه يتم استخدام أسعار السندات الحكومية.

أ) أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك الأول (المعروف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي) وشركاته التابعة والتي يتم إعدادها حتى 31 ديسمبر من كل سنة ، ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك .

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر بها والتي تسيطر عليها المجموعة. وتقوم المجموعة بالسيطرة على شركة مستثمر فيها ، عندما تكون معرضة أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. إن القوائم المالية للشركات التابعة متضمنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة ولغاية توقف السيطرة.

تدرج نتائج أعمال الشركات التابعة المشتراة أو المباعة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ سريان الشراء أو حتى تاريخ سريان البيع، حسبما هو ملائم. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم لمعاملات متماثلة وأحداث أخرى في حالات مشابهة.

وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق موجودة والتي تعطيها القدرة على التحكم بالأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- مخاطر أو حقوق في العوائد المتغيرة من علاقتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على العوائد.
- عندما يكون لدى المجموعة أقل من حقوق تصويت الأغلبية او حقوق مماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تقوم المجموعة بالنظر في كافة الحقائق والحالات لتقييم ما إذا كان لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها والمتضمنة:
  - الترتيب التعاقدي مع أصحاب التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
  - حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية اخرى
  - حقوق تصويت المجموعة أو حقوق تصويت محتملة اكتسبت عن طريق حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم إذا كانت مسيطرة او غير مسيطرة على شركة مستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه هناك تغيرات في واحدة او أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة ويبدأ توحيد الشركة التابعة من تاريخ حصول المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة ويتوقف عند فقدان المجموعة للسيطرة على الشركة التابعة. ويتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة ولغاية توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية المتداخلة بين شركات المجموعة والمتعلقة بالتعاملات بين شركات المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

تقوم المجموعة بإدارة الموجودات المقتناه على سبيل الأمانة وكذلك الأدوات الاستثمارية الأخرى نيابة عن المستثمرين. ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه المنشآت في هذه القوائم المالية الموحدة باستثناء الحالات التي يكون فيها للمجموعة سيطرة على المنشأة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصص ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة فإنها:

- تلغي إثبات الموجودات (متضمنة الشهرة، إن وجدت) والمطلوبات للشركة التابعة.
- تلغي إثبات القيمة الدفترية لحقوق الملكية غير المسيطرة.
- تلغي إثبات فروقات التحويل المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق الملكية.
- تثبت القيمة العادلة للمبلغ المستلم.
- تثبت القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تثبت اي فائض أو عجز في الدخل او الخسارة.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم في العناصر المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، كما قد يتطلب إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

ب) الاستثمارات في الشركات الزميلة

تسجل الاستثمارات في الشركات الزميلة أولياً بالتكلفة ويتم محاسبتها لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية على أساس القوائم المالية المدققة السنوية أو أحدث قوائم مالية متوفرة. إن الشركة الزميلة هي منشأة يوجد للمجموعة تأثير جوهري (ولكن ليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. ويتم قيد الاستثمارات في الشركات الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً التغيرات على حصة المجموعة في صافي الموجودات لما بعد الشراء ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم قيد حصة المجموعة من أرباح وخسائر شركاتها الزميلة بعد الشراء ضمن قائمة الدخل الموحدة ويتم قيد حصتها في التغيرات في قائمة الدخل الشامل ضمن الاحتياطيات. ويتم تعديل التغيرات اللاحقة المتراكمة لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. وفي الحالات التي تعادل أو تتجاوز فيها حصة المجموعة في خسائر الشركة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أية ذمم مدينة غير مضمونة أخرى، لا تقوم المجموعة بقيد خسائر أضافية باستثناء عند تكبدها التزامات أو قيامها بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بقدر حصتها في الشركات الزميلة. وتعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عندما يكون هناك تغير مسجل مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقيد حصتها بأي تغيرات والإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

يتم إظهار حصة المجموعة في ربح / خسارة الشركة الزميلة كبند مستقل على قائمة الدخل الموحدة. ويكون هذا الربح / الخسارة خاص بحقوق مساهمي الشركة الزميلة وعليه فإن هذا الربح / الخسارة هو الربح / الخسارة بعد ضريبة الدخل وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة. وتعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية الخاصة بالمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء التعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك حاجة لقيد خسائر انخفاض في القيمة إضافية على استثمارها في الشركة الزميلة. وتقوم المجموعة بتحديد في تاريخ إعداد كل قوائم مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي أن الاستثمار في الشركة الزميلة منخفض القيمة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض في القيمة والذي يمثل الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة والقيمة الدفترية ويتم قيد المبلغ في " الحصة في ربح شركة زميلة " في قائمة الدخل الموحدة.

ج) محاسبة تاريخ التداول

يتم في الأصل إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأداة. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء أو البيع هي عمليات شراء أو بيع للموجودات المالية التي تتطلب أن يتم تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إن العقد الذي يتطلب سداد صافي التغير في قيمة العقد أو يسمح بذلك لا يعتبر عقداً اعتيادياً، بل تتم المحاسبة عن هذا العقد كمشتق وذلك في الفترة بين تاريخ التداول وتاريخ السداد.

د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود تحويل العملات الأجنبية، وعقود تحويل العملات الأجنبية والسلع الآجلة ومقايضات أسعار العمولات وخيارات السلع والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات واتفاقيات الأسعار الآجلة، ومقايضات أسعار العملات والعمولات ، وخيارات أسعار العملات والعمولات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم إثبات محاريب المعاملة في قائمة الدخل الموحدة. وتقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة أونماذج التسعير، حسبما هو ملائم.

إن معالجة التغيرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

1) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في صافي دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة كل تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط والمتضمنة المشتقات المدمجة.

2) المشتقات المدمجة

يتم معاملة الأدوات المالية المشتقة المدمجة في الأدوات المالية الأخرى على أنها أدوات مالية مشتقة منفصلة ويتم قيدها بقيمتها العادلة إذا لم تكن خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الأساسي ولم يكن اقتناء العقد الأساسي لأغراض المتاجرة أو لتدرج قيمته العادلة في قائمة الدخل. وتحسب الأدوات المالية المشتقة المدمجة المنفصلة عن العقود الأساسية بقيمتها العادلة في محفظة المتاجرة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

3) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة لإدارة التعرض لمخاطر أسعار العمولات وتحويل العملات الأجنبية والائتمان بما في ذلك التعرض الناشئ عن معاملات متوقع حدوثها بنسبة عالية والتزامات مؤكدة، ولإدارة خطر معين، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تتحقق فيها معايير محددة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات ما تم إثباتها (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحويط محفظة) أو الالتزامات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذا الموجودات أو المطلوبات أو الالتزام المؤكد والتي تتعلق بخطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات مثبتة أو بمعاملة متوقعة محتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذا فعالية عالية، أي أن يتم تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أدوات التحوط بشكل فعال مع التغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والأداة المتعلقة بالتحوط وطبيعة الخطر المحوط وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

وبتاريخ كل عملية تقييم لفعالية التحوط، يتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة جدا في المستقبل، والتأكد من أنها قد كانت فعالة من قبل (فعالية بأثر رجعي) لفترة معينة وذلك لكي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط ، ويتم إجراء تقييم رسمي من خلال مقارنة فعالية أداة التحوط في تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة لأداة التحوط وذلك مع بداية التحوط وكل نهاية ربع سنوي بشكل مستمر، ويتوقع أن يكون التحوط فعالا جدا إذا كان في حالة تسوية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمخاطر المحوطة خلال الفترة التي تم تحديد التحوط لها مع أداة التحوط بنسبة تتراوح من 80 % إلى 125 % وأن يكون من المتوقع يتم إجراء هذه التسوية في الفترات المستقبلية، ويتم الاعتراف بعدم فعالية التحوط في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة"، وفي الحالات التي تعتبر فيها أداة التحوط معاملة توقعات، يقوم البنك أيضا بتقييم ما إذا كانت المعاملة محتملة بشكل كبير وما إذا كانت تؤدي للتعرض لحدوث تغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر على قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عندما تخصص أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئ عن إعادة قياس أداة تحوط الى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوط.

في الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المحوطة الخاضعة لعمولات والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة عن التزاما بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها،أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الاسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة يتم إثبات القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية المخصصة والمؤهلة، تستخدم الأدوات المشتقة للتحوط عن التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بخطر محدد مرتبط بالموجودات أو المطلوبات التي تم إثباتها أو العمليات المتوقع حدوثها بشكل كبير والتي يمكن أن تؤثر على قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال في الدخل الشامل الموحدة الآخر مباشرة، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، ضمن قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوطات مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على المعاملات المستقبلية والتي تم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الاحتياطيات الأخرى، يتم تحويلها إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها الادوات المحوطة على قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي لا تتوقع فيها المجموعة استرداد كافة أو جزء من الخسارة المثبتة في الدخل الشامل الآخر خلال فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، عندئذ سيعيد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة - كتسوية إعادة تصنيف - المبلغ الذي لم يتم إثباته.

وعندما تؤدي المعاملة المحوطة المتنبأ بها إلى إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية، عندئذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في الدخل الشامل الآخر، في القياس المبدئي لتكلفة الاقتناء أو القيمة الدفترية الأخرى لهذه الموجودات أو المطلوبات. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهائها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة التحوط، أو التوقع بعدم حدوث المعاملة المتنبأ بها، أو إلغاء تخصيصها على هذا النحو، فإنه يتم التوقف عن محاسبة التحوط مستقبلاً. وفي ذلك الوقت، يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية، التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخرعند فترة فعالية التحوط، من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة حين حدوث العملية المتنبأ بها. وفي حالة التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن بنود "الدخل الشامل الآخرى" مباشرة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

هـ) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي والذي يعتبر أيضا العملة الوظيفية للبنك. تقوم كل منشأة في المجموعة بتحديد عملتها الوظيفية الخاصة بها، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية الموحدة لكل منشأة باستخدام تلك العملة. تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بالأسعار الفورية السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن ربح أو خسارة تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية يمثل الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بمعدل العمولة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة في العملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة غير التجارية تسجل ضمن الايرادات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تؤمن تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن سداد المعاملات أو تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية الفترة والمسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل أدوات الأسهم المتاحة للبيع أو عند تأجيلها فتسجل في الدخل الشامل الآخر كأداة تحوط تدفقات نقدية مؤهلة وصافي تحوطات استثمار مؤهلة وذلك بقدر التحوطات الفعالة. ويتم إدراج أرباح و خسائر البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ما لم يكن لها استراتيجية تحوط فعالة. يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملات الأولية. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

لا تتم مقاصة الدخل والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا تطلب الأمر أو مسموح به وفقاً لأي معيار محاسبي أو تفسير وكما هو موضح في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ز) إثبات الإيرادات/ المصاريف

1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية، باستثناء التي تصنف كمقتناة للأغراض المتاجرة أو تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة بإستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي.

إن معدل العمولة الخاصة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو حيثما مناسب، لفترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. وعند حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية، والمطلوبات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمقبوضات. وتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي، ويتم إدراج التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة. وبعد إثبات خسارة انخفاض في القيمة على أصل مالي او مجموعة من الموجودات المالية، يتم الاستمرار في إثبات دخل العمولات الخاصة في قائمة المركز المالي الموحدة على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي على القيمة الدفترية للأصل. ويتم احتساب معدل العمولة الخاصة الفعلي بعد الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية (الدفع المسبق والخيارات وغيرها) وجميع الأتعاب المدفوعة أو المتحملة، وتكاليف المعاملات والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي. وتعتبر تكاليف المعاملات تكاليف عرضية تتعلق بشكل مباشر باقتناء أو اصدار أو استبعاد موجودات أو مطلوبات مالية.

2) أرباح / (خسائر) تحويل عملات أجنبية

يتم إثبات ربح/ (خسارة) تحويل عملات أجنبية عند اكتسابها / تكبدها، كما هو مبين في سياسة العملات الأجنبية سابقاً.

3) دخل الأتعاب والعمولات

يدرج دخل الأتعاب والعمولات والذي يشكل جزء لايتجزأ من معدل العمولة الخاصة الفعلي في قياس الموجودات المتعلقة بها. ويتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات الذي لا يشكل جزء لا يتجزأ من حساب معدل العمولة الخاصة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها على أساس زمني نسبي.
- الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية، فيتم إثباتها عند تقديم الخدمة.
- تؤجل أتعاب الالتزام لمنح القروض التي يتوقع سحبها وأتعاب الائتمان الأخرى (مع أي مصاريف عرضية أخرى) ويتم إثباتها كتسوية لمعدل العمولة الخاصة الفعلي على القرض. وفي حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض ، فإن أتعاب الالتزام لمنح القروض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت خلال فترة الالتزام.
- تقيد مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى ذات العلاقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات ،عند استلام الخدمة، ويتم الافصاح عنها بعد خصم دخل الأتعاب والعمولات ذات العلاقة.

4) توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية المجموعة لاستلامها. ويتم قيد توزيعات الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو صافي دخل الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة الأسهم ذات الصلة.

5) أرباح (خسائر) الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كأدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وتشتمل على كافة التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والعمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

6) صافي دخل / (خسارة) المتاجرة

تتضمن النتائج التي تنشأ من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ودخل أو مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن عدم الفعالية المسجلة في معاملات التحوط.

ح) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث أن المتغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها فقط، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "صافي دخل المتاجرة". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة طبقاً لطريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات يمكن ملاحظتها، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة عندما تقوم المجموعة بالإبقاء بشكل جوهري على جميع المخاطر والمكاسب المحاباة للملكية. ويستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والمتاحة للبيع، والمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم تصنيف هذه المعاملات كقرض مضمون ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، حسبما هو ملائم.

ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة وتستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة، وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في "النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "القروض و السلف" حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة ، ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي.

ي) الاستثمارات

الإثبات الأولي

يتم في الأصل إثبات جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات المرتبطة المباشرة ويتم إثباتها لاحقاً بناء على تصنيفها كمقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. يتم إظهاء العلاوة و الخصم على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

تحديد القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس متوسط أسعار العرض والطلب المتداولة بالسوق عند نهاية يوم العمل. وتحدد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعلن والذي يساوي تقريبا القيمة العادلة.

أما بالنسبة للأوراق المالية والتي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس ما يخص تلك الاستثمارات في صافي الموجودات ذات العلاقة. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام طرق حسابية.

إعادة تصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الإثبات الأولي، باستثناء الأدوات غير المشتقة المدرجة في قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي يمكن إعادة تصنيف الأدوات الأخرى، باستثناء المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي (أي المقتناة للأغراض المتاجرة)، خارج فئة الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في حال لم أنها لم تعد مقتناة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب ، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا أوفت الاستثمارات بتعريفها على أنها "مقتناة بالتكلفة المطفأة" وانه لم تكن هناك حاجة لتصنيفها كمقتناة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولي، عندئذ يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق .

- إذا لم تف الاستثمارات بشروط تعريفها على أنها مقتناة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة فقط في "ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها شروط تعريف " استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" و إذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

القياس اللاحق

تتم المحاسبة عن كل فئة من فئات الاستثمارات وعرضها على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

1) الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه الفئة حيث تكون استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مصنفة على انها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل أو (خسارة) المتاجرة.

يمكن إدراج الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي في حالة كان القيام بذلك يقلل بشكل كبير من اختلافات القياس التي تظهر في حالة عدم تطبيق ذلك باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة.و يتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات. كما يتم عرض دخل العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح على الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل أدوات مالية مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل - في قائمة الدخل الموحدة.

2) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي عبارة عن أدوات حقوق ملكية غير مشتقة وسندات دين غير مصنفة كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة وغير مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي ينوى اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

تسجل الاستثمارات المصنفة "استثمارات متاحة للبيع" في الأصل بالقيمة العادلة زائداً مصاريف المعاملات العرضية والمباشرة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء أدوات الأسهم غير المتداولة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ويتم إظهارها بالتكلفة. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر لحين إلغاء إثبات الاستثمار أو تحققه أو انخفاض قيمته ويتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة والمسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة.

3) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ثابت ولدى المجموعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم في الأصل إثبات الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية والمباشرة وتقاس بعد ذلك بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء باستخدام معدل العمولة الخاصة الفعلي. كما يدرج أي ربح أو خسارة ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو إنخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كأداة تحوط بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل. إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة جداً من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر العمولة الخاصه في السوق لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل كامل أصل مبلغ الموجودات بشكل كبير.
- عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

4) الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط كـ "استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات، والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمار أو إنخفاض قيمته.

ك) القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة وذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسدد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المنافع و المخاطر المصاحبة للملكية بشكل جوهري. يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف، بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

بعد ذلك ، يتم إظهار القروض والسلف غير المتداولة بسوق نشط والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبلغ مشطوب ومخصص انخفاض خسائر الائتمان. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم توحطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تم التحوط لقيمته العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك الموجودات ويتم إثبات أي انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية.

وتأخذ المجموعة بعين الإعتبار الدليل على الانخفاض في قيمة القروض والسلف والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وذلك على أساس الأصل الخاص أو الجماعي.

وعندما يتبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل يتم شطبها مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة ائتمان المدينين)، فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص خسائر إئتمان.

1) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية وأن لخسارة الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان نتيجة للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفتيرة والقيمة المقدرة القابلة للاسترداد. إن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها على أساس سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي.

تعتبر القروض الشخصية منخفضة القيمة وذلك عندما يتأخر سدادها لعدد معين من الأيام طبقاً لبرامج المنتجات ذات العلاقة. وحيث أنه يتم تحديد مقاييس مخاطر القروض الشخصية على أساس "جماعي" وليس "فردي"، فإنه يتم أيضاً إحتساب مخصصات القروض الشخصية على أساس "جماعي" بإستخدام طريقة "معدل التدفق". يغطي المخصص 70 % من القروض غير العاملة (فيما عدا تمويل السكن) التي تعتبر متأخرة السداد بعد مدة 90 يوم والقروض التي تصل لحد الشطب بعد مدة تأخر 180 يوماً. أما في حالة التمويل السكني، يجنب مخصص للقروض غير العاملة عندما تكون متأخرة السداد لمدة 90 يوما أو أكثر وتصل لحد الشطب بعد مدة تأخر 720 يوماً.

إضافة للمخصص الخاص بخسائر الائتمان، يجنب مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة على أساس المحفظة لقاء خسائر الإئتمان وذلك في حالة وجود دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة. إن المخصص الجماعي مبنى على أساس إنخفاض في مستوى التصنيف الإئتماني (إنخفاض درجات تصنيف مخاطر الإئتمان) للموجودات المالية منذ تاريخ منحها. ويقدر هذا المخصص بناء على عدة عوامل تتضمن تصنيفات الإئتمان المحددة للجهة / الجهات المقترضة، والظروف الإقتصادية الحالية وخبرة المجموعة في التعامل مع الجهة / الجهات المقترضة، وأية معلومات أخرى متاحة عن حالات التعثر السابقة.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها كقروض متأخرة السداد، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الجدولة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما تستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواءً فردياً أو جماعيا باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

ويتم إعادة التفاوض بشأن القروض والسلف بشكل عام كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو بسبب تغير عكسي في حالة المقترض. وفي الحالة الأخيرة، قد ينتج عن إعادة التفاوض تمديد تاريخ استحقاق الدفعة أو جداول السداد حيث تقوم المجموعة بعرض سعر عمولة معدل للمقترضين المتعثرين فعلياً. وينتج عن ذلك، الاستمرار في اعتبار القرض متأخر السداد ومنخفض في القيمة بشكل فردي حيث أن دفعات العمولات الخاصة المعاد التفاوض فيها وأصل القرض لا تسترد القيمة الدفتيرة الأساسية للقرض. وفي حالات أخرى، ينتج عن إعادة التفاوض اتفاقية جديدة وتعتبر كقرض جديد. أن سياسات وتطبيقات إعادة الجدولة مبنية على مؤشرات أو أحكام تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. ويستمر القرض بخضوعه لتقييم الانخفاض في القيمة بشكل فردي أو جماعي والمحاسبة باستخدام سعر العمولة الخاصة الفعلي الأصلي للقرض.

2) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة لسندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم الإدارة بإجراء تقييم فردي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفق نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. وبموجب ذلك ، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ، ناقصا خسائر الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات المثبتة سابقا في قائمة الدخل الموحدة.

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وأن هذه الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، يتم عكس الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة .

بالنسبة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع، يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح بعكس مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات بقيت مسجلة في السجلات، وعليه فإن أي زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن تسجل ضمن قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة - سابقاً في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة - في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

م) العقارات الأخرى

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه الموجودات العقارية كموجودات معدة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بصافي القيمة القابلة البيعية للقروض والسلف المستحقة والقيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية ، أيهما أقل ، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية)، ولا يتم تحميل استهلاك على مثل هذه الموجودات العقارية ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل الانخفاض اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل الربح الناتج عن إعادة تقييم القيمة العادلة اللاحق ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات بقدر عدم زيادتها عن الانخفاض المتراكم المثبت في قائمة الدخل الموحدة، وتظهر الأرباح والخسائر من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة.

ن) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بتقييم ما إذا كان هنالك مؤشر عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات. وفي حالة وجود المؤشر أو عندما يكون مطلوباً إجراء إختبار سنوي للتأكد من وجود انخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أكبر. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد، يتم إعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للإسترداد. ولتقييم القيمة الحالية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية

للنقود والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل. ولتحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه الحسابات معزّزة بمضاعفات التقييم وأسعار الاسهم المتداولة للجهات المدرجة أو أية مؤشرات متوفرة للقيمة العادلة.

وبالنسبة للموجودات، باستثناء الشهرة إن وجدت ، يتم عمل تقييم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية لمدى توفر مؤشر أن خسائر الانخفاض بالقيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو الوحدة المدرة للنقدية. ويتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة وجود تغير بالافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل منذ آخر اثبات لخسارة الانخفاض في القيمة. إن العكس محدود حيث أن القيمة الدفترية لذلك الأصل لا تزيد عن القيمة القابلة للاسترداد ولا تزيد عن القيمة الدفترية والتي من الممكن تحديدها ، بعد خصم الاستهلاك ، وفيما لو لم يتم اثبات خسارة الانخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل الموحدة.

س) الممتلكات والمعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. يتم المحاسبة عن التغيرات في الأعمار الانتاجية المقدرة بتغيير الفترة أو الطريقة، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للموجودات وتعديلها عند الحاجة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. يتم استهلاك /إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي ، أي 10 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والمفروشات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والسيارات	3 إلى 10 سنوات

تحدد الأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

ويتم مراجعة جميع الموجودات للتأكد من وجود أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فورا إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

ع) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع أسوق المال وودائع العملاء وسندات الدين الثانوية وسندات الدين الأخرى المصدرة، بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات. ويتم إثبات المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الأصل بالقيمة العادلة ويتم تسجيل تكلفة المعاملات مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية، باستثناء تلك المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات والخصومات على أساس معدل العمولة الخاصة الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها إذا كان القيام بذلك سيخفض بشكل جوهري من الاختلافات في القياس والذي من شأنه أن ينشأ لولا ذلك. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعدل المطلوبات المالية المدرجة في تحوط القيمة العادلة الفعالة للتغيرات في القيمة العادلة بقدر المخاطر التي يتم تحوطها. ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للمطلوبات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة، يتم إدراج الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الإثبات.

ف) الضمانات المالية والتزامات القروض

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية بمنح ضمانات مالية واعتمادات مستندية وقبولات. إن عقد الضمان المالي هو عبارة عن عقد يترتب عليه قيام المصدر بسداد مبالغ معينة لتعويض الشخص المتضرر من الخسارة الناتجة عن تعثر المدين عن سداد المبلغ عند استحقاقه وذلك وفقا للشروط الأصلية أو المعدلة الخاصة بترتيب سداد الدين، ويتم، في الأصل، إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المجموعة اتجاه كل ضمان إما بالعلاوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية إلتزامات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في المطلوبات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت بند "مخصص أخفاض خسائر الائتمان، صافي". كما يتم إثبات العلاوة المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الأتعاب والعمولات، صافي" على أساس طريقة القسط الثابت وعلى مدى فترة سريان الضمان.

وتعتبر التزامات القروض التزامات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب أحكام وشروط محددة مسبقاً.

ص) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

ق) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ر) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تشتمل "النقدية وشبه النقدية" المبالغ المدرجة كعملات ورقية ومعدنية في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ الاقتناء والخاضعة لخطرغير جوهري للتغيرات في القيمة العادلة.

ش) إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو أي جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) وذلك عند إنتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذه الموجودات أو عند تحويل أصل وإن هذا التحويل مؤهل لإلغاء الإثبات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على ان المجموعة نقلت موجودات مالية، فإنه يتم إلغاء الاثبات في حالة قيام المجموعة بنقل كل المخاطر والمكاسب

المصاحبة لملكية الموجودات. وفي حالات التي لا يتم فيها نقل أو الابقاء على كل المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الموجودات المالية، يتم إلغاء الاثبات فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الموجودات المالية. وتقوم المجموعة بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية (أو أي جزء منها) وذلك فقط عند استنفاذها، أي عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه.

ت) معاملات برنامج الأسهم

يصنف برنامج الأسهم الخاص بالمجموعة كبرنامج مسدد على شكل أسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ الاستحقاق وتقيد كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الاستحقاق مع ما يقابلها من زيادة في احتياطي برنامج أسهم. إن التفاصيل الخاصة بالبرنامج وتحديد القيمة العادلة للسهم مذكورة في الإيضاح رقم (37) .

تقوم الإدارة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية ، بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم التي قد تستحق. ويتم اثبات أثر التعديل على التقديرات الأصلية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة الاستحقاق المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج الأسهم الأساسي.

ث) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إن الالتزامات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين تحدد على أساس تقييم اكتواري من قبل اكتواري مستقل. ويأخذ التقييم الاكتواري في الاعتبار ما نص عليه نظام العمل في المملكة العربية السعودية .

خ) مزايا الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس مزايا الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم تسجيلها كمصاريف عند تقديم الخدمة ذات الصلة.ويتم الاعتراف بالتزام المبلغ المتوقع دفعه على حساب المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو برامج تقاسم الأرباح إذا كان لدى المجموعة التزام حالي أو التزام متوقع لدفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمة سبق تأديتها بواسطة الموظف ويمكن تقدير هذه الالتزامات بشكل موثوق به.

ذ) الزكاة وضريبة الدخل

بموجب أنظمة الزكاة وضريبة الدخل بالمملكة العربية السعودية، فإن الزكاة وضرائب الدخل هي التزام على المساهمين السعوديين وغير السعوديين، على التوالي. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في الوعاء الزكوي أو صافي الدخل المعدل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة، ويتم احتساب ضريبة الدخل على حصة المساهمين غير السعوديين في صافي الدخل المعدل للسنة.

لا يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة وتستقطع من توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية المستحقة للمساهمين.

ض) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة. وتتضمن هذه الخدمات إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ظ) المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة

إضافة للخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة على النحو التالي:

تدرج كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة خاصة ضمن " القروض و السلف" و "ودائع العملاء" و "الأرصدة لدى وللبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة خاصة

1. المرابحة:

عبارة عن اتفاقية تبيع بموجبها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه من قبل المجموعة بناء على وعد مستلم من العميل بشرائه. ويشمل سعر البيع التكلفة زائدًا هامش ربح متفق عليه .

2. الإجارة:

هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء عقار للإيجار وفقا لطلب العميل (المستأجر) ، بناء على وعده بتأجيره العقار لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية العقار إلى المستأجر.

3. المشاركة:

عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للمساهمة في منشأة استثمارية أو في امتلاك بعض الممتلكات تنتهي بقيام العميل بشراء لكامل الملكية. ويتم تقاسم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.

4. التورق:

شكل من أشكال عمليات المرابحة تقوم بموجبها المجموعة بشراء سلعة وبيعها للعميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدما المتحصلات في تمويل احتياجاته.

4) النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

	2016	2015
نقد في الصندوق	767,363	775,893
حسابات جارية	123,532	151,917
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي :		
- وديعة نظامية	4,427,484	4,476,152
- إتفاقيات إعادة بيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	2,169,000	2,233,907
الإجمالي	7,487,379	7,637,869

وفقا لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى ويتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه لا تعتبر جزء من النقدية وشبه النقدية (راجع الإيضاح رقم 27).

5) الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2016	2015
حسابات جارية	428,893	546,888
إيداعات أسواق المال	595,476	187,727
الإجمالي	1,024,369	734,615

جودة ائتمان الأرصده لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى يتم إدارتها بموجب درجات تصنيف ائتمان صادرة عن وكالات تصنيف ائتمان خارجية مرموقة.

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

	2016	2015
مصنفة من الدرجة الأولى (AAA إلى -BBB)	1,015,728	723,802
غير مصنفة	8,641	10,813
الإجمالي	1,024,369	734,615

6) الاستثمارات ، صافي

أ) تصنف الاستثمارت كما يلي :

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـي	
1- متاحة للبيع ، صافي	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	-	13,885	-	-	-	13,885
سندات بعمولة متغيرة	169,352	169,283	-	-	169,352	169,283
أسهم	142,410	342,288	-	-	142,410	342,288
صناديق استثمارية	151,227	147,566	-	-	151,227	147,566
إجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع ، صافي	462,989	673,022	-	-	462,989	673,022

تشمل الأسهم المدرجة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ 3.4 مليون ريال سعودي (2015: 3.4 مليون ريال سعودي) مسجلة بالتكلفة والتي تقارب القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـي	
2- استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	12,936,357	18,523,181	342,751	343,503	13,279,108	18,866,684
سندات بعمولة متغيرة	7,011,349	1,480,073	443,261	168,331	7,454,610	1,648,404
إجمالي الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	19,947,706	20,003,254	786,012	511,834	20,733,718	20,515,088

	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالـي	
3- استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	1,640	15,015	-	-	1,640	15,015
سندات بعمولة متغيرة	-	-	60,151	60,171	60,151	60,171
إجمالي الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	1,640	15,015	60,151	60,171	61,791	75,186
إجمالي الاستثمارات، صافي	20,412,335	20,691,291	846,163	572,005	21,258,498	21,263,296

ب) الاستثمارات المعاد تصنيفها

قامت الإدارة في 1 يوليو 2008م، بتحديد بعض الاستثمارات المتاحة للبيع، والتي كانت لديها نية واضحة للاحتفاظ بها في المدى المنظور بدلا من بيعها على المدى القصير. ونتيجة لذلك ، تم إعادة تصنيف هذه الأدوات من استثمارات متاحة للبيع إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولو لم يتم إعادة التصنيف، لاشتملت الاحتياطيات الأخرى على أرباح قيمة عادلة غير محققة بمبلغ 8.59 مليون ريال سعودي (2015: 8.66 مليون ريال سعودي)، وإثبات خسارة بمبلغ 1.15 مليون ريال سعودي (2015: 1.99 مليون ريال سعودي) في قائمة الدخل الموحدة بشأن عمليات إعادة التصنيف هذه.

يعكس الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات المعاد تصنيفها:

	2016		2015	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	65,725	64,860	68,255	68,297

ج) فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات :

	2016			2015		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	344,335	12,936,413	13,280,748	326,508	18,569,076	18,895,584
سندات بعمولة متغيرة	756,511	6,927,602	7,684,113	840,433	1,037,425	1,877,858
أسهم	138,972	3,438	142,410	338,850	3,438	342,288
صناديق استثمارية	151,227	-	151,227	147,566	-	147,566
إجمالي الاستثمارات ، صافي	1,391,045	19,867,453	21,258,498	1,653,357	19,609,939	21,263,296

تتكون السندات غير المتداولة بشكل أساسي، من سندات خزينة وسندات حكومية سعودية وسندات بعمولة متغيرة والتي يتم تداولها بين البنوك داخل المملكة العربية السعودية. وتحدد قيم هذه السندات باستخدام طريقة تسعير ملائمة.

د) فيما يلي تحليلاً للأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

1) استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	2016				2015			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	13,279,108	14,302	(74,743)	13,218,667	18,866,684	13,235	(53,156)	18,826,763
سندات بعمولة متغيرة	7,454,610	26,219	(866)	7,479,963	1,648,404	187	(24)	1,648,567
الإجمالي	20,733,718	40,521	(75,609)	20,698,630	20,515,088	13,422	(53,180)	20,475,330

2) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	2016				2015			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	1,640	12	-	1,652	15,015	379	-	15,394
سندات بعمولة متغيرة	60,151	-	(1,730)	58,421	60,171	-	(1,770)	58,401
الإجمالي	61,791	12	(1,730)	60,073	75,186	379	(1,770)	73,795

هـ) فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

	2016	2015
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	18,108,293	18,537,188
شركات	1,719,768	1,374,964
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,275,772	1,200,140
أخرى	154,665	151,004
إجمالي الاستثمارات ، صافي	21,258,498	21,263,296

ان الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة البالغة 638 مليون ريال سعودي (2015: 10 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء. تبلغ القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 638 مليون ريال سعودي (2015 : 10 مليون ريال سعودي).

و) المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات

	2016					2015			
	متاحة للبيع	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	الإجمالي	متاحة للبيع	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
سندات سيادية سعودية	-	1,640	16,464,695	16,466,335	13,885	15,015	17,069,209	17,098,109
استثمارات من الدرجة الأولى	-	60,151	3,109,220	3,169,371	-	60,171	2,630,533	2,690,704
غير مصنفة	320,579	-	1,159,803	1,480,382	316,849	-	815,346	1,132,195
إجمالي المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها الاستثمارات	320,579	61,791	20,733,718	21,116,088	330,734	75,186	20,515,088	20,921,008
أسهم	142,410	-	-	142,410	342,288	-	-	342,288
إجمالي الاستثمارات، صافي	462,989	61,791	20,733,718	21,258,498	673,022	75,186	20,515,088	21,263,296

تشتمل الاستثمارات من الدرجة الأولى على استثمارات تعادل درجة تصنيفها من AAA إلى -BBB. صادرة عن وكالة تصنيف خارجية. وبالنسبة للسندات الخاصة غير المصنفة، ولكن تم تصنيف مصدرها ، يتم استخدام تصنيف المصدر. وتبلغ السندات التي تندرج تحت هذه التصنيف 1,888 مليون ريال سعودي (2015: 1,891 مليون ريال سعودي).

7) القروض والسلف، صافي

أ) القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

2016	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
قروض وسلف عاملة - إجمالي	2,339,317	370,036	19,257,443	51,273,005	73,239,801
قروض وسلف غير عاملة، صافي	303,541	20,807	160,567	1,170,621	1,655,536
إجمالي القروض والسلف	2,642,858	390,843	19,418,010	52,443,626	74,895,337
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(374,291)	(21,770)	(326,305)	(1,429,874)	(2,152,240)
إجمالي القروض والسلف، صافي	2,268,567	369,073	19,091,705	51,013,752	72,743,097

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
قروض وسلف عاملة - إجمالي	2,531,836	313,574	15,125,579	58,992,020	76,963,009
قروض وسلف غير عاملة، صافي	294,332	6,791	53,407	469,691	824,221
إجمالي القروض والسلف	2,826,168	320,365	15,178,986	59,461,711	77,787,230
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(332,538)	(7,889)	(178,627)	(855,986)	(1,375,040)
إجمالي القروض والسلف، صافي	2,493,630	312,476	15,000,359	58,605,725	76,412,190

ب) الحركة في مخصص أنخفاض خسائر الائتمان :

2016	ايضاح	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		332,538	7,889	178,627	855,986	1,375,040
المكون خلال السنة	7ب(1)	110,137	31,500	294,206	833,293	1,269,136
استرداد مبالغ مكونة سابقاً	7ب(2)	(3,478)	-	-	(28,706)	(32,184)
		106,659	31,500	294,206	804,587	1,236,952
ديون معدومة مشطوبة		(64,906)	(17,619)	(146,528)	(162,819)	(391,872)
مخصص خسائر مخاطرغير مباشرة محول للمطلوبات الأخرى		-	-	-	(67,880)	(67,880)
الرصيد في نهاية السنة		374,291	21,770	326,305	1,429,874	2,152,240

2015	ايضاح	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		340,385	6,616	138,920	866,130	1,352,051
المكون خلال السنة	7ب(1)	43,976	17,761	130,356	182,712	374,805
استرداد مبالغ مكونة سابقا	7ب(2)	(32,013)	-	-	(22,292)	(54,305)
		11,963	17,761	130,356	160,420	320,500
ديون معدومة مشطوبة		(19,810)	(16,488)	(90,649)	(170,564)	(297,511)
الرصيد في نهاية السنة		332,538	7,889	178,627	855,986	1,375,040

7ب(1) يشمل مخصص الانخفاض للسنة على انخفاض جماعي قدره 302 مليون ريال سعودي (2015: 56 مليون ريال سعودي)، ومخصص خسائر مخاطر غير مباشرة قدره 48 مليون ريال (2015: 2 مليون ريال سعودي).

7ب(2) مخصص انخفاض خسائر الائتمان و أخرى، صافي

	2016	2015
مخصص انخفاض خسائر ائتمان	1,269,136	374,805
مخصصات أخرى (إيضاح رقم 10)	-	149,908
	1,269,136	524,713
ناقص: استرداد مبالغ مكونة سابقا	(32,184)	(54,305)
استرداد مبالغ مشطوبة سابقا	(69,563)	(52,220)
إجمالي مخصص انخفاض خسائر الائتمان وأخرى، صافي	**1,167,389**	418,188

ج) جودة الائتمان الخاصة بالقروض والسلف

1) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات هي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة حسب نظام التصنيف الداخلي للمجموعة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة لها خصائص أساسية قوية وتشمل تلك القروض التي تظهر صفات تسمح لها بمواجهة الظروف التجارية والمالية والاقتصادية دون إلحاق ضرر جوهري بقدرة الملتزم بالوفاء بالتزاماته.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية وبموجبها تعتبر الجهات المقترضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ويتوقع ان تستمر على ذلك في المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية الحرجة والتي يمكن أن تقلل من قدرة الملتزم على الوفاء بالتزاماته في المستقبل.

تشتمل القروض والسلف تحت الملاحظة على قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب من الادارة الانتباه الشديد لعدم مقدرة الجهات المقرضة على الوفاء بالتزامتها وأنه يوجد تعثر أو عدم السداد، تعتمد هذه الجهات المقرضة على الظروف التجارية والمالية والاقتصادية الإيجابية للوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

2016	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	69,141	-	-	7,842,235	7,911,376
مرضية	2,061,727	330,652	18,485,875	42,078,834	62,957,088
تحت الملاحظة	145,559	-	-	666,992	812,551
الإجمالي	2,276,427	330,652	18,485,875	50,588,061	71,681,015

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	370,340	-	-	23,604,156	23,974,496
مرضية	2,074,648	278,460	14,584,855	35,252,657	52,190,620
تحت الملاحظة	71,022	-	-	73,731	144,753
الإجمالي	2,516,010	278,460	14,584,855	58,930,544	76,309,869

2) أعمار القروض والسلف متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

2016	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
لغاية 30 يوم	29,187	26,411	615,314	265,941	936,853
من 31 إلى 90 يوم	20,875	12,973	156,254	164,628	354,730
من 91 إلى 180 يوم	12,828	-	-	254,375	267,203
الإجمالي	62,890	39,384	771,568	684,944	1,558,786

2015	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
لغاية 30 يوم	15,652	25,416	460,644	40,351	542,063
من 31 إلى 90 يوم	120	9,698	80,080	15,159	105,057
من 91 إلى 180 يوم	54	-	-	5,966	6,020
الإجمالي	15,826	35,114	540,724	61,476	653,140

تتكون القروض والسلف المتاخرة السداد وغير منخفضة القيمة المذكورة اعلاه من اجمالي القروض، بإستثناء حسابات الجاري مدين و القروض التجارية التي تشمل مبالغ أقساط متأخرة السداد. بلغت حسابات الجاري مدين و القروض التجارية متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 2,913.40 مليون ريال (2015: 595.95 مليون ريال سعودي).

د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص انخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية:

2016	عاملة	غير عاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	1,149,699	-	-	1,149,699
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,044,140	-	-	2,044,140
زراعة وأسماك	722,426	654	(654)	722,426
تصنيع	12,282,007	285,590	(270,590)	12,297,007
مناجم وتعدين	273,640	-	-	273,640
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,973,663	92,957	(92,957)	1,973,663
بناء وإنشاءات	9,724,878	709,891	(411,709)	10,023,060
تجارة	16,253,841	308,781	(308,781)	16,253,841
نقل واتصالات	2,765,637	6,737	(6,737)	2,765,637
خدمات	3,610,316	69,552	(69,552)	3,610,316
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	19,627,479	181,374	(110,323)	19,698,530
أخرى	2,812,075	-	-	2,812,075
	73,239,801	1,655,536	(1,271,303)	73,624,034
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(880,937)	(880,937)
الإجمالي	73,239,801	1,655,536	(2,152,240)	72,743,097

2015	عاملة	غير عاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	1,261,433	-	-	1,261,433
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,463,655	-	-	2,463,655
زراعة وأسماك	966,646	331	(331)	966,646
تصنيع	14,169,158	265,411	(265,411)	14,169,158
مناجم وتعدين	442,823	-	-	442,823
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,984,586	-	-	1,984,586
بناء وإنشاءات	11,362,157	193,020	(193,020)	11,362,157
تجارة	18,358,108	285,437	(285,437)	18,358,108
نقل واتصالات	3,238,320	6,907	(6,907)	3,238,320
خدمات	3,807,536	12,917	(12,917)	3,807,536
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	15,439,153	60,198	(32,243)	15,467,108
أخرى	3,469,434	-	-	3,469,434
	76,963,009	824,221	(796,266)	76,990,964
مخصص انخفاض المحفظة	-	-	(578,774)	(578,774)
الإجمالي	76,963,009	824,221	(1,375,040)	76,412,190

تتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية بقيمة 50 مليار ريال سعودي (2015: 42 مليار ريال سعودي).

هـ) الضمانات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية في أنشطة الإقراض، بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بها. وتتضمن هذه الضمانات غالبا ودائع لأجل، وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها على أساس صافي القيمة البيعية لها. يبلغ إجمالي القيمة العادلة للضمانات 30.68 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 30.36 مليار ريال سعودي).

8) الاستثمار في شركة زميلة

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	12,567	12,793
إستثمارات إضافية خلال السنة	20,000	-
الحصة في ربح/ (خسارة) الشركة الزميلة	3,130	(226)
الرصيد في نهاية السنة	35,697	12,567

يمثل الاستثمار في شركة زميلة 20% (2015 : 20%) من أسهم الشركة الوطنية للتأمين والتي تأسست في المملكة العربية السعودية عملا بالمرسوم الملكي رقم م/53 بتاريخ 21 شوال 1430 هجري (الموافق 10 أكتوبر 2009). خلال العام قام البنك بالاكتتاب بالكامل بحقوق الأولوية المطروحة من قبل شركة الوطنية للتأمين بواقع سهم لكل سهم مملوك وبموجبه بلغ إجمالي تكلفة الاستثمارات 40 مليون ريال سعودي.

9) الممتلكات والمعدات ، صافي

فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات :

2016	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	396,715	317,715	972,483	226,405	5,533	172,335	2,091,186
الإضافات خلال السنة	387,110	-	-	-	-	216,351	603,461
الاستبعادات خلال السنة	-	-	(2,162)	(6)	(182)	-	(2,350)
محول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ خلال السنة	-	-	87,792	55,905	-	(143,697)	-
الرصيد في نهاية السنة	783,825	317,715	1,058,113	282,304	5,351	244,989	2,692,297
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	57,185	279,587	769,373	180,009	3,986	-	1,290,140
المحمل للسنة	2,676	11,854	93,609	13,349	551	-	122,039
الاستبعادات خلال السنة	-	-	(722)	(1)	(182)	-	(905)
الرصيد في نهاية السنة	59,861	291,441	862,260	193,357	4,355	-	1,411,274
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2016	723,964	26,274	195,853	88,947	996	244,989	1,281,023

2015	الأراضي والمباني	تحسينات المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	193,890	313,973	866,031	213,947	6,000	105,667	1,699,508
الإضافات خلال السنة	202,825	-	-	-	-	189,320	392,145
الاستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(467)	-	(467)
محول من الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ خلال السنة	-	3,742	106,452	12,458	-	(122,652)	-
الرصيد في نهاية السنة	396,715	317,715	972,483	226,405	5,533	172,335	2,091,186
الاستهلاك / الإطفاء المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	52,915	264,336	678,717	173,242	3,910	-	1,173,120
المحمل للسنة	4,270	15,251	90,656	6,767	543	-	117,487
الاستبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(467)	-	(467)
الرصيد في نهاية السنة	57,185	279,587	769,373	180,009	3,986	-	1,290,140
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2015	339,530	38,128	203,110	46,396	1,547	172,335	801,046

10) الموجودات الأخرى، صافي

	2016	2015
ذمم مدينة، صافي	727,233	833,842
أخرى	119,425	67,312
الإجمالي	846,658	901,154

تتضمن الموجودات الأخرى، كما في 31 ديسمبر 2016، مبلغ وقدره 437.15 مليون ريال سعودي (2015: 437.49 مليون ريال سعودي) والتي في حالة تعثر الطرف الأساسي عن سدادها تتوقع الإدارة استردادها من جهة ذات علاقة وفقا لاتفاقية سداد بين المجموعة والجهة ذات العلاقة. قامت المجموعة بتكوين مخصص انخفاض قدره 149.91 مليون ريال سعودي (2015: 149.91 مليون ريال سعودي)، مقابل الرصيد القائم بسبب عدم التأكد من توقيت استرداد هذا الرصيد.

11) المشتقات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة والتحوط:

أ) المقايضات :

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العمولات، تقوم الأطراف الأخرى عادة بتبادل دفع العمولات بالسعر الثابت والمتغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات بعملات مختلفة، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع دفع العمولات بسعر ثابت ومتغير بعملات مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية :

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. ويتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة ويتم التعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة :

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العمولات ويتم تداولها بشكل فردي وتنص على أن يسدد نقدا الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

د) الخيارات :

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية ، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تحوط المخاطر

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة والإدارة.

لقد وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر السوق التي تشتمل على مخاطر العملات ومخاطر أسعار العمولات الخاصة. وقد قامت الإدارة من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك بوضع حدود للمخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقرره من قبل مجلس الإدارة. وكجزء من ادارة موجودتها ومطلوباتها تقوم المجموعة بمراقبة المراكز بانتظام وباستخدام المشتقات لاغراض التحوط وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر اسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة.

وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العمولات لتحوط مخاطر أسعار العمولات الناتجة عن مخاطر أسعار عمولات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العمولات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العمولات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة مخاطرها وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تلخص الجداول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية والمبالغ الأسمية للأدوات المالية المشتقة ، مع تحليلها للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. أن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي ، إن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2016	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				
الأدوات المالية المشتقة				خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	المعدل الشهري
مقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	116,100	50,653	25,076,726	410,841	2,802,459	19,319,854	2,543,572	28,269,978
عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة	96,914	45,370	17,856,697	7,369,207	6,150,260	4,337,230	-	26,826,551
خيارات العملات والسلع	175,345	167,044	24,792,586	6,034,674	13,414,469	5,343,443	-	36,104,810
خيارات أسعار العمولات الخاصة	5,420	3,638	1,021,720	-	-	-	1,021,720	898,710
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	928	37,519	-	-	37,519	-	37,510
مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	3,160	5,103,617	5,103,617	-	-	-	2,870,892
الإجمالي	393,779	270,793	73,888,865	18,918,339	22,367,188	29,038,046	3,565,292	
القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة	1,414,441	1,414,441						
القيم العادلة قبل المقاصة	1,808,220	1,685,234						

2015	القيمة العادلة الايجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية حسب تاريخ الاستحقاق				
الأدوات المالية المشتقة				خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	المعدل الشهري
مقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	142,521	58,075	27,057,930	440,282	1,884,510	21,070,102	3,663,036	28,427,096
عقود الصرف الأجنبي وعقود السلع الآجلة	69,263	35,222	19,685,285	12,812,414	6,126,842	746,029	-	21,353,383
خيارات العملات والسلع	91,556	49,830	39,154,686	6,968,117	19,488,469	12,698,100	-	49,779,580
خيارات أسعار العمولات الخاصة	4,257	3,881	470,800	-	-	-	470,800	561,911
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	1,468	37,539	-	-	37,539	-	84,417
الإجمالي	307,597	148,476	86,406,240	20,220,813	27,499,821	34,551,770	4,133,836	
القيم العادلة لاتفاقيات مقاصة	1,188,943	1,188,943						
القيم العادلة قبل المقاصة	1,496,540	1,337,419						

يبلغ صافي القيمة العادلة للمشتقات 122.99 مليون ريال سعودي (2015: 159.12 مليون ريال سعودي).

تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرها وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر وقيمتها العادلة:

2016	البنود المحوطة			أدوات التحوط		
	القيمة العادلة	التكلفة عند بداية التحوط	المخاطر	أداة التحوط	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة خاصة ثابتة	42,185	37,504	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	928
ودائع بعمولة خاصة ثابتة	2,555,877	2,552,438	التدفق النقدي	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	3,160

2015	البنود المحوطة			أدوات التحوط		
	القيمة العادلة	التكلفة عند بداية التحوط	المخاطر	أداة التحوط	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة خاصة ثابتة	43,592	37,504	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	1,468

بلغ صافي الخسائر على الأدوات المحوطة والمقتناة كتحوط مخاطر القيمة العادلة 0,540 مليون ريال سعودي (2015: 0.93 مليون ريال سعودي).

تم إبرام ما نسبته 19.2 % (2015: 59.3 %) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من 21.5 % (2015: 12 %) من إجمالي عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع طرف واحد بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم التعامل بالمشتقات من قبل قطاع خزينة المجموعة. ان الهوامش المودعة والمستلمة من الاطراف الأخرى للمشتقات المالية كما في 31 ديسمبر 2016 بلغت 62.51 مليون ريال سعودي و 74.64 مليون ريال سعودي (2015: 210.18 مليون ريال سعودي و 43.67 مليون ريال سعودي)، على التوالي.

12) الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2016	2015
حسابات جارية	638,336	617,555
ودائع أسواق المال	709,396	739,612
الإجمالي	1,347,732	1,357,167

13) ودائع العملاء

	2016	2015
لأجل	51,208,243	53,756,517
تحت الطلب	31,752,853	33,798,204
ادخار	463,904	453,754
أخرى	1,933,788	1,079,699
الإجمالي	85,358,788	89,088,174

تتضمن الودائع لأجل :

	2016	2015
(1) ودائع بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء	638,000	10,000
(2) ودائع إسلامية	24,686,222	29,831,506

تتضمن ودائع العملاء مبلغ قدره 1,665 مليون ريال سعودي (2015: 833 مليون ريال سعودي) من الهوامش كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنقض، وودائع أخرى غير خاضعة لعمولات خاصة قدرها 32 مليار ريال سعودي (2015: 34 مليار ريال سعودي). إن الودائع بعملات أجنبية تفاصيلها كالآتي كما في 31 ديسمبر:

	2016	2015
لأجل	3,985,231	7,057,870
تحت الطلب	3,218,274	4,321,980
ادخار	34,833	34,986
أخرى	71,129	151,385
الإجمالي	7,309,467	11,566,221

14) سندات الدين الثانوية

تمثل سندات الدين المصدرة سندات الدين التالية:

مصدرة في 12 ديسمبر 2013:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة 2,500 مليون ريال سعودي وتستحق في عام 2023. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر ديسمبر 2018 او في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي 6 أشهر سايبور زائدا 155 نقطة أساس (2015: 6 أشهر سايبور زائداً 155 نقطة أساس).

مصدرة في 26 نوفمبر 2012:

أصدرت المجموعة صكوك ثانوية من الشريحة الثانية غير مضمونة بقيمة 1,400 مليون ريال سعودي وتستحق في عام 2019. ولدى المجموعة الخيار، بشرط الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، في استرداد هذه الصكوك بقيمتها الاستردادية في شهر نوفمبر 2017 او في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الصكوك. إن معدل العمولات المدفوعة والمتعلقة بالصكوك أعلاه هي 6 أشهر سايبور زائدا 115 نقطة أساس (2015: 6 أشهر سايبور زائدا 115 نقطة أساس).

لم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل المبالغ أو العمولات المتعلقة بها ولا يوجد اية اخفاقات في الوفاء بهذه الالتزامات خلال عام 2016 أو 2015.

15) المطلوبات الأخرى

	2016	2015
مصاريف مستحقة وذمم دائنة	779,391	1,110,131
أخرى	541,097	432,217
الإجمالي	1,320,488	1,542,348

16) رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,143.07 مليون سهم (2015: 571.54 مليون سهم)، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (2015: 10 ريال سعودي).

إن ملكية رأسمال البنك موزعة على النحو التالي:

	النسبة	2016	2015
مساهمون سعوديون	60 %	6,858,432	3,429,216
بنك أي بي أن أمرو ان.في	40 %	4,572,288	2,286,144
الإجمالي	100 %	11,430,720	5,715,360

وافق مساهمو البنك على إصدار أسهم مجانية بواقع سهم لكل سهم مملوك خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد في الثاني من شهر مايو 2016، ونتيجة لذلك، تم اصدار 571.54 مليون سهم (2015: 95.26 مليون سهم بواقع سهم لكل 5 أسهم مملوكة)، قيمة كل سهم 10 ريال سعودي، وذلك برسملة الاحتياطي النظامي والأرباح المبقاة.

خلال السنة، دفعت المجموعة أيضا توزيعات أرباح نقدية قدرها 297.20 مليون ريال سعودي (2015: 619.16 مليون ريال سعودي). بلغ صافي الربح الموزع للسهم للمساهمين السعوديين 0.25 ريال سعودي لكل سهم (2015: 1 ريال لكل سهم) و للمساهمين الأجانب 0.22 ريال سعودي لكل سهم (2015: 0.92 ريال سعودي لكل سهم).

17) الاحتياطي النظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن 25 % من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأسمال البنك المدفوع. عليه، تم تحويل مبلغ وقدره 266.18 مليون ريال سعودي (2015: 505.61 مليون ريال سعودي) من الأرباح المبقاه إلى الاحتياطي النظامي.

18) الاحتياطيات الأخرى

	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	(37,691)	3,564
صافي التغير في القيمة العادلة	(4,178)	(28,192)
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	83,016	(13,063)
الرصيد في نهاية السنة	41,147	(37,691)

19) التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2016 و2015، كانت هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة والتي نشأت في دورة الأعمال الاعتيادية. ولم يتم تكوين مخصص خلال السنة (2015: لاشئ)، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشار القانوني الذي يشير إلى أنه ليس من المتوقع نشوء خسائر اضافية نتيجة هذه الدعاوى.

ب) الالتزامات الرأسمالية

لدى المجموعة التزامات رأسمالية بمبلغ 96.7 مليون ريال سعودي (2015: 93.1 مليون ريال سعودي) تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء أجهزة وبرامج حاسب آلي.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض بالسداد من قبل المجموعة في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

تعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال بحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضاعة التي تتعلق بها، وبالتالي فإنها غالباً تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

2016	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالـــي
خطابات ضمان	1,647,581	9,384,876	8,371,940	174,590	19,578,987
اعتمادات مستندية	2,199,274	2,449,522	313,422	-	4,962,218
قبولات	1,324,996	874,903	31,143	-	2,231,042
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	-	-	176,934	1,952,475	2,129,409
الإجمالي	5,171,851	12,709,301	8,893,439	2,127,065	28,901,656

2015	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالـــي
خطابات ضمان	3,049,649	10,779,773	8,632,804	255,069	22,717,295
اعتمادات مستندية	2,075,680	3,090,345	179,630	-	5,345,655
قبولات	3,311,798	20,774	988	-	3,333,560
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	-	26,786	544,397	2,299,589	2,870,772
الإجمالي	8,437,127	13,917,678	9,357,819	2,554,658	34,267,282

يبلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل المجموعة 38.06 مليار ريال سعودي (2015: 36,85 مليار ريال سعودي).

2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

	2016	2015
مؤسسات حكومية وشبه حكومية	86,636	191,392
شركات	24,261,880	30,758,558
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,168,426	3,081,726
أخرى	1,384,714	235,606
الإجمالي	28,901,656	34,267,282

د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

	2016	2015
أقل من سنة	87,020	79,945
من سنة إلى خمس سنوات	245,528	239,709
أكثر من خمس سنوات	247,930	263,039
الإجمالي	580,478	582,693

20) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

دخل العمولات الخاصة

استثمارات :	2016	2015
استثمارات متاحة للبيع	6,787	6,413
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	2,043	2,450
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	381,659	213,834
	390,489	222,697
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	15,401	9,650
قروض وسلف	3,676,734	2,658,584
الإجمالي	4,082,624	2,890,931

مصاريف العمولات الخاصة

	2016	2015
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	40,137	4,248
ودائع العملاء	1,406,969	496,520
سندات دين ثانوية	128,201	92,161
الإجمالي	1,575,307	592,929

21) دخل الأتعاب والعمولات ، صافي

	2016	2015
دخل الأتعاب والعمولات من:		
تمويل الشركات والخدمات الاستشارية	335,227	416,859
عمليات التمويل التجاري	305,338	335,340
منتجات بطاقات	146,098	132,637
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	39,473	51,596
أخرى	76,922	60,220
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	903,058	996,652
مصاريف الأتعاب والعمولات:		
منتجات بطاقات	69,902	69,395
أخرى	48,415	40,431
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	118,317	109,826
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	784,741	886,826

22) دخل المتاجرة، صافي

	2016	2015
مشتقات وأخرى، صافي	129,787	210,026
الإجمالي	129,787	210,026

23) أرباح استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة،صافي

	2016	2015
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	90,658	15,050
الإجمالي	90,658	15,050

24) رواتب ومصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفق اللوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015 بالإضافة إلى طريقة الدفع.

2016	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة مدفوعة		
فئات الموظفين			نقداً	أسهم	الإجمالي
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	16	26,531	12,070	10,040	48,641
موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	133	39,990	6,024	2,118	48,132
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	648	138,797	23,109	8,656	170,562
موظفون آخرون	1,803	271,218	29,211	5,488	305,917
الإجمالي	2,600	476,536	70,414	26,302	573,252
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		48,096			
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		82,578			
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		86,015			
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		693,225			

2015	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة مدفوعة	تعويضات متغيرة مدفوعة		
فئات الموظفين			نقداً	أسهم	الإجمالي
كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	16	24,796	10,651	12,382	47,829
موظفون يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	124	31,261	4,182	1,424	36,867
موظفون يقومون بنشاطات تحمل المخاطر	607	127,280	19,020	9,315	155,615
موظفون آخرون	1,797	270,997	27,784	5,418	304,199
الإجمالي	2,544	454,334	61,637	28,539	544,510
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		73,219			
مصاريف الموظفين الأخرى المدفوعة خلال السنة		112,555			
مصاريف الموظفين الأخرى المستحقة خلال السنة		36,150			
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		676,258			

كبار المدراء التنفيذيين الذين يتطلب تعيينهم الحصول على عدم ممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي:

تشتمل هذه الفئة على موظفي الإدارة العليا والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون الذين يقومون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر:

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم يقومون بأعمال المراجعة والرقابة ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر و إدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. وتعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون الذين يقومون بنشاطات تحمل المخاطر:

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدات إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة الأول للاستثمار)، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجية المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفين الذين يقومون بتقديم التوصيات بخصوص حدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

الموظفون الآخرون:

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم تحقيق إستراتيجية وثقافة المجموعة وتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لمكافأة الأداء المعدل بالمخاطر والسلوك الملائم المتماشي مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم قياس الأداء وذلك بتعديل ومراجعة المخاطر من قبل إدارة مخاطر مستقلة، بالإضافة إلى ذلك تتم مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان تعديل المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبدة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" - والتي تتضمن ستة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضوين مستقلين - بإفادة المجلس في هذا الخصوص. وتستلم هذه اللجنة التقارير والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية. وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

ولن يكون لرؤساء وحدات إدارة الأعمال والرقابة والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، أي مدخلات لقرارات تعويضات الموظفين في إدارات الرقابة. ويتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم واضح للقيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

25) ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين 2016 و2015 وذلك بتقسيم صافي دخل السنة العائد للمساهمين على 1,143.07 مليون سهم. وذلك لإظهار، بأثر رجعي، أثر التغير في عدد الأسهم الذي إزداد نتيجة لإصدار الأسهم المجانية بواقع سهم لكل سهم خلال السنة.

26) توزيعات الأرباح والزكاة وضريبة الدخل

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أي أرباح للسنة الحالية (2015: 297.20 مليون ريال سعودي). ان الالتزامات الزكوية والضريبة المتعلقة بالمساهمين السعوديين والمساهمين غير السعوديين هي كما يلي:

أ) المساهمون السعوديون

بلغت الزكاة المقدرة المتعلقة بالمساهمين السعوديين للسنة 18 مليون ريال سعودي (2015: 35 مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل.

ب) المساهمون غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المقدرة على المساهمين غير السعوديين عن حصصهم في دخل السنة الحالية 99 مليون ريال سعودي (2015: 164 مليون ريال سعودي).

وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل.

ج) الربوط الزكوية ضريبة الدخل

قدم البنك إقراراته الزكوية والضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") عن جميع السنوات المالية ولغاية وبما في ذلك 2015. وقد استلم البنك الربوط الزكوية والضريبية للسنوات من 2005 وحتى 2013 والتي تطالب بدفع التزامات إضافية بمبلغ 281.6 مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل اساسي لقيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل واضافة التمويل طويل الأجل الى الوعاء الزكوي. وقد تم الاعتراض على الأساس الذي تم بموجبه فرض هذه الالتزامات الزكوية الاضافية من قبل البنك بالتعاون مع البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية وهو في انتظار رد الهيئة. وتعتقد الادارة بأن نتيجة الاعتراض المذكور سيكون في صالحها وبالتالي لم يجنب مخصصات لقاء المطالبات الإضافية أعلاه.

لم يتم إجراء الربوط الزكوية لعامي 2014 و 2015 بعد. وبناءًا على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من 2005 إلى 2013 ، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة ، فإنه سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية إضافية وإن هذه المسألة لاتزال موضع اهتمام كافة القطاع المصرفي وأن الإفصاح عنها سيعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.

27) النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

	2016	2015
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (إيضاح 4)	7,487,379	7,637,869
وديعة نظامية	(4,427,484)	(4,476,152)
	3,059,895	3,161,717
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء	879,369	734,615
الإجمالي	3,939,264	3,896,332

28) القطاعات التشغيلية

يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل أعضاء الإدارة العليا المسؤولين عن صنع القرارات التشغيلية في البنك من أجل تخصيص الموارد لهذه القطاعات ولتقييم ادائها. وتتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية. ويتم عادة إعادة توزيع الأموال بين هذه القطاعات التشغيلية مما ينتج عنه تحويل تكاليف تمويل بينها. كما تحمل عمولات خاصة على القطاعات التشغيلية على أساس سعر موحد يمثل تقريباً التكلفة الحدية للأموال. تقاس الايرادات من الأطراف الخارجية المفصح عنها للإدارة العليا بنفس الطريقة المبينة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
بآلاف الريالات السعودية

في قائمة الدخل الموحدة. لم يطرأ أي تغيير على أسس تحديد القطاعات أو أسس قياس ربح أو خسارة أي قطاع منذ 31 ديسمبر 2015. فيما يلي القطاعات التشغيلية بالمجموعة والتي يتم رفع التقارير بشأنها:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات، والمنشآت الكبيرة. كما يقوم أيضا بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشتمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخدمات التمويل التجاري. وتشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ومن خلال خدمات المعاملات العالمية وخدمة مركزية تقوم بإدارة جميع حوالات العملاء، سواءً الكترونياً أو غير ذلك.

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية ومكائن الصرف الآلي مدعمة بخدمات مركز الهاتف البنكي على مدى 24 ساعة. كما يقوم القطاع بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات ادخار وودائع متنوعة، وتقديم منتجات و خدمات مصرفية الأفراد التي تشتمل على القروض الشخصية، والحسابات الجارية المدينة، وبطاقات الائتمان، للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار

يقدم قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار، خدمات تتعلق بالتعامل والإدارة والترتيب و المشورة وحفظ الأوراق المالية.

قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات

يتعامل قطاع الخزينة بشكل أساسي مع أسواق المال، وتحويل العملات الخاصة والأدوات المشتقة الأخرى للشركات والعملاء الاعتباريين ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن إدارة التمويل و إدارة المخاطر المركزية وإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالمجموعة.

تشمل لجنة الموجودات والمطلوبات عمليات إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة، والتي لا تتعلق بأنشطة قطاعات المجموعة والأنشطة الرئيسية للخزينة من خلال المحافظة على السيولة على مستوى المجموعة وادارة المركز المالي الموحد لها. كما تتضمن صافي الإيرادات والمصاريف الداخلية للإدارات على أسعار تحويل الاموال المعتمده من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتتضمن الدخل والمصاريف غير الموزعة والمتعلقة بالمركز الرئيسي والإدارات الأخرى.

أ) فيما يلي تحليلاً للموجودات والايرادات والنتائج الخاصة بالمجموعة وذلك حسب القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2015:

2016	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالـــي
ايرادات / (مصاريف) خارجية:					
صافي دخل العمولات الخاصة	2,111,913	1,027,942	-	(632,538)	2,507,317
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	597,207	183,579	47,172	(43,217)	784,741
دخل المتاجرة، صافي	105,073	12,552	1,386	10,776	129,787
ايرادات أخرى	113,579	47,270	-	102,103	262,952
(مصاريف) / ايرادات بين القطاعات	(912,290)	188,761	11,063	712,466	-
إجمالي ايرادات القطاع	2,015,482	1,460,104	59,621	149,590	3,684,797
إجمالي مصاريف العمليات	429,192	751,940	43,896	110,538	1,335,566
بنود غير نقدية جوهرية أخرى:					
مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان ، صافي	853,355	314,034	-	-	1,167,389
مخصص الإنخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	120,246	120,246
(ايرادات) غير تشغيلية	-	-	-	(3,130)	(3,130)
أرباح /(خسائر) القطاع	732,935	394,130	15,725	(78,064)	1,064,726
موجودات القطاع	51,273,700	21,469,397	554,329	31,773,074	105,070,500
مطلوبات القطاع	26,267,101	27,681,449	16,269	38,242,887	92,207,706

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
بآلاف الريالات السعودية

2015	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية وخدمات الاستثمار	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالـــي
ايرادات / (مصاريف) خارجية:					
صافي دخل العمولات الخاصة	2,253,978	765,429	-	(721,405)	2,298,002
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	690,817	192,062	56,197	(52,250)	886,826
دخل المتاجرة، صافي	132,518	5,058	2,174	70,276	210,026
مكاسب استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي	-	-	5,802	-	5,802
ايرادات أخرى	132,121	46,827	-	20,530	199,478
(مصاريف) / ايرادات بين القطاعات	(1,218,202)	114,475	3,765	1,099,962	-
إجمالي إيرادات القطاع	1,991,232	1,123,851	67,938	417,113	3,600,134
إجمالي مصاريف العمليات	392,819	631,100	46,274	89,100	1,159,293
بنود غير نقدية جوهرية أخرى:					
مخصص الانخفاض في خسائر الائتمان وأخرى، صافي	172,382	95,898	-	149,908	418,188
خسائر غير تشغيلية	-	-	-	226	226
أرباح القطاع	1,426,031	396,853	21,664	177,879	2,022,427
موجودات القطاع	59,069,226	17,342,964	542,690	31,115,454	108,070,334
مطلوبات القطاع	25,306,392	29,211,415	22,566	41,502,767	96,043,140

ب) فيما يلي تحليلاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2016	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	51,273,700	21,469,397	22,987,115	95,730,212
تعهدات وإلتزامات محتملة	12,531,882	-	-	12,531,882
مشتقات	822,104	-	805,370	1,627,474

2015	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة المركزية ولجنة الموجودات والمطلوبات	الإجمالي
موجودات مالية غير مشتقة	59,069,226	17,342,964	22,556,777	98,968,967
تعهدات وإلتزامات محتملة	16,198,324	-	-	16,198,324
مشتقات	710,186	-	1,035,666	1,745,852

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة باستثناء النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات. إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضا قيمة المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

29) مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساسا من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد أيضا مخاطر ائتمان على التعهدات و الالتزامات المحتملة والمشتقات المتعلقة بالائتمان. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك من خلال مراقبتها ووضع حدودا للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملاءة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

إضافة لمراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة بشأن المشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقوم الإدارة بتقييم الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض . ينتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ بصناعة ما أو على منطقة جغرافية معينة.

تقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز غير المبرر في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم ، أو تسعى إلى الحصول على ضمانات إضافية من الطرف الآخر بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.وتراقب الإدارة بانتظام القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر.وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. وتراجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. وتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح رقم (6). ولمزيد من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (11) والإيضاح رقم (19)، على التوالي. وتمّ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح (28).

يعكس الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر2016 و2015 دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تعزيزات ائتمانية:

	2016	2015
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,024,369	734,615
استثمارات، صافي	21,116,088	20,921,008
قروض وسلف، صافي	72,743,097	76,412,190
موجودات أخرى ، صافي	846,658	901,154
مشتقات	1,627,474	1,745,852
التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان	12,531,882	16,198,324
الإجمالي	**109,889,568**	116,913,143

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني كأداة للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في الإيضاح (7)، تحتفظ الإدارة بدرجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتوزع مخصصات المحفظة والمخصصات الخاصة على التوالي. وتقوم الإدارة بتصنيف وتحديد درجة كل جهة من الجهات المقترضة بناءً على أهداف ومعايير محددة مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكلة رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض. وتقوم أيضا بتصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

30) التركز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

2016	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكيتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,487,379	-	-	-	-	-	7,487,379
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	497,576	34,632	290,913	182,616	177	18,455	1,024,369
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	283,446	28,759	81,574	-	-	-	393,779
استثمارات، صافي	20,412,335	281,034	187,593	377,536	-	-	21,258,498
قروض وسلف، صافي	72,395,210	-	-	347,887	-	-	72,743,097
استثمار في شركة زميلة	35,697	-	-	-	-	-	35,697
ممتلكات ومعدات، صافي	1,281,023	-	-	-	-	-	1,281,023
موجودات أخرى، صافي	446,079	309,654	74,650	16,229	2	44	846,658
الإجمالي	102,838,745	654,079	634,730	924,268	179	18,499	105,070,500
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	335,441	307,432	310,689	17,539	371	376,260	1,347,732
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	101,331	92,566	72,602	4,294	-	-	270,793
ودائع العملاء	82,055,931	3,016,607	38,864	2,644	44,482	200,260	85,358,788
سندات دين ثانوية	3,909,905	-	-	-	-	-	3,909,905
مطلوبات أخرى	1,268,515	12,499	37,171	2,303	-	-	1,320,488
الإجمالي	87,671,123	3,429,104	459,326	26,780	44,853	576,520	92,207,706
التعهدات والالتزامات المحتملة	25,011,402	1,509,198	1,218,389	607,401	11,005	544,261	28,901,656
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
تعهدات والتزامات محتملة	10,856,813	736,409	474,020	226,318	5,502	232,820	12,531,882
مشتقات	963,606	256,368	407,031	469	-	-	1,627,474

2015	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	الأمريكتين	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات							
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,637,869	-	-	-	-	-	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	436	331,487	37,096	360,908	87	4,601	734,615
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	141,957	16,104	149,536	-	-	-	307,597
استثمارات، صافي	20,691,291	284,234	187,695	-	-	100,076	21,263,296
قروض وسلف، صافي	76,412,190	-	-	-	-	-	76,412,190
استثمار في شركة زميلة	12,567	-	-	-	-	-	12,567
ممتلكات ومعدات، صافي	801,046	-	-	-	-	-	801,046
موجودات أخرى، صافي	581,548	289,841	27,922	1,841	2	-	901,154
الإجمالي	106,278,904	921,666	402,249	362,749	89	104,677	108,070,334
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	403,394	830,048	76,571	8,306	370	38,478	1,357,167
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	89,210	20,111	30,965	8,190	-	-	148,476
ودائع العملاء	89,088,174	-	-	-	-	-	89,088,174
سندات دين ثانوية	3,906,975	-	-	-	-	-	3,906,975
مطلوبات أخرى	1,498,005	7,812	31,947	4,581	-	3	1,542,348
الإجمالي	94,985,758	857,971	139,483	21,077	370	38,481	96,043,140
التعهدات والالتزامات المحتملة	31,745,830	575,471	1,289,301	62,190	11,044	583,446	34,267,282
مخاطر الائتمان القصوى (مبينة بالمعادل الائتماني لها)							
تعهدات والتزامات محتملة	15,093,675	226,997	614,034	31,223	5,522	226,873	16,198,324
مشتقات	807,170	164,307	772,350	1,975	-	50	1,745,852

يعكس مبلغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات للمجموعة إلى مخاطر ائتمان باستخدام معدلات تحويل ائتمان محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات تحويل الائتمان هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. إن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات خسائر الائتمان هي داخل المملكة العربية السعودية.

31) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وتصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق كمخاطر عمليات تجارية أو غير تجارية أو مصرفية.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر". أما مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الجهد وتحليل الحساسية.

أ- مخاطر السوق - العمليات التجارية

وضع مجلس الإدارة حدودا لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة العمليات التجارية. ولإدارة مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات التجارية، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضا لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة. وتستخدم المجموعة نماذج محاكاه لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للعمليات التجارية بناء على معلومات تاريخية وعادة يتم تصميم مناهج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك يوجد قصور في استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستكون على شكل بيان إحصائي.

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99 % من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند 99 % بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط. وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد . ومن الممكن أن تختلف النتائج التجارية الفعلية عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لا يقدم مؤشرا ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه في استخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر"، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموذجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على مخاطر السوق وتقوم باختبارات الجهد للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات الجهد بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات لمراجعتها.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015.

2016 القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر عقود الصرف الأجنبي الآجلة	إجمالي المخاطر
كما في 31 ديسمبر	53	132	51	236
المتوسط للسنة	387	512	80	979

2015 القيمة المعرضة للمخاطر	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر عقود الصرف الأجنبي الآجلة	إجمالي المخاطر
كما في 31 ديسمبر	35	341	133	509
المتوسط للسنة	157	276	56	489

ب- مخاطر السوق - المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالعمليات غير التجارية أو بالعمليات المصرفية بصفة رئيسية من التغيرات في أسعار العمولات و أسعار الصرف الأجنبي و أسعار الأسهم .

1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تحدث مخاطر أسعار العمولات من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار العمولات الخاصة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقر مجلس الإدارة حدودا لفجوات أسعار العمولات الخاصة لفترات محددة. وتراقب الإدارة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات تحوط لضمان بقاء المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

ويبين الجدول أدناه أثر التغيرات المحتملة المقبولة في أسعار العمولات مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بالمجموعة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لسنة واحدة بناء على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بعملة متغيرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب الأثر على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات ذات صلة كما في نهاية السنة على أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة . ويتم تحليل الأثر على حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
بآلاف الريالات السعودية

يتم مراقبة التعرض للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية وتحليلها بتركز العملات ويتم الأفصاح عن آثارها أدناه بملايين الريالات السعودية:

2016						
العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	6إلى12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
دولار أمريكي	25	4	-	-	-	-	-
	(25)	(4)	-	-	-	-	-
ريال سعودي	25	27	-	-	(13)	-	(13)
	(25)	(27)	-	-	13	-	13
أخرى	25	-	-	-	-	-	-
	(25)	-	-	-	-	-	-

2015							
العملة	الزيادة / (النقص) في نقاط الأساس	الأثر على صافي دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين				
			6 أشهر أو أقل	6إلى12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
دولار أمريكي	25	(12)	-	-	-	-	-
	(25)	12	-	-	-	-	-
ريال سعودي	25	38	(7)	(5)	-	-	(12)
	(25)	(38)	7	5	-	-	12
أخرى	25	1	-	-	-	-	-
	(25)	(1)	-	-	-	-	-

تتم إدارة التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة.

ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في إعادة تجديد أسعار العمولات التي قد يتم التعهد بها، حيث تتم مراقبتها بشكل يومي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات و إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بالمجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستحق أو التي يتم إعادة تجديد اسعارها خلال فترة زمنية محددة.وتتم إدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ إعادة تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرّض المجموعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة.

كما يشتمل على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولا.

2016	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,169,000	-	-	-	5,318,379	7,487,379
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	450,263	145,213	-	-	428,893	1,024,369
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	85,782	254,732	53,265	-	-	393,779
استثمارات، صافي	12,757,008	1,628,376	4,676,217	1,903,260	293,637	21,258,498
قروض وسلف، صافي	38,939,978	16,535,735	8,658,697	8,608,687	-	72,743,097
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	35,697	35,697
موجودات أخرى، صافي	287,241	-	-	-	559,417	846,658
الإجمالي	54,689,272	18,564,056	13,388,179	10,511,947	6,636,023	103,789,477

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
بآلاف الريالات السعودية

2016	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	549,508	147,159	12,729	-	638,336	1,347,732
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	45,991	196,290	26,062	2,450	-	270,793
ودائع العملاء	39,337,817	13,533,729	171,106	-	32,316,136	85,358,788
سندات دين ثانوية	3,900,000	9,905	-	-	-	3,909,905
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,320,488	1,320,488
حقوق المساهمين	-	-	-	-	12,862,794	12,862,794
إجمالي المطلوبات	43,833,316	13,887,083	209,897	2,450	47,137,754	105,070,500
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي	10,855,956	4,676,973	13,178,282	10,509,497		
أثر أسعار العمولات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة	690,434	90,850	(671,514)	(109,770)		
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	11,546,390	4,767,823	12,506,768	10,399,727		
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	11,546,390	16,314,213	28,820,981	39,220,708		

2015	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,233,906	-	-	-	5,403,963	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	187,727	-	-	-	546,888	734,615
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	160,281	75,296	67,763	4,257	-	307,597
استثمارات، صافي	8,241,734	6,158,983	4,650,316	1,722,409	489,854	21,263,296
قروض وسلف، صافي	41,730,183	19,754,880	8,065,859	6,861,268	-	76,412,190
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	12,567	12,567
موجودات أخرى، صافي	287,578	-	-	-	613,576	901,154
الإجمالي	52,841,409	25,989,159	12,783,938	8,587,934	7,066,848	107,269,288
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	720,634	9,836	9,142	-	617,555	1,357,167
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	34,670	69,723	40,177	3,906	-	148,476
ودائع العملاء	47,906,251	6,675,085	192,003	4,696	34,310,139	89,088,174
سندات دين ثانوية	3,900,000	6,975	-	-	-	3,906,975
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,542,348	1,542,348
حقوق المساهمين	-	-	-	-	12,027,194	12,027,194
إجمالي المطلوبات	52,561,555	6,761,619	241,322	8,602	48,497,236	108,070,334
أثر أسعار العمولات الخاصة - فجوة المركز المالي	279,854	19,227,540	12,542,616	8,579,332		
أثر أسعار العمولات الخاصة على الأدوات المالية المشتقة	686,065	6,539	(641,611)	(50,993)		
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	965,919	19,234,079	11,901,005	8,528,339		
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	965,919	20,199,998	32,101,003	40,629,342		

يمثل أثر مخاطر أسعار العمولات الخاصة على المشتقات صافي القيمة الاسمية التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملائها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة الخاصة التعاقدية.

2) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية . وقد وضع مجلس الإدارة حد مستوى معين لمخاطر السوق بما في ذلك مخاطر العملات ووضعت لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة حدودا لمراكز العملات وبشكل إجمالي يتم مراقبتها يوميا. تستخدم استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن هذه الحدود. يظهر الجدول أدناه العملات التي تتعرض المجموعة بشأنها لمخاطر جوهرية كما في نهاية السنة بشأن الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة ، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة في العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة الخاضعة لمخاطر العملات). ويظهر التأثير الايجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين ، بينما يظهر التأثير السلبي صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

2016		
مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5	2,265
	(5)	(2,265)
درهم إماراتي	5	64
	(5)	(64)
فرنك سويسري	5	5
	(5)	(5)
يورو	5	6
	(5)	(6)
جنيه استرليني	5	26
	(5)	(26)
ين ياباني	5	69
	(5)	(69)
أخرى	5	137
	(5)	(137)

2015		
مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5	(2,426)
	(5)	2,426
درهم إماراتي	5	4,244
	(5)	(4,244)
فرنك سويسري	5	(0)
	(5)	0
يورو	5	(6)
	(5)	6
جنيه استرليني	5	(5)
	(5)	5
ين ياباني	5	(3)
	(5)	3
أخرى	5	127
	(5)	(127)

فيما يلي تحليلاً بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

	مركز مدين /(دائن)	
	2016	2015
دولار أمريكي	45,297	(48,527)
درهم إماراتي	1,270	84,888
فرانك سويسري	99	(3)
يورو	113	(123)
جنيه إسترليني	525	(109)
ين ياباني	1,382	(54)
أخرى	2,740	2,540

3) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وسعر الأسهم الفردية.

فيما يلي الأثر على اسثمارات الأسهم المتاحة للبيع الخاص بالمجموعة بسبب التغيرات المحتملة والمعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2016		2015	
مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بآلاف الريالات السعودية	التغير في أسعار الأسهم %	الأثر بآلاف الريالات السعودية
تداول	+ 5	6,949	+ 5	16,943
	- 5	(6,949)	- 5	(16,943)
	+ 10	13,897	+ 10	33,885
	- 10	(13,897)	- 10	(33,885)

32) مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود إضطراب في السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى شح في بعض مصادر التمويل في وقت قصير. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

1) تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لاستحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بنهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية حول الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. ويتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات الجهد المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة الأخرى. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية المتخذة كما ترفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بشأن مؤشرات مخاطر السيولة الأساسية.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل 7 % (2015: 7 %) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4 % (2015: 4 %) من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20 % من التزامات ودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية ولفاية 75 % من القيمة الاسمية للسندات المقتناة.

2) فيما يلي تحليلاً لتواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

2016	بدون تاريخ إستحقاق محدد	خــلال 3 أشــهر	3 إلى 12 شهــر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالــي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,427,484	3,059,895	-	-	-	7,487,379
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	428,893	450,476	145,000	-	-	1,024,369
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	-	85,782	254,732	53,265	-	393,779
استثمارات ،صافي	293,637	5,701,730	1,210,973	6,316,745	7,735,413	21,258,498
قروض وسلف، صافي	1,839,403	24,249,640	15,929,651	18,295,353	12,429,050	72,743,097
استثمار في شركة زميلة	35,697	-	-	-	-	35,697
ممتلكات ومعدات، صافي	1,281,023	-	-	-	-	1,281,023
موجودات أخرى ،صافي	846,658	-	-	-	-	846,658
الإجمالي	9,152,795	33,547,523	17,540,356	24,665,363	20,164,463	105,070,500
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	638,337	549,508	147,159	12,728	-	1,347,732
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	45,992	196,290	26,062	2,449	270,793
ودائع العملاء	35,199,661	36,454,291	12,560,763	1,144,073	-	85,358,788
سندات دين ثانوية	-	-	9,905	1,400,000	2,500,000	3,909,905
مطلوبات أخرى	1,320,488	-	-	-	-	1,320,488
حقوق المساهمين	12,862,794	-	-	-	-	12,862,794
الإجمالي	50,021,280	37,049,791	12,914,117	2,582,863	2,502,449	105,070,500

2015	بدون تاريخ إستحقاق محدد	خــلال 3 أشــهر	3 إلى 12 شهــر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالــي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,476,152	3,161,717	-	-	-	7,637,869
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	546,888	187,727	-	-	-	734,615
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	-	62,023	71,647	119,964	53,963	307,597
استثمارات ،صافي	489,854	6,969,810	5,778,266	5,643,652	2,381,714	21,263,296
قروض وسلف، صافي	2,313,432	22,744,891	16,625,484	21,776,160	12,952,223	76,412,190
استثمار في شركة زميلة	12,567	-	-	-	-	12,567
ممتلكات ومعدات، صافي	801,046	-	-	-	-	801,046
موجودات أخرى ،صافي	901,154	-	-	-	-	901,154
الإجمالي	9,541,093	33,126,168	22,475,397	27,539,776	15,387,900	108,070,334
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	597,554	740,635	9,836	9,142	-	1,357,167
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	17,061	43,606	56,927	30,882	148,476
ودائع العملاء	35,451,814	46,764,576	6,675,085	192,003	4,696	89,088,174
سندات دين ثانوية	-	-	6,975	1,400,000	2,500,000	3,906,975
مطلوبات أخرى	1,542,348	-	-	-	-	1,542,348
حقوق المساهمين	12,027,194	-	-	-	-	12,027,194
الإجمالي	49,618,910	47,522,272	6,735,502	1,658,072	2,535,578	108,070,334

وقد تم إظهار تواريخ الاستحقاقات المتراكمة للالتزامات والتعهدات والمشتقات في الإيضاح رقم (19ج) و (11) حول القوائم المالية الموحدة، على التوالي.

3) تحليل المطلوبات المالية حسب تواريخ الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بتواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. وبما أن الجدول يشمل أيضا العمولات الخاصة المدفوعة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في نهاية السنة حتى تواريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المتوقعة. تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت يحسب على المجموعة الدفع فيه. وبناء عليه إن الجدول لا يعكس التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

2016	بدون تاريخ استحقاق محدد	خــلال 3 أشــهر	3 إلى 12 شهــر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالــي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	638,337	549,566	149,929	13,348	-	1,351,180
ودائع العملاء	35,199,661	36,765,499	12,803,729	1,153,850	-	85,922,739
سندات دين ثانوية	-	-	158,421	2,246,171	2,661,843	5,066,435
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(117,369)	(332,165)	(871,853)	(112,322)	(1,433,709)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	123,910	354,898	905,860	112,959	1,497,627
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	35,837,998	37,321,606	13,134,812	3,447,376	2,662,480	92,404,272

2015	بدون تاريخ استحقاق محدد	خــلال 3 أشــهر	3 إلى 12 شهــر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالــي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	597,555	740,657	9,841	9,894	-	1,357,947
ودائع العملاء	35,451,814	46,817,471	6,744,678	201,543	5,012	89,220,518
سندات دين ثانوية	-	-	137,276	2,178,322	2,814,946	5,130,544
المشتقات						
ذمم دائنة متعاقد عليها	-	(80,154)	(292,594)	(846,543)	(125,434)	(1,344,725)
ذمم مدينة متعاقد عليها	-	91,806	322,071	887,270	128,978	1,430,125
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	36,049,369	47,569,780	6,921,272	2,430,486	2,823,502	95,794,409

33) القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون كل المدخلات الهامة مبنية على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها ،

المستوى الثالث: أساليب تقييم حيث يكون كل مدخل هام غير مبني على بيانات سوقية يمكن ملاحظتها.

2016	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة					
أدوات مالية مشتقة	393,779	-	393,779	-	393,779
استثمارات مالية متاحة للبيع	462,989	290,200	169,351	3,438	462,989
الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,024,369	-	1,024,369	-	1,024,369
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الأستحقاق	61,791	58,421	1,652	-	60,073
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	20,733,718	499,663	20,198,967	-	20,698,630
قروض وسلف	72,743,097	-	-	72,614,833	72,614,833
الإجمالي	95,419,743	848,284	21,788,118	72,618,271	95,254,673
المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة					
أدوات مالية مشتقة	270,793	-	270,793	-	270,793
المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,347,732	-	1,347,732	-	1,347,732
ودائع العملاء	85,358,788	-	85,358,788	-	85,358,788
سندات دين ثانوية	3,909,905	-	3,909,905	-	3,909,905
الإجمالي	90,616,425	-	90,616,425	-	90,616,425

2015	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة					
أدوات مالية مشتقة	307,597	-	307,597	-	307,597
استثمارات مالية متاحة للبيع	673,022	486,416	183,168	3,438	673,022
الموجودات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة					
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	734,615	-	734,615	-	734,615
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الأستحقاق	75,186	58,401	15,394	-	73,795
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	20,515,088	624,129	19,851,201	-	20,475,330
قروض وسلف	76,412,190	-	-	77,051,075	77,051,075
الإجمالي	98,717,698	1,168,946	21,091,975	77,054,513	99,315,434
المطلوبات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة					
أدوات مالية مشتقة	148,476	-	148,476	-	148,476
المطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,357,167	-	1,357,167	-	1,357,167
ودائع العملاء	89,088,174	-	89,088,174	-	89,088,174
سندات دين ثانوية	3,906,975	-	3,906,975	-	3,906,975
الإجمالي	94,500,792	-	94,500,792	-	94,500,792

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة باستثناء الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفاة والقروض والسلف المسجلة بالتكلفة المطفاة لا تختلف كثيرا عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفاة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها ، أو طرق التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة، إن ودائع العملاء المرتبطة بعمولة خاصة لا تختلف كثيرا عن قيمتها الدفترية لأن أسعار العمولات الخاصة الحالية بالسوق لموجودات مالية مماثلة لا تختلف كثيرا عن الأسعار المتعاقد عليها ، إن القيمة العادلة للنقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي و الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطباعا بأن المعدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن المعدلات السائدة في السوق. كذلك فإن القيمة العادلة لسندات الدين الثانوية تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر.

إن القيمة التي تم الحصول عليها من طريقة التقييم ذات العلاقة قد تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية في تاريخ المعاملة. ويشار إلى الفرق بين قيمة سعر المعاملة وقيمة طريقة التقييم ب "ربح وخسارة اليوم الواحد". حيث يتم إطفائه على مدى عمر المعاملة للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند الاستبعاد. ويتم إثبات التغير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد.

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس للقيمة العادلة بحيث يعكس السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو الذي سيتم سداده لتحويل المطلوبات بموجب المعاملات الاعتيادية بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، وتستخدم المجموعة عدة نماذج تقييم معتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية أكثر شيوعا وأقل تعقيدا، وغالبا ما تكون الأسعار الملاحظة أو مدخلات النموذج متاحة في السوق وذلك فيما يتعلق بسندات الدين والأسهم المدرجة والمشتقات المتداولة والمشتقات البسيطة المتداولة خارج الأسواق المالية الموازية كمقايضات أسعار العمولات وأن توفر هذه الأمور يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها، كما يقلل من نسبة عدم التأكد المصاحب لتحديد القيم العادلة. ويختلف توفر هذه الاسعار القابلة للملاحظة في السوق والمدخلات بحسب المنتجات والأسواق وقد تتغير حسب أحداث معينة وحالات عامة تتعلق بالأسواق المالية.

يوضح الجدول التالي طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر والمدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة المستخدمة:

النوع	طريقة التقييم	المدخلات الجوهرية غيرالقابلة للملاحظة	العلاقة المتداخلة بين المدخلات الجوهرية غيرالقابلة للملاحظة وقياس القيمة العادلة
استثمارات متاحة للبيع	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الإفتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العمولات وهوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعارالسندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
استثمارات أخرى مقتناة بالقيمة المطفأة	تشتمل طرق التقييم على صافي القيمة الحالية والتدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مالية مماثلة تتواجد بشأنها أسعار السوق القابلة للملاحظة. تشتمل الإفتراضات والمدخلات المستخدمة في طرق التقييم على معدلات خالية من العمولات وهوامش ائتمان وعلاوات أخرى غيرها مستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعارالسندات والأسهم، وأسعار تحويل العملات الأجنبية	لا يوجد	لا ينطبق
القروض والسلف	تم إظهارها بالقيمة العادلة باستخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة التي تستخدم بيانات ومدخلات السوق القابلة للملاحظة لمنحنيات العائد وهوامش الائتمان.	هوامش الائتمان	كلما اتسع نطاق هامش الائتمان، كان الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة أعلى.

34) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى ، تخضع المعاملات المصرفية للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إن الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات ما لم تكن مدرجة في أماكن أخرى في القوائم المالية الموحدة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

	2016	2015
بنك أي بي أن أمرو إن. في		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	243,509	13,744
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,129	28,307
مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي	(1,710)	(1,976)
التعهدات والالتزامات المحتملة	81,256	160,677
الشركات الزميلة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة التي يمارس عليها تأثير جوهري :		
قروض وسلف	749,019	711,330
مشتقات بالقيمة العادلة ، صافي	9,972	11,205
استثمارات	40,028	40,000
ودائع العملاء	9,644,108	6,264,673
سندات دين ثانوية	698,696	722,000
التعهدات والالتزامات المحتملة	15,447	48,215
صناديق الاستثمار المدارة من قبل المجموعة:		
استثمارات	151,227	147,566
قروض وسلف	-	170,775
سندات دين ثانوية	15,028	15,000
ودائع العملاء	259,574	361,607
مشتقات بالقيمة العادلة، صافي	3,210	10,502

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) أولئك الذين يمتلكون أكثر من 5 % من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

	2016	2015
دخل عمولات خاصة	14,262	14,901
مصاريف عمولات خاصة	196,769	112,530
أتعاب خدمات بنكية، صافي	1,218	2,609
أتعاب خدمات إدارة	14,898	18,719
مصاريف عمومية وإدارية	25,769	23,499
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومصاريف أخرى ذات علاقة	4,792	3,708
تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة	48,641	47,829
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة لكبار موظفي الإدارة	3,949	-

يقصد بكبار موظفي الإدارة الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحية في التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

35) كفاية رأس المال

إن أهداف المجموعة، عند إدارة رأس المال هي الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية ومن خلال الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

تقوم الإدارة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي. تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد المتفق عليه وهي 8 %.

وتقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأسمال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكامل متطلبات رأس المال النظامي.

فيما يلي مكونات الموجودات المرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

	2016	2015
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	90,214,396	96,325,986
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	5,498,588	4,710,338
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	210,754	278,356
مجموع الموجودات المرجحة المخاطر للركيزة الأولى	95,923,738	101,314,680
رأس المال الأساسي	12,862,794	11,729,995
رأس المال المساند	4,220,937	4,058,774
مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	17,083,731	15,788,769
نسبة كفاية رأس المال %		
نسبة رأس المال الأساسي	13.41	11.58
نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند	17.81	15.58

36) خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة لعملائها خدمات إدارة الاستثمارات تشتمل على إدارة صناديق استثمارية و محافظ استثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجمالها 3.29 مليار ريال سعودي (2015: 3.59 مليار ريال سعودي) ويشتمل ذلك الصناديق المدارة بموجب المحافظ الاستثمارية المعتمدة من الهيئة الشرعية وقدرها 1.55 مليار ريال سعودي (2015: 1.39 مليار ريال سعودي).لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة". إن الموجودات المودعة كأمانات لدى المجموعة، بصفتها وصية أو مؤتمنة عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

37) احتياطي برنامج أسهم

خلال شهر يناير 2008، أطلقت المجموعة برنامج السداد على أساس الأسهم بـ("البرنامج") والخاص بالمدراء التنفيذيين وكبار الموظفين بـ("الموظفين المؤهلين"). تمت الموافقة على البرنامج الأولي من قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعهم المنعقد في 10 ذي القعدة 1428هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007) ومؤسسة النقد العربي السعودي بالخطاب المؤرخ في 26 صفر 1429هـ (الموافق 4 مارس 2008). ان شروط الاستحقاق تم تعديلها في عام 2009 وتمت الموافقة على هذا التعديل من قبل مجلس الادارة خلال الاجتماع المنعقد في 5 شعبان 1430هـ (الموافق 27 يوليو 2009) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها المؤرخ في 20 ذي القعدة 1430هـ (الموافق 9 نوفمبر2009). بناء على البرنامج المعدل، فإن الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يطلب من الموظفين المؤهلين الاستمرار في العمل لدى المجموعة لمدة سنتين من تاريخ المنح ليحصلوا على نصف الأسهم الممنوحة وسنة أخرى للحصول على المتبقي.
- بالإضافة إلى تحقيق المجموعة لمستويات نمو محددة والتي وافق عليها مجلس الإدارة حيث يستحق الموظفين المؤهلين عدد معين من الأسهم عند كل مستوى.

بموجب أحكام البرنامج، لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت وإلى أن يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج ، فان شركة الأول للاستثمار ستدير صندوق برنامج الأسهم (الصندوق) والتي تعمل وفقا للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الخطاب المشار إليه أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

خلال عام 2008، قام الصندوق بشراء 2.15 مليون سهم من أسهم البنك بقيمة 114 مليون ريال سعودي ويتم الاحتفاظ بها على سبيل الأمانة لحين استحقاقها للموظفين المؤهلين. خلال عام 2012، قام البنك بشراء مليون سهم و 999,063 سهم خلال عام 2016 ، بمبلغ وقدره 27 مليون ريال سعودي و 25 مليون ريال سعودي، على التوالي. وفي تاريخ الاستحقاق، تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين. يتم تحديد عدد الأسهم الممنوحة وفقا للمعادلة المبنية على الأداء التي صادق عليها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.

وفقا لشروط البرنامج، يتم منح الأسهم للموظفين المؤهلين سنويا وسيتم استحقاقها كما هو موضح اعلاه. وقد تم منح الشريحة الأولى في عام 2008 واستحقت في عام 2011. كما تم منح الشريحة الثانية من البرنامج في شهر مارس 2011، واستحقت في شهر يناير 2013 و 2014. وقد قامت المجموعة بمنح خمس شرائح إضافية من البرنامج في شهر مارس2012 و 2013 و 2014 و2015 و 2016، على التوالي، مازالت البرامج من 2014 إلى 2016 في فترات الاستحقاق. إن تفاصيل البرنامج هي كما يلي:

	منحت في عام 2016	منحت في عام 2015	منحت في عام 2014
تاريخ بدء البرنامج	مارس 2016	مارس 2015	مارس 2014
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	26,301,969	28,538,602	21,007,936
القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	27	45.56	40.24
عدد الأسهم الممنوحة	974,147	626,396	522,066
فترة الاستحقاق	مارس 2018 - 2019	مارس 2017 - 2018	مارس 2016 - 2017
طريقة السداد	أسهم البنك	أسهم البنك	أسهم البنك

خلال العام الحالي، قام البنك بإعادة تقييم موقفه وقام بتوحيد صندوق برنامج أسهم الموظفين ("الصندوق") في القوائم المالية الموحدة. ونتيجة لذلك ، قامت المجموعة باثبات أسهم البنك التي يملكها الصندوق كأسهم خزينة بمبلغ 86.48 مليون ريال سعودي، وتم عرضها ضمن احتياطي برنامج أسهم، في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

كانت الحركة في عدد الأسهم الممنوحة كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015 كالآتي :

	عدد الأسهم	
	2016	2015
في بداية السنة	**1,863,294**	1,598,345
أسهم ممنوحة خلال السنة	**3,065,214**	942,845
أسهم مستحقة خلال السنة	**(759,038)**	(621,020)
أسهم ملغاة خلال السنة	**(752,469)**	(56,876)
	3,417,001	1,863,294

خلال العام، بلغ مخصص برنامج الأسهم المحمل على قائمة الدخل الموحدة مبلغ 10.81 مليون ريال (2015: 16.18 مليون ريال)

38) التغيرات المستقبلية في أطر إعداد التقارير المالية الدولية

لقد إرتأت المجموعة عدم الاتباع المبكر للمعايير التالية التي تم نشرها ويتعين الالتزام بها مستقبلاً من قبل المجموعة.

فيما يلي موجزاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة وتعديلاتها والتي يسري مفعولها على الفترات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39). ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الخسائر على أساس طريقة خسائر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية. سيتم تطبيق أطر العمل مع السياسات والاجراءات الرقابية التفصيلية بما في ذلك الأدوار والمسئوليات. تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر طريقة خسائر الائتمان المتوقعة على تخطيط هيكل رأسمالها النظامي.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الايرادات من العقود المبرمة مع العملاء

يطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يقدم المعيار الجديد طريقة مكونة من خمس خطوات لتحديد تاريخ إثبات الإيرادات وبأي مبلغ. سينتج عن تطبيق هذا المعيار أثر هام بشأن الكيفية التي يتم بموجبها إثبات الايرادات وتاريخ ذلك، وإجراء أحكام وتقديرات جديدة، مع إمكانية الاسراع في إثبات الايرادات أو تأجيلها.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)

تطبق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) - "ضرائب الدخل"، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. توضح التعديلات بأن وجود فروقات مؤقتة قابلة للاستقطاع يتوقف فقط على مقارنة القيمة الدفترية للموجودات والوعاء الضريبي لها في نهاية الفترة المالية، ولا تتأثر بالتغيرات المستقبلية المحتملة في القيمة الدفترية أو الطريقة المتوقعة لاسترداد الأصل. عليه، ستكون هناك فروقات مؤقتة إذا ما تم الاقتراض بأن الوعاء الضريبي سيبقى بالتكلفة الأصلية لسندات الدين.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2)

تطبق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) - "الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم"، على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تغطي التعديلات تصنيف وقياس ثلاث نواحي محاسبية، الأولى: قياس الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة نقداً، والثانية تصنيف الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة بعد خصم ضرائب الاستقطاع، والثالثة: المحاسبة عن تعديل الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم من "المسددة نقداً" إلى "المسددة على شكل أسهم".

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

يطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - "عقود الإيجار" على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يستبعد المعيار الجديد طريقة المحاسبة المزدوجة الحالية للمستأجرين المذكورة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي تميز بين الإيجارات التمويلية داخل قائمة المركز المالي والإيجارات التشغيلية خارج قائمة المركز المالي. وبدلاً من ذلك، يقترح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) طريقة المحاسبة داخل قائمة المركز المالي.

39) أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام السنة الماضية كي تتماشى مع العرض للسنة الحالية. تم أدناه الإفصاح عن أثر عمليات إعادة التصنيف هذه على القوائم المالية الموحدة

	كما وردت سابقاً	إعادة التصنيف	المبالغ بعد إعادة التصنيف
31 ديسمبر 2015			
الموجودات	76,143,850	268,340	76,412,190
قروض وسلف، صافي	21,226,485	36,811	21,263,296
استثمارات، صافي	734,583	32	734,615
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	307,597	307,597
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات	1,513,934	(612,780)	901,154
موجودات أخرى، صافي	99,618,852	-	99,618,852
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,356,874	293	1,357,167
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	148,476	148,476
ودائع العملاء	88,832,063	256,111	89,088,174
سندات دين ثانوية	3,900,000	6,975	3,906,975
مطلوبات أخرى	1,954,203	(411,855)	1,542,348
	96,043,140	-	96,043,140

40) موافقة مجلس الإدارة

تم إعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 جمادى الأولى 1438هـ (الموافق 23 فبراير 2017).

alawwalbank.com